د. محمد العربي الزبيري

تاريخ الجزائر المعاصر

دراسة

الجزء الثالث



صدر هذا الكتـاب عن وزارة الثقافـة بمناسبة
الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007

يُهـدى ويُوضـع فـي المكتبـات ولا يبـاع

تاريخ الجزائر المعاصر

الكاتب: محمد العربي الزبيري
- الكتاب: تاريخ الجزائر المعاصر/الجزء الثالث
- الغلاف والإخراج: **SIMPLE Production**
- الإيداع القانوني: **2007-622**
- ردمك: **978-9947-24-150-9**

محمد العــربي الزبيــري

تاريخ الجزائر المعاصر

(1942 - 1992)

الجزء الثالث



مقدمـــة

من البديهيات المتفق عليها والاستنتاجات المسلّم بها أن التاريخ هو ذلك العلم الذي يحيط إحاطة شاملة بحياة الإنسان في كل أبعادها الزمنية، وعليه فهو يتغذى بالأهواء والذاتيات ويرفض الحياد على الإطلاق كما أنه يرفض أن يكون مجرد سرد لأحداث وقعت بالفعل لكنها لا تروى إلا على نحو واحد.

وإذا كان التاريخ علما في تحريه الحقيقية والعمل على تسليط الأضواء عليها وتقديمها كما هي، فإن الباحث في هذا العلم مطالب، إضافة إلى تمكنه من العلوم الموصلة، بإعطاء قيمة بالغة الأهمية للأصول التي هي صلته الوحيدة بالموضوع المزمع دراسته، والتي هي جميع الآثار التي خلّفتها عقول السلف أو أيديهم، وإذا ضاعت ضاع التاريخ معها وفقا لنص القاعدة العامة.

ولأنّ التاريخ هو المعْبر الوحيد الذي يصل الماضي بالحاضر والمستقبل، فإنه قد حظي منذ القدم بعناية المفكرين، الذين توقفوا مليا، عنده باعتباره مجموع المعارف المصاغة علميا عن الماضي الإنساني، الذي يتطلب تفسيره منهجية خاصة.كان العلاّمة ابن خلدون هو أول من عني بها عندما أخضع الكتابة وإعادة الكتابة إلى عدد من المقاييس والمعايير التي لابد من الرجوع إليها في التعامل مع الخبر واستنطاق النص والغوص في كنه الحدث بحثا عن أسبابه العميقة وكيفية وقوعه قبل الاستنتاج وإصدار الأحكام.

فالماضي الإنساني على هذا الأساس يولد في وعي المؤرخ الذي يخضعه لسلسة من الإجراءات التي تخلصه مما قد يكون علق به من التشويه والتحريف والمبالغات وذلك قبل تحويله إلى مادة سهلة الاستيعاب قابلة للتوظيف من أجل فهم الحاضر لأنّ الحدث إنما يلد الحدث، والدارس الجاد لا يستطيع الإحاطة بأي حدث ما لم يهتد إلى السبب أو الأسباب التي كانت في أساسه، والتي انطلقت منها بوادره. والحدث التاريخي المعزول عن غيره لا وجود له في تاريخ الإنسانية جمعاء.

وفوق كلّ هذه الاعتبارات، فإنّ التاريخ وسيلة لغرس حبّ الوطن في نفوس الأجيال المتلاحقة، وهو الإسمنت الذي يدعم وحدة الأمة، ويعزز تماسكها ويوطد أركانها مما يعطيها في الداخل تصورا واحدا للحياة، ويبرزها للخارج، إرادة موحدة وعزما صارما.

إنّ تاريخ الجزائر في جميع حقبه لم يعالج وفقا لهذه المنهجية العلمية، بل إنّ مدرسة التاريخ الاستعمارية قد لجأت إلى جميع الحيل لإفراغه من محتواه حتى يتسنى تقديم الإنسان الجزائري في صورة العاجز عن الإسهام في تطوير الحضارة الإنسانية وتصوير بلاده بأقبح الصور التي تحمل في طياتها مبررات الاستعمار والاستبداد.

فكبار الأساتذة في المدرسة المذكورة لم يخجلوا من نشر معلومات لا علاقة لها بالمنطق، بل فعلوا ذلك فقط لإيهام القرّاء بأنّ العجز الفطري الناتج عن الموقع الجغرافي هو الذي يمنع بلاد المغرب - صدرا وأجنحة - من أن تكون دولة تستحق الوجود، أو كيانا لا يستحق الاحتلال. فالسيّد غوت على- سبيل المثال- يعتبر تاريخ شمال إفريقيا قبل الاستعمار الفرنسي قرونا مظلمة، وأنّ "التركيبة الجغرافية لها دخل في توجيه التاريخ، وإليها ينسب عجز المغرب عن تكوين دولة دائمة"، بل إنه لم يتوصل أبدا إلى تحقيق وحدة سياسة.

وشقّت هذه الفكرة طريقها لتترسخ في ذهن المؤرخ الفرنسي الكبير: شارل أندري جوليان فكتب في نفس السياق "أن إفريقيا الشمالية الفرنسية التي تشمل المغرب الأقصى والجزائر وتونس ليست لها حالة مدنية دقيقة"، وتدرجت ذات الفكرة إلى قناعات معظم الشخصيات الثقافية والسياسية الفرنسية الذين صاروا ينكرون على الجزائر وجودها كأمة، وماضيها كدولة على مر التاريخ، فالسيد موريس توريز أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي صرّح أثناء زيارته للجزائر العاصمة يوم 1939/02/11 أنّ الأمة الجزائرية في طور التكوين وهي خليط من عشرين جنسا، وقال "أدقار فور" سنة 1955 إنها لم تكن أبدا أمة، ولا دولة في التاريخ، أمّا الجنرال شارل ديغول فإنه صرّح يوم 1959/09/16 خلال ندوة صحفية

أنه "لم تكن هناك أبدا في أية واحدة من حقب التاريخ وبأي شكل كان دولة جزائرية".

هذه القناعات الخاطئة هي التي جعلت الرئيس جيسكار ديستان يصرح بكل بساطة لجريدة المجاهد الصادرة بتاريخ الحادي عشر أفريل سنة 1975 "أن الجزائر ولدت أخيرا"، وبعد ذلك بأربع سنوات نقلت جون أفريك عن السيد ميشال جوبر وزير خارجية فرنسا في عهد الرئيس بومدين أن الجزائر إنما ولدت يوم 1962/07/05". وذات القناعات الخاطئة هي التي ترسخت في أذهان أعداد كبيرة من الجزائريين الذين لم يستطيعوا التخلص من الغزو الثقافي، ولم يجهدوا أنفسهم لإعمال العقل في البحث عن الحقيقة التي يمكن استخلاصها من تقرير الرائد المهندس العسكري بوتان الذي كان الإمبراطور نابليون بونبرت قد أرسله إلى الجزائر سنة 1808 في إطار الإعداد لعدوان مسلح، كان يخطط له بكل جدية رغم ما كان يحظى به وما حظيت به هيآت الثورة الفرنسية قبله، من مساعدات غذائية ومالية. لقد جاء في التقرير المذكور "فمنذ مدة طويلة والفلسفة والسياسة والإنسانية والدين كلّ ذلك كان يتطلب منا إبادة دولة تمثل جميع مفاهيمها خرقا دائما لكل مبدأ أخلاقي، وتشكل مساسا بالحضارة كلها".

وتجاوزت آثار مدرسة التاريخ الاستعمارية حدود فرنسا لتشمل المراجع العلمية الإنسانية والمصادر المعرفية في أغلبية أنحاء العالم. من ذلك - على سبيل المثال - أنّ الموسوعة العالمية أوردت أنّ الجزائر لم يكن لها وجود ذاتي، وهي الآن (أي سنة 1980) بقبضة جبهة التحرير الوطني في طور التشكل. وكتب محمد حسنين هيكل سنة 1965 "أن الجزائر لم تكن أبدا أمة في التاريخ" وجاء في افتتاحية "الديمقراطي الحرّ" المغربية أنّ الجزائر تحاول الآن (سنة 1981) أن تنتقم من التاريخ الذي حرمها الشخصية المستقلة حيث كانت دائما تابعة وذيلا".

وفي الجزائر نفسها، فإن تأثير مدرسة التاريخ الاستعمارية يتجلى في تبنّي الباحثين والدارسين والسياسيين من أبنائها للمفاهيم والمصطلحات المزيفة الموضوعة خصيصا

لإبقاء الحقيقة مستورة بالأباطيل على حدّ تعبير الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، وكأفضل دليل على قولنا هذا تجدر الإشارة إلى أن الدراسات العليا في بلادنا مازالت لا تتحرج من قبول أطروحة عنوانها: ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها سنة 1962". وفي الجامعات والمعاهد مازال التركيز على أنّ ظهور الحركة الوطنية الجزائرية لم يكن إلاّ بفعل تأثير الأحزاب اليسارية في فرنسا ونتيجة لاتصال الجزائريين بالثقافة الفرنسية أو في أحسن الأحوال أنها كانت رد فعل عن موقف الكولون والإدارة الكولونيالية من مطالب الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق، فإنّ المؤرخ الحقيقي إنما هو ذلك الذي يهتدي إلى إبراز الخيط الرابط بين مختلف المحطات التاريخية المكونة للحركة الوطنية الجزائرية بمفهومها الواسع والحقيقي، فهو بذلك يعيد الربط بين حلقات السلسلة الطويلة، التي لا تنفصم، والتي يؤدي تواصلها إلى تطهير تاريخ الجزائر في جميع الحقب، وإعادة كتابته بالكيفية التي تمكّن الأجيال الصاعدة من الاسترشاد بعبقرية الأمة دون الاعتماد المفرط على المصادر الاستعمارية التي تعمّدت إهمال تفاعل العامل الزمني مع البعد الفلسفي للأحداث، وهمّشت العوامل الداخلية عند تفسير هذه الأخيرة. ومن ثمة حالت دون فهم التاريخ الوطني عبر تيار متناسق من التطور ومن خلال منطقية تجعل الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي هو المحرّك للأحداث جميعها.

إن الفترة العثمانية - على سبيل المثال - هي في معظمها من أزهى حقب التاريخ الجزائري العريق، وهي في ذات الوقت أكثر الفترات التي تعرضت لمعاول مدرسة التاريخ الاستعمارية، التي وظفت كلّ إمكانياتها لتشويهها وتقديمها سيطرة تركية وحكما أجنبيا يعود الفضل إلى فرنسا في إنهائه والقضاء عليه.

هكذا يجب التصدي إلى كتابات أساتذة المدرسة المذكورة المليئة بالاستنتاجات الخاطئة، والأحكام المتحيزة، والنزعات المريضة. فعلوا كل ذلك ليبقى ماضي الجزائر مستعمرا، ومادام التاريخ مرآة للماضي ومنهاجا لاستخلاص التجارب

فرؤية الجزائريين إلى تاريخهم ستكون حتما مشوشة، ولن يكون بإمكانهم التأكد من مقولة الفيلسوف الألماني فيخته التي جاء فيها: إنّ التاريخ كالإنجيل، يكتب ويقرأ، ويدرس بنفس التقديس والإجلال".

وفي إطار التصدي لإنتاج مدرسة التاريخ الاستعمارية، يتحتم على أساتذة مدرسة التاريخ الوطنية أن يقوموا بعرض دقيق لمظاهر الاستيطان والسيطرة الاستعمارية وما آلت إليه من اغتصاب الأراضي وتوزيعها على المهجّرين الأوروبيين، وعلى سائر الشركات الاستغلالية، التي أنشئت خصيصا لخدمة الاقتصاد الفرنسي، ودعم الرأسمال الاستعماري. ولم يكن الاستيلاء على الأرض كافيا، بل إنّ الإدارة الكولونيالية قد تجاوزت ذلك إلى وضع قوانين استثنائية لممارسة القمع، وارتكاب الجرائم الإنسانية، ومن أجل القضاء على مصادر الثقافة الوطنية ومضايقة رجال العلم والمعرفة قصد إرغامهم على الهجرة إلى سائر البلاد العربية والإسلامية.

وبالموازاة مع العرض يكون تشريح الوسائل التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية لإنجاح عملية الهدم والإلغاء، وفي مقدمة تلك الوسائل يأتي التركيز على منع الإنسان الجزائري من التعرف على ماضيه الحقيقي فيضطر للاقتناع بأنه أقل من الآخر، ويفقد الثقة في نفسه وفي رصيده الحضاري. عندها تتدخل المدرسة الكولونيالية لتزويده بطرق جديدة في التفكير وفي نمط الحياة لا علاقة لها بالإنسانية بل فقط للتمكن من تحويل الشعوب البدائية، وجعلها بقدر الإمكان أكثر إخلاصا للاستعمار، وأكثر فائدة لمصالحه على حدّ تعبير منظر التعليم الكولونيالي الكبير السيد "جورج هاردي" الذي يضيف: "أن أفضل وسيلة لترسيخ الاستعمار هي أن يؤخذ الأهلي طفلا ويحمل على ملازمتنا باستمرار حتى يتأثر بتقاليدنا الثقافية لمدة سنوات عديدة متتالية، ويتكوّن عقله حسب ما نريده منه".

وعندما ينتهي الدارس بنجاح من المرحلتين المشار إليهما، فإنه يكون قد اكتسب الآليات التي تمكنه من معالجة مسألة المقاومة السياسية والمسلحة من بدايتها إلى غاية

وقف إطلاق النار واسترجاع الاستقلال وفقا للمنهج العلمي التحليلي الذي لا يكتفي بجمع المادة وترتيبها وصياغتها وعرضها عرضا بسيطا للقرّاء·كان وقف إطلاق النار في التاسع عشر من شهر مارس سنة 1962 انتصارا لجبهة التحرير الوطني، ما في ذلك شك، لأنه وقع دون أي تنازل عن الشروط الواردة في بيان أول نوفمبر 1954. فالوحدة الترابية قائمة رغم محاولات التقسيم والفصل والبتر التي استهدفت مناطق كثيرة من الوطن، ورغم الآليات الجهنمية التي سخرها النظام الاستعماري لإنجاح تلك المحاولات. وخرج الشعب موحدا، لم تتأثر وحدته بويلات الحرب التي دامت اثنين وتسعين شهرا، و لم تخدعه العروض التي كانت من أبرزها ثلاثية رئيس الحكومة الفرنسية السيد "قي مولي" والمتمثلة في وقف القتال ثم الانتخابات فالتفاوض، وهي ذات الطريقة التي تنهجها الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني اليوم لإنهاء القضية الفلسطينية، ولا أقول لتسويتها. وتجدر الإشارة أخيرا إلى السيادة المطلقة على كافة أنحاء التراب الوطني.

لم يكن هذا الانتصار الباهر ليتحقق لولا تلك الأثمان الباهضة التي قدمها شعب آمن بمنظومة الأفكار، التي صيغت بكل بساطة، لكن بوضوح كبير ونتيجة الإيمان القوي أقدم على البذل والعطاء بكل معانيه غير آبه بما يكلفه ذلك من تضحيات. وما كان الانتصار ليتحقق لو استطاع العدو زرع الشقاق في صفوف الجماهير الشعبية، ولو تمكن من القضاء على الأخوة والتضامن اللذين لم يزدهما استبداد الإدارة الكولونيالية وجيوش الاحتلال إلا قوة وانتشارا.

رغم كل ذلك، فإنّ مسار ثورة التحرير قد توقف بمجرد التوقيع على اتفاقيات إيفيان، والإعلان عن وقف إطلاق النار. معنى ذلك أنّ الانتصار لم يعد قابلا للاستمرار، وأنّ تحرير الأرض وتحرير الإنسان اللذين استشهد من أجلهما مئات الآلاف من الجزائريات والجزائريين، واللذين كان ينتظر من تحقيقهما فتح الطريق واسعة أمام انتصار الثورة انتصارا كاملا قد أصبح مستحيلا تجسيدهما على أرض الواقع. حدث ذلك لأسباب متعددة ولكن أخطرها يبقى متمثلا في الآتي:

1- إنّ قوات خفية قد تسربت إلى صفوف الثورة بهدف الإساءة إليها واستطاعت ابتداء من مستهل عام1960 أن تُدخل على نصوص جبهة التحرير الوطني الأساسية مجموعة من الانحرافات، التي غيّرت كثيرا من التوجهات الرئيسية التي جاء التأكيد عليها في نداء أول نوفمبر1954.

وكان أبرز تلك الانحرافات هو ذلك الذي عوّض "إعادة بناء الدولة الجزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" بتعبير يحتمل كثيرا من التأويل والتفسيرات، ويقول خاصة: "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية التي لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية".

وإنه من الواضح جدّا أنّ المجموعة التي أعدت هذه الصياغة الأخيرة قد فعلت ذلك لإعطاء الثورة توجها جديدا، يقود بالتدريج إلى التخلص النهائي من أدبيات أطراف الحركة الوطنية. وعلى هذا الأساس يمكن القول إنّ أعضاء المجموعة المذكورة كانوا في معظمهم - على الأقل - متشبعين بمنظومة أفكار الحزب الشيوعي الذي يرفض الاعتراف بوجود الدولة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي وتباعا يرفض العروبة والإسلام؛ لأنه كان قبل اندلاع الثورة يدعو إلى "إقامة" دولة أساسها "أمة في طور التكوين" على حدّ تعبير السيد موريس توريز أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي في الثلاثينيات من القرن العشرين.

ولإعطاء الصيغة الجديدة مصداقية، ولتبرئة التوجه الماركسي وإخراجه من الصراع، أشيع، وما زالت الإشاعة قائمة، أن مؤتمر وادي الصومام هو الذي أراد للثورة "وجهة لائكية". فهناك، اليوم، كثير من "الزعماء" يرفعون شعار اللائكية ويزعمون أنهم ينطلقون من مبادئ ثورة نوفمبر ومن وثيقة وادي الصومام على وجه الخصوص. وسار على خطو هؤلاء عن سذاجة أو عن سوء نية عدد لا يستهان به من ذوي التوجه الوطني ممن غرّهم قول المتآمرين "إنّ وثيقة وادي الصومام لم تذكر بصريح العبارة عروبة الجزائر وإسلامها".

صحيح أنّ وثيقة وادي الصومام لم تكرر"إعادة بناء الدولة في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية". لكن ذلك لا يعني أنها تعمّدت عدم الإشارة الصريحة نتيجة رفض أو تردد في التوجه بل لأنّ المسألة لم تكن مطروحة على الإطلاق، ولأنّ بيان أول نوفمبر فصّل في الموضوع، ولم تعد هناك حاجة إلى التأكيد، خاصة وأنّ الوثيقة تبنت كلّ ما جاء في النداء وانطلقت منه لإثراء منظومة الأفكار، ولتزويد الثورة بالتنظيم الوطني الموحد، الذي كانت في حاجة ماسة إليه لمواجهة الأوضاع الجديدة التي ترتبت عن واحد وعشرين شهرا من الكفاح المسلح، وعن متطلبات العلاقات الدولية.

2- عدم تجانس أعضاء جبهة وجيش التحرير الوطني سلوكا وأخلاقا والتزاما بالثورة. أمّا الذين لم يغادروا التراب الوطني - فظلّوا في أغلبيتهم الساحقة - متمسكين بالمبادئ والقيم المسطورة في النصوص الأساسية، ومن ثمة كان سلوكهم اليومي متميزا بالنزاهة والصدق والأخوة والتضامن، وكانوا في حياتهم العادية ملتحمين بجماهير الشعب، يحظون بثقتهم المطلقة، ويشكّلون قدوة في التضحية وفي المآثرة على النفس، وفي العمل بجميع أشكاله في سبيل استرجاع الاستقلال الوطني.

كان المجاهدون في الداخل مضرب مثل في الاستقامة. لا يسرقون، ولا يرتشون ولا يزنون، ولا يغشون، ولا يخمرون، ولايعربدون. وإذا حدث وضعف أحدهم أمام واحد من تلك الأفعال فإنه يُحاسب حسابا عسيرا، ويُعاقب عقابا شديدا قد يصل إلى الحكم بالإعدام في حالتي الخمر والزنى على سبيل المثال.

وأما الذين عاشوا خارج حدود الوطن سواء مرسلين من ولاياتهم أو مجندين من أوربا ومختلف الأقطار العربية، فإنهم في أغلبيتهم الساحقة كانوا يمارسون أنواعا كثيرة من الانحرافات بسبب عدم التشبع الإيديولوجي، أو لضعف شخصياتهم التي خرّت بسهولة أمام مغريات الحياة، أو على العكس من كل ذلك نتيجة تخطيط محكم، يهدف إلى إفراغ الثورة من محتواها الحقيقي الذي يتناقض خاصة مع

الإيديولوجية الشيوعية، ومع التوجه اللائكي الإلحادي اللذين كانا ومازالا يسعيان بجميع الوسائل لإخراج الجزائر من واقعها الطبيعي العربي الإسلامي.

وهناك من جهة ثالثة كلّ الإطارات الذين جاءوا من مشارب سياسية مختلفة يحملون في حقائبهم بقايا إيديولوجيات وطنية، ما في ذلك شك، لكنها لا تحبذ العنف الثوري كأسلوب أوحد في التعامل مع الاحتلال. فهؤلاء الإطارات رغم التحاقهم المبكّر - نسبيا - بصفوف جبهة التحرير الوطني، إلاّ أنهم ظلوا ينظرون إلى قادتها الأساسيين بكثير من الحذر والريبة جرّاء الحزازات التي كانت قائمة بينهم قبل اندلاع الثورة. ومن الجدير بالذكر - حتى نكون منصفين - أنّ أغلبية قادة الكفاح المسلّح الأوائل كانوا هم كذلك لا يرتاحون كل الارتياح إلى خصوم الأمس، لكنهم كانوا مضطرين إلى قبولهم على جميع المستويات حتى تغلق في وجه العدو كل السبل، التي قد ينفذ منها لتشكيل القوة الثالثة، التي كان يبحث عنها قصد توظيفها لخنق أنفاس الثورة الفتيـــة، أو على الأقـــل ليتخذ منها ورقة ضاغطة على القياديين فيها.

3- عدم ارتياح أطراف الاحتلال الفرنسي للنتائج المترتبة عن اتفاقيات إيفيان رغم كلّ ما تضمنته هذه الأخيرة من منافذ واسعة للاستعمار الجديد، ومن وسائل أكيدة لتواصل الغزو الثقافي بجميع أشكاله، وبكل معانيه.

أمّا المنظمة السرية المسلحة المدعومة من أغلبية الأقدام السوداء ومن غلاة اليمين الفرنسي المتطرف، فإنها قد لجأت إلى سياسة الأرض المحروقة مستهدفة المنشآت الاقتصادية والثورة البشرية مع التركيز على إتلاف كلّ ما من شأنه المساعدة على إعادة بناء الدولة الجزائرية بكل مقوماتها الأساسية. ولأنها كانت تدرك أنّ المعرفة أساسية لإنجاح تلك العملية فإنها خصصت جزءا كبيرا من نشاطها الهدّام لقتل المتعلمين، وحرق المكتبات. ومما لا ريب فيه أنّ المنظمة المذكورة قد خلّدت اسمها في سجل التنظيمات المبدعة في جرائم الحرب ضد الإنسانية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ قادتها العسكريين والمدنيين لم يتعرضوا لا للمتابعة القضائية ولا لأي نوع من

العقاب، بل إنهم في الآونة الأخيرة قد تمكنوا من إقناع بعض الجهات السياسية في فرنسا لإقامة نُصُب تذكارية تدرجها في مكونات التراث الإيجابي للسياسة الكولونيالية، الذي تعمل الحكومة الفرنسية على تبليغه للأجيال الصاعدة. كما أنهم استطاعوا أن يطبّعوا وينشروا عشرات الدراسات والمذكرات المشوّهة للتاريخ والمزيّفة للوقائع، والتي وجدت أرضا خصبة في الجزائر جرّاء الفراغ الثقافي، وغياب الدولة الوطنية لأسباب متعددة.

أمّا المؤسسات الرسمية في ظل سائر الحكومات المتعاقبة دون أدنى تمييز بين اليسارية منها واليمينية، فإنها وظّفت اتفاقيات إيفيان لإبقاء حالة التبعية الدائمة. من ذلك أنها وفّرت كلّ الشروط اللازمة لتكون وسائل إعادة بناء الدولة الجزائرية بين أيدي الإطارات، التي كوّنتها الإدارة الكولونيالية أساسا لحماية المصالح الاستعمارية، أو للدفاع عن الكيان الكولونيالي. وبالموازاة مع ذلك، ولأنّ الإطارات المذكورة مفرنسة أو نصف مفرنسة، فإنّ الجنرال "دي غول" الذي لم يستسغ أنه كان المهزوم الذي ضاعت منه "الجزائر الفرنسية" قد جنّد كلّ الإمكانيات المعنوية والمادية لتبقى العدالة والتعليم والثقافة والإعلام مفرنسة. فعل ذلك ليجعل انتصار جبهة التحرير الوطني ينقلب بالتدريج إلى هزيمة، مع العلم أنّ القانون الاستعماري الذي اشترطت اتفاقيات إيفيان استمرار تطبيقه لا يمكن أنْ يكون أداة صالحة لتحقيق العدالة الضرورية لإعادة بناء المجتمع الجزائري طبقا لأدبيات الثورة التحريرية، خاصة وأن القانون المذكور قد ظلّ منذ عام 1830 يسلك كل المتاهات اللاإنسانية لتكوين تلك الآلة الجهنمية، التي يستعملها غلاة الكولون لقمع أبناء الشعب الجزائري، وفي مقدمتهم كلّ المجاهدين والمتنورين الرافضين للاحتلال.

وكانت الازدواجية المفروضة على الجزائر بموجب اتفاقيات إيفيان كارثة الكوارث؛ لأنها جسدت هزيمة أطراف الحركة الوطنية، التي كانت كلّ أدبياتها تنادي بوجوب استعمال اللغة العربية في التعليم، وفي كل المعاملات الرسمية، ولأنها

كرّست الرداءة في المدرسة الجزائرية، التي رغم كلّ ما بذلت من جهود لم ترْقَ إلى المستوى الذي يمكّن من تكوين الإنسان الحرّ القادر على ضمان استمرارية الثورة التي كانت نصوصها الأساسية تؤكد على أنّ تحرير الأرض، وتحرير الإنسان عمليتان متلازمتان، يتوقف نجاح إحداهما على مدى نجاح الثانية، إذ أنّ الإنسان الحرّ لا يعيش إلا في أرض حرّة.

وفي المجال الاقتصادي، ونتيجة واقع الإطارات المشار إليهم أعلاه، والذين كانت قبلتهم باريس، وقدوتهم غلاة الكولون الذين أشرفوا على إعداد أغلبية منهم فإن كلمة إخضاع الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد الفرنسي عاجزة عن وصف العلاقة التي أقيمت بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

4- الانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد أنْ كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد أعاد تعيينها من جديد، وكلّفها بمواصلة مهامها إلى غاية انعقاد المؤتمر الوطني لجبهة التحرير الوطني بداخل البلاد. إنّ خطورة الانقلاب المذكور لا تكمن فقط في كونه نقل السلطة الفعلية كلّها من أيدي المدنيين إلى المؤسسة العسكرية، بل تكمن كذلك في إنهاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي كان في دورته الأخيرة مكونا من مجالس الولايات التاريخية ومن عدد من القادة الذين اقترنت أسماؤهم بمسار الثورة، وبذلك فرض مبدأ أولوية الخارج على الداخل.

وللتذكير تجدر الإشارة إلى أنّ الانقلاب العسكري المشار إليه قد وقع في اليوم الثاني والعشرين من شهر جويلية سنة 1962 وأنه هو الذي أدخل البلاد في متاهة اللاشرعية، التي يستحيل معها ضمان استمرارية الثورة.ذلك أنّ الإعلان الأحادي عن تكوين مكتب سياسي من سبعة أشخاص لم يكن لُيرضيَ معظم التيارات السياسية، التي كانت تنتظر انعقاد المؤتمر الوطني لجبهة التحرير الوطني طبقا لتوصيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة طرابلس التي أعادت الثقة إلى لحكومة المؤقتة، وكلّفتها بمواصلة مهامها الرسمية إلى غاية انعقاد المؤتمر المذكور.

فالارتكاز على الولايات التاريخية الأولى والخامسة والسادسة المدعومة بجيش الحدود من أجل إقصاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والولايات التاريخية الثانية والثالثة والرابعة والسابعة، وإنهاء دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي كان هو القيادة العليا لثورة نوفمبر 1954 قد أضفى على التغيير طابع اللاشرعية وأحدث أزمة سياسية وعسكرية ذهب ضحيتها آلاف القتلى من المواطنات والمواطنين، وترتب عنها تهميش مئات الإطارات الفاعلة ممن تجرؤوا على معارضة الانقلاب، ووقفوا بكل ما لديهم من إمكانيات يدافعون عن الشرعية الثورية ويطالبون بتنفيذ مقررات مؤتمر طرابلس، خاصة فيما يتعلق بعقد المؤتمر الوطني الذي يكون له حق الفصل في القضايا العالقة، والتي يأتي في مقدمتها تعيين القيادة السياسية، واختيار نظام الحكم الذي يكون قادرا على ضمان استمرارية الثورة وفقا لنصوصها الأساسية بدءا ببيان أول نوفمبر، وانتهاء ببرنامج طرابلس. فبدلا من العمل على توفير الشروط الموضوعية لحل هذه الأزمة بالطرق السلمية فإن السلطات المنبثقة عن المكتب السياسي المسطور أعلاه قد استمرت في تجاهلها للقوى المهمشة مسلطة عليها أنواعا من الإرهاب، وهو الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمات سياسية وعسكرية أخرى تسببت بدورها في إراقة الدماء، وإقصاء العديد من الكفاءات. ولمجرد التذكير نشير إلى استقالة المرحومين محمد خيضر ورابح بيطاط، وكذلك استقالة الرئيس فرحات عباس، والحركة المسلحة التي قادها السيد حسين آيت أحمد، والأخرى السياسية التي تزعمها السيد محمد بوضياف مع العلم بأنّ الحركتين انتهتا إلى تشكيل جبهة القوى الاشتراكية بالنسبة للأول وحزب الثورة الاشتراكية بالنسبة للثاني.



الفصل الأول

قـــراءة هادئـــــــة

في بيـــان أول نوفمبـــــــر 1954

إنّ القراءة في جميع النصوص تختلف من باحث إلى آخر وتكتسي القراءة التاريخية طابعا خاصا؛ لأنها تتطلب منهجية علمية متفق عليها، على أنها صعبة ويستحيل معها الإدعاء بأن الدارس الواحد يستطيع تقديم شرح كاف ووافٍ لنص يكون في مثل أهمية النصوص الأساسيـــة لثورة أول نوفمبر 1954، وذلك لأسباب نعتقد أن أبرزهـــا ما يلي:

1- إن أول خطوة يقوم بها الباحث في هذا المجال تتمثل في التأكد من أصالة الأصل، وإلاّ فإنّ مجهوداته تضيع سدى، إذ يكون قد أنفقها في تسليط الأضواء على موضوع غير مطلوب منه معالجته. فمثل هذه الحالات تكررت في مجال البحث العلمي، وهي في الحقيقة نتاج الإهمال ويترتب عنها – عادة - تناقض الآراء وضبابية الرؤية، وإفراغ الملفات من محتوياتها الحقيقية.

وفيما يخصّ بيان أول نوفمبر 1954، ولأسباب يصعب تفسيرها فإن قراءته حتى الآن لم تكن سوى انطلاقا من ترجمة أنجزت على عجل سنة 1957 ثم ظلت تتداولها الأقلام مع بعض الحذف، والإضافات إلى أن جاءت وزارة المجاهدين فأسست لجنة وطنية، جمعت عددا من تلك الترجمات، وأخضعتها للمقارنة فيما بينها، وللتدقيق اللغوي، وبعد أشهر من العمل انتهت إلى اختيار نص وقع الاتفاق على أن يكون هو الوثيقة الرسمية، التي تعتمد في جميع الحالات. ووقعت طباعته بكيفية فاخرة، ووزّع بأعداد كبيرة على المؤسســـات العموميـــة والتعليميـــة منها على وجه الخصوص.

أمّا وزارة المجاهدين و من هذا المنطلق فإنها قامت بما عليها، وبذلت ما في وسعها إداريا وماليا، لتضع بين أيدي المهتمين نصّا لا بد منه لفهم أدبيات الثورة في

الجزائر، لكنّ أعضاء اللجنة الذين أسندت إليهم مهمة التحقيق في نسخ النداء المتداولة أثناء فترة الكفاح المسلح وبعد استرجاع السيادة الوطنية قد أخلّوا بواجبهم الوطني والعلمي؛ أولا لأنهم قبلوا المسؤولية وهم غير مؤهلين لذلك أكاديميا، وثانيا لأنهم لم يستعينوا بالمؤرخين يرشدونهم إلى سواء السبيل.

2- إنّ التأكد من أصالة الأصل وحده لا يكفي لتفسير النص، بل لابدّ من تدخل ما يسميه المؤرخون بالعلوم الموصلة، وهي في قضية الحال تشمل إتقان اللغة التي كتب بها النداء؛ لأنّ الترجمة مَهمّة صعبة، وتتطلب الإحاطة بأسرار اللغتين المنقول منها، والمنقول إليها. ولقد أثبتت التجربة أن خطأ واحدا في الأداء قد يترتب عنه تغيير المعنى، أو تشويهه، أو تحريفه. نضرب مثلا على ما نقول من النداء نفسه تعريب القرارات الملكيّة بالأقاويل والشّبهات بالتّنازلات مما يعطي مدلولا خاطئا للإرادة السياسية، التي سعى إلى التعبير عنها مؤسسو جبهة التحرير الوطني.

ومن العلوم الموصلة أيضا بل واللازمة للتعامل مع وثيقة أول نوفمبر علم التاريخ الذي يمكّن القارئ من فهم المصطلحات المستعملة، والأوضاع المعبر عنها، ويسهل له إدراك المرجعيات الفكرية والثقافية والأيديولوجية والسياسية، التي كانت في أساس الصياغة.

فالمصطلحات والمفاهيم هي مفاتيح الفهم، والكتابة في جميع الميادين، وفي ميدان التاريخ علي وجه الخصوص، لأجل ذلك يتعيّن أنْ تكون مضبوطة وواضحة المعاني، وأنْ يكون مدلولها مطابقا للواقع، وهي لذلك لابدّ أنْ تكون من وضع المعنيين بالدرجة الأولى، أي المؤرخين الوطنيين الذين يكونون قد تشبعوا بإنتاج مدرسة التاريخ الجزائرية، التي كان يجب أن تُرسي قواعدها، وأن يتضاعف نشاطها منذ أكثر من ربع قرن على الأقل.

إنّ مدرسة التاريخ الجزائرية تأتي في هذا السياق لتصلح ما أفسدته مدرسة التاريخ الاستعمارية، التي وظّفت العلم لتشويه الوقائع وتزويرها مما أحدث الضبابية

والغموض في أذهان الناس، وفي كتابات المختصين، وجعل النشء يبتعد شيئا فشيئا عن جذوره وأصالته؛ ليرتميَ في أحضان الغرب الإمبريالي عامة، والمستعمر السابق بصفة خاصة.

إنّ الأمثلة على تشويه المصطلحات وتزييفها كثيرة، لكننا - وعلى سبيل الاشارة فقط - نتوقف عند الحركـــة الوطنيـــة، التي حدّد الاستعمـــار لظهورهـــا سنة 1919 وربطهـــا بالمطالب التي كان قد صاغهـــا الأمير خالـــد، ووجّههـــا إلى السلطات الاستعمارية.

لم تكن المطالب المشار إليها بدعا في تاريخ النضال السياسي الجزائري، خاصة عندما نعلم أنها تكاد تكون جزءا لا يتجزأ من عريضة الشيخين، التي كان الدكتور محمد بن العربي الشرشالي والشيخ محمد بن رحال قد رفعاها سنة 1891، باسم الشعب الجزائري إلى الحكومة الفرنسية في باريس، والتي لا يكاد المؤرخ الفرنسي على اختلاف نزعاته، يتوقف عندهـــا، أو يعمل على التعريف بمحتواهـــا ومنطلقاتها.

إنّ مما لا شك فيه أنّ المؤرخ الفرنسي يقدّر عريضة الشيخين حق قدرها، لكنه يدرك في ذات الوقت أنها تشكل خطرا قاتلا على مصيرالاحتلال في الجزائر، لأجل ذلك فإنه جند كل إمكانياته لتترك المكان إلى مطالب الأمير خالد التي تقتصر فقط على الجانب السياسي، ولا تركز على المجالات الفكرية والحضارية والدينية، التي من شأن بلورتها تمكين الأجيال من الزاد اللازم للخروج من دائرة التبعية، وللعمل الجاد والمتواصل في سبيل استرجاع السيادة الوطنية.

ولا يجهل المؤرخ الفرنسي أيضا أنّ الحركة الوطنية الجزائرية إنما ظهرت مباشرة بعد تغييب الدولة الجزائرية، وهي تتمثل في تلكم المقاومات السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والفكرية والدينية، التي ظلت متواصلة، بطريقة أو بأخرى من شهر جوان سنة 1830 إلى غاية وقف إطلاق النار سنة 1962.

فالحركة الوطنية، بهذا المفهوم ترفضها المدرسة الاستعمارية، التي تزعم أنّ فرنسا هي التي أوجدت الجزائر، وأنّ الشعب الجزائري إنما ولد بموجب القانون الصادر سنة 1889 والقاضي بإعطاء الجنسية الفرنسية آليا لكل من يولد في الجزائر من أبوين أوربيين. ويرفض هذا المفهوم أيضا كلّ من الشيوعيين واللائكيين الذين ينكرون على الشعب الجزائري عروبته وإسلامه، وتباعا يتنكرون للدولة الجزائرية السابقة للغزو الاستعماري.

وإذا كانت الأصول هي المنفذ الوحيد الذي يسلكه المؤرخ الجاد للوصول إلى الحقيقة، وإذا كان واجب ذلكم المؤرخ يكمن - بالدرجة الأولى - في التحقق من حرفية النص، والتأكد من أنه لم يتعرض لزيادة أو نقصان أو تشويه أو تحريف وهي آفات قد تأتي عن غير قصد، وقد تحدث بفعل فاعل لأسباب ظاهرة أو خفية، فإن التعامل مع النص التاريخي يستلزم حتما معرفة شاملة، ودقيقة بالمرجعية الفكرية، التي اعتمدها صاحب أو أصحاب الصياغة، وإلماما واسعا بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي من شأنها التأثير في معالجة الموضوع. ذلك أنّ معاني المفردات كثيرا ما تتطور وتتغير، أحيـــانا كلية بفعل تطور تلك الظروف وتغير الأحوال.

هكذا إذن، ومن هذا المنطلق اعتبرنا أنّ الخطوة الأولى قبل أية قراءة لنداء أول نوفمبر إنما تكمن في العودة إلى النص الأصلي، و لم يكن ذلك بالعمل الصعب، بل استطعنا الاطلاع عليه مرقونا، في صورته الأولى، مكتوبا بلغة فرنسية بسيطة لكنها سليمة إلى أبعد الحدود، وهو لا يختلف في شيء عن النص المنشور على أعمدة اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني في عدده الخـــاص الصـــادر عن منشورات المقـــاومة الجزائرية.

عن العنوان والتوقيع والضياغة:

لقد توقف الكثير من الباحثين والدارسين عند مسألتي العنوان والتوقيع،وحاول بعضهم تقديم تفسيرات تنطلق في جزئها الأكبر من الوثائق الأساسية لحزب الشعب الجزائري، أو من القناعات الفكرية التي طغت على الساحة السياسية إبان الانقسام الذي أصاب ما كان يسمى بالحركة الوطنية الجزائرية.

فبالنسبة للعنوان، يذكر عدد من المؤرخين والمهتمين بثورة نوفمبر سنة 1954 أنّ اختياره كان إبداعا من طرف القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني، التي رأت أنّ الكفاح المسلح ينبغي أن يكون مهمة كافة أبناء الشعب الجزائري، قبل حتى المناضلين من أجل القضية الوطنية، ويصدق ذلك كل من يطّلع على اللوائح الختامية، التي صادق عليها مؤتمر حزب الشعب الجزائري المنعقد بالجزائرالعاصمة أيام: (4، 5، 6) أفريل سنة 1953، والتي جاء فيها تأكيد على ضرورة تكثيف سياسة النفاذ إلى أوساط الجماهير الشعبية بجميع فئاتها، وذلك من أجل إشراكها فعليا في الكفاح. وبالإضافة إلى تلك النصوص، هناك نداء اللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قصد تشكيل المؤتمر الوطني الجزائري المؤرخ في:1953/12/10، والذي جاء فيه خاصة: أيها الجزائريون، كلّ منا يتحمل جزءا من المسؤولية في بناء مستقبل البلاد... وإننا لم نعد نسمح لا بالانتظار، ولا باللامبالاة، ولا بالمواقف السلبية أمام الأحداث التي تهز البلاد".

هكذا إذن، فإنّ التوجه إلى كافة أبناء الشعب الجزائري لاحتضان جبهة التحرير الوطني لم يكن في نهاية الأمر سوى تجسيد للسياسة الجديدة، التي اهتدى إليها حزب الشعب الجزائري، خاصة بعد فشل كلّ المحاولات الوحدوية التي كان قد قام بها، ابتداء من مطلع النصف الثاني من القرن العشرين.

وإلى جانب هذا التفسير، هناك آخر يقول إنّ اللجوء إلى كلمة "الجبهة" إنما كان المقصود منه تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع، أي أنصار اللجنة المركزية

وأنصار المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري.ويستند هدا التفسير على ما ورد في نص البيان من أنّ أصحابه "مستقلون عن الطرفين، اللذين يتنازعان السلطة"؛ لأنّ "المصلحة الوطنية فوق كلّ الاعتبارات التافهة، والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة"... وفي رأينا فإنّ هده أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني".

أمّا عن خلو النداء من أي توقيع فهناك من يزعم أنّ ذلك كان بسبب رفض مبدأ الزعامة، والخوف من ظهور الرئيس المتسلط، الذي يخنق الأنفاس، ويحول دون تـــطور الممارسة الديمقراطية. لكنّ هذا الزعم غير صحيح، تفنده المحاولات العديدة التي قام بها كلّ من مصطفى بن بولعيد، ومحمد بوضياف، ومراد ديدوش في اتجاه الحاج مصالي نفسه، أو بغرض إسناد مسؤولية الثورة لشخصية سياسية بارزة من بين أعضاء اللجنة المركزية، أو المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري. والآراء حول هذا الموضوع متضاربة، وهناك أسماء - على الأقل - تجمع كل المصادر الحيّة على أنّ أصحابها عرضت عليهم قيادة جبهة التحرير الوطني فامتنعوا؛ لأنّ الانضباط الحزبي كان يفرض عليهم ذلك. ومن بين الأسماء التي ترددت كثيرا وبتواتر: الدكتور محمد الأمين دباغين وعبد الحميد مهري.

ونظرا إلى كون القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني كانت مشكّلة من إطارات غير معروفة في غير الأوساط التي كانت تنشط بها، وهي مستوى الدائرة بالنسبة لبيطاط وابن مهيدي وديدوش، والولاية بالنسبة لبوضياف، واللجنة المركزية فيما يخص مصطفى بن بولعيد، ولكي تستجيب أعداد كبيرة من المناضلين للنداء الذي كان منتظرا لأنّ الكفاح المسلح كان مبرمجا في نشاط الحزب، لكنّ تاريخ إشعال الفتيل وحده هو الذي لم يكن معروفا، فإن المسئولين الذين فشلوا في إقناع الشخصيات البارزة بتبني الحركة، قد فضلوا عدم التوقيع واكتفوا بذكر: السكرتارية حتى تبقى الأسئلة مطروحة، وحالة الترقب قائمة ريثما تتم الانطلاقة الفعلية، وتضرب الحركة جذورها في أوساط الجماهير الشعبية.

وهناك سبب آخر قد يكون أساسيا في اللجوء إلى مظلة "السكريتاريا"، وهو العمل على تضليل سلطات الاحتلال في سعيها للتعرف على قيادة الحركة الجديدة من جهة، وحتى توظف السرية في إقناع بعض الشخصيات السياسية البارزة ممن قد لا يرضيهم العمل تحت مسئولية أسماء مغمورة، أو غير معروفة في مستوى القيادات العليا.

وعن القول: هل كان النص نداء أم بيانا، فإنّ التعبيرين سليمان؛ لأنّ الوثيقة تتضمن نداء موجها إلى"الشعب الجزائري، وإلى المناضلين من أجل القضية الوطنية" لمباركة الحركة، وللانضمام إليها "لإنقاذ الجزائر من براثن الاحتلال، واسترجاع حريتها". كما أنها تشتمل على الخطوط العريضة لبرنامج العمل، وعلى الخطة المقترحة لتحقيق الأهداف المسطورة بكل وضوح، وفي ذلك دليل قاطع على أنها بيان.

أمّا فيما يتعلق بالصياغة فإن أصواتا كثيرة تزعم اليوم أنّ صاحبها هو فلان أو علان، وهو زعم غير صحيح، ويتنافى مع مبدإ السرية المعتمد من طرف من تحملوا مسؤولية إشعال الفتيل. وفي غياب القياديين الستة، ونظرا لعدم وجود المخطوط الأصلي كي نعرضه على مخابر التحليل فإنّ المنطق يدعو إلى القول: إنّ الصياغة كانت جماعية، وهي لا تعكس أي توجه سياسي غير توجه حزب الشعب الجزائري سليل نجم شمال إفرقيا. ومن ثمة، فإنّ الذين كان لهم شرف الصياغة لم يكونوا سوى من المناضلين المتشبعين بالفكر الوطني الثوري.

عن المرجعية الإيديولوجية:

يخطئ من يعتقد أنّ ثورة نوفمبر 1954 انطلقت من الفراغ، ويخطئ أكثر من يزعم أنّ الذين صاغوا النداء قد تجردوا من مرجعيتهم الإيديولوجية. فالنداء من أوله إلى آخره لم يكن إلا تلخيصا للمبادئ والقناعات، التي كانت تشكل المنظومة الفكرية التي ما فتئ حزب الشعب الجزائري يسعى بكل الوسائل لتجسيدها على أرض الواقع.

إنّ التسمية - في حد ذاتها؛ أي جبهة التحرير الوطني - تحمل في طياتها آثار الصراع السياسي، الذي كان يدور في صفوف حزب الشعب الجزائري، والذي قاد إلى تفجيره الفعلي، بعد أن تبلورت في الميدان كتلتان متخاصمتان فقط حول أساليب التسيير. فبينما كان رئيس الحزب السيد الحاج مصالي يريد الاحتفاظ بالسلطة المطلقة كانت أغلبية أعضاء اللجنة المركزية تطالب بالممارسة الديمقراطية، وبتطبيق مبدإ الجماعية في اتخاذ القرارات الحاسمة. وعلى هامش الصراع المذكور ظهرت - شيئا فشيئا - مجموعة من الإطارات، جلّها من القياديين في المنظمة الخاصة، وراحت تحاول لـمّ الشتات، وتقريب وجهات النظر. ولما لم تنجح في مساعيها وخوفا من أن يجرف تيار النزاعات بالرصيد النضالي فيكون الإفلاس السياسي قررت إشعال فتيل الثورة، لعلّ ذلك يفرض الوحدة على المتخاصمين، وهو ما يفسر: وبهذا الصدد نوضح أننا مستقلون عن الطرفين المتنازعين عن السلطة.

أما فيما يتعلق بالخطوط العريضة للبرنامج السياسي الذي تضمنه النداء فإنها جميعها مأخوذة من الوثائق الأساسية لحزب الشعب الجزائري. يتجلى ذلك خاصة في التعبير عن الاستقلال الوطني بواسطة: إعادة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، وتطبيق التطهير السياسي، الذي يتوخى إعادة الحركة الوطنية الثورية إلى نهجها الحقيقي، ثم تجميع وتنظيم كافة الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري. وبالنسبة للأهداف الخارجية فهي أيضا نفس أهداف حزب الشعب الجزائري؛ أي: تدويل القضية الجزائرية، وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطاره الطبيعي العربي الإسلامي، ومساندة سائر القضايا العادلة في العالم".

إنّ الذين تعاملوا ويتعاملون مع تاريخ الثورة الجزائرية حتى الآن لم يفعلوا ذلك إلا وكأنهم يؤرخون لحرب تحريرية، أو لأحداث دموية، أو لشكل من أشكال الحرب الأهلية، التي ليست لها منطلقات إيديولوجية واضحة، وأكثر من كل ذلك

فإنّ ثلة من إطارات الدولة الجزائرية أنفسهم وممن تقلدوا مناصب سياسية عليا يسيرون في هذا الاتجاه، ويدعمون هذا الإدعاء.

وإذا كان يُقبل من المؤرخين، والمفكرين والسياسيين الفرنسيين أن ينكروا على جبهة لتحرير الوطني كونها حركة سياسية أصيلة تمتلك مشروع مجتمع متكامل مغاير تماما لصورة المجتمع، الذي أقامته فرنسا الاستعمارية، فإنّ ذلك مرفوض من الجزائريين الذين يفترض فيهم أن يكونوا أكثر إدراكا لحقيقة ما يجري في بلادهم وأقرب إلى فهمه من غيرهم، خاصة إذا كان هؤلاء ينطلقون من موقع المدافع عن المصلحة العليا لوطنهم.

فالمثقفون الفرنسيون وفي مقدمتهم المؤرخون يعرفون في قرارة أنفسهم أنّ الحركة الوطنية الجزائرية قبل سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف كانت تنطلق من إيديولوجيات متقاربة جدا، وأنها جميعا تتناقض مع الواقع الاستعماري، لكن مصلحة فرنسا لا تكمن في العمل على بلورة ذلك التقارب حتى لا تتشكل الوحدة التي تقود إلى تعبئة الجماهير الشعبية، من أجل استرجاع السيادة الوطنية ولذلك، فإنهم كانوا بكتاباتهم المتنوعة يهدفون بدلا من البلورة إلى إلغاء ذلك التقارب بإبراز الاختلاف الصارخ، الذي يميز الوسائل المعتمدة من طرف كل تشكيلة سياسية وطنية؛ لتقويض أركان الاستعمار، وبالتركيز على توسيع الهوة بين التيارات السياسية الوطنية العاملة على الساحة الجزائرية، لا يثنيهم شيئ عن العمل من أجل تحقيق ذلك.

ونظرا لسيطرتهم على مختلف الكليات التي تستقبل الإطارات الجزائرية في مرحلة ما بعد التدرج الجـــامعي، فإنهم قد ضمنوا استمرارية فكرهم بواسطة الأقلام الجزائرية ذاتهـــا.

ولقد شاهدنا في الربع الأخير من هذا القرن تقاسم الأدوار بين العسكريين والسياسيين الفرنسيين، الذين جردوا أقلامهم لتقديم تاريخ فترة الكفاح المسلح في شكل مذكرات، وشهادات حية، تحاول تجريد الحركة الجهادية في الجزائر من كل

مقوماتها، وبين المؤرخين الذين أصبحوا يوظفون تلامذتهم الجزائريين لتمرير آرائهم التي لا تختلف في جوهرها عن أراء العسكريين والسياسيين المذكورين آنفا.

هكذا وقع غزو المكتبات الجزائرية بمطبوعات تتفق في معظمها على أنّ ما وقع في الجزائر ابتداء من ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف لم يكن ثورة، بل مجرد حرب تحريرية استهدفت الحصول على الاستقلال الوطني. وإذا كان هذا التعبير يبدو بريئا في ظاهره، فإنه في الواقع يتجاوب مع أهداف المدرسة الاستعمارية، التي ترمي إلى إجهاض الثورة التحريرية من جهة، وإلى تبرير الغزو الاستعماري من جهة ثانية.

وبالفعل، ورغم مقاومة بعض الأقلام الوطنية، فإن التعبير المذكور قد أصبح هو السائد سواء في معظم الأبحاث العلمية أو حتى في أغلبية الوثائق الرسمية، وأكثر من ذلك، فإن استرجاع الاستقلال الوطني - وهو التعبير الصحيح - لم يتحقق في منظور تلك الكتابات، بفضل ما قدمه الشعب الجزائري من تضحيات جسام في إطار حركة جهادية شاملة، قادتها جبهة التحرير الوطني، لكنه جاء نتيجة حتمية تاريخية، وبفضل تفهّم الجنرال ديغول، ومن ناحية أخرى" فإنّ العروبة والإسلام "لا دخل لهما في تحرير الجزائر". ومن هذا المنطلق فإنّ الدولة الجزائرية التي تقام بعد "الحصول" على الاستقلال يجب أن تكون لائكية ومتوجهة نحو الغرب المسيحي عبر حضارة البحر الأبيض المتوسط.

فلدحض كلّ هذه المزاعم الزائفة شرعنا في إنجاز هذه الدراسة، التي قادتنا بالتدريج إلى تسليط الأضواء على العديد من المواضع الغامضة، وإلى الخروج للقراء بمجموعة من الاستنتاجات، التي لا تثبت وجود مشروع المجتمع الوطني فحسب ولكنها تكشف أيضا عن وجود مؤامرة كبرى، شرع في تنفيذها منذ وقف إطلاق النار في التاسع عشر مارس 1962، قصد إجهاض الثورة وإفراغها من محتواها الحقيقي، وفيما يلي نوجز بعض هذه الاستنتاجات:

1- إنّ جبهة التحرير الوطني بنتٌ شرعيّة لنجم شمال إفريقيا، ولم تكن إيديولوجيتها عشية بدء الكفاح المسلح سوى نفس إيديولوجية النجم، التي راجعتها، وأثرتها مؤتمرات حزب الشعب الجزائري، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.

ولقد كانت هذه الإيديولوجية منذ صياغتها الأولى بيّنة، واضحة المعالم، تنطلق من واقع الشعب الجزائري، فتضبطه بدقة، ثمّ تحدد سبل تغييره، وتضع الخطوط العريضة للمجتمع الجديد المزمع بناؤه بعد التخلص من الهيمنة الأجنبية.

أمّا واقع الشعب الجزائري المشار إليه فتميزه أوضاع الظلم، والعسف والاستبداد والاستغلال المفروضة على الجماهير الشعبية بواسطة قوانين وأوامر لا تخضع لأي منطق، بل همّها فقط خدمة مصلحة غلاة المعمرين، الذين يجمعون بين أيديهم الأراضي الخصبة، والأموال الطائلة، والسلطة المطلقة. ويتميز ذلك الواقع أيضا بوجود أصناف من الجزائريين فُطموا على حب الاحتلال وآلياته،وتشبّع جزء منهم بأفكاره، فصاروا يطالبون بالمساواة الموهومة مع الأوروبيين تارة، ويُدعون إلى الاندماج في الشعب الفرنسي، والتجنس بجنسيته، تارة أخرى، ولإبقاء هذه الأصناف تعيش على الأوهام، وتجري وراء الأحلام كانت السلطات الاستعمارية تصدر من حين للأخر قانونا إصلاحيا يبقى حبرا على ورق بسبب معارضة الكولون له.

وزيادة على كل ما تقدم، فإنّ واقع الشعب الجزائري يعني كذلك أمية أكثر من 90% من السكان، وتجهيلا منظما من أجل فصل المجتمع الجزائري عن أسسه التاريخية، ومنطلقاته الحضارية، وبطالة فعلية بالنسبة للأغلبية الساحقة من المواطنات والمواطنين، واغتصابا متواصلا لملكية الأعراش والأفراد.

وإذا كان هذا هو الواقع، فإنّ سبل تغييره تمر حتما بضرورة العمل على تقويض أركان الاحتلال، الذي يؤبّد حالة التبعية، ويسدّ طريق التطور والتقدم في وجه

الشعب الجزائري، وفي هذا المجال فإنّ توجه نجم شمال إفريقيا واضح للغاية؛ إذ يدعو إلى استعمال جميع الوسائل الممكنة للقضاء على النظام الاستعمارى، ويرى الكفاح المسلح في مقدمة هذه الوسائل؛ لأنّ التاريخ القريب أثبت أن غلاة الكولون لا يفهمون سوى لغة العنف، لكنّ الكفاح المسلح وحده لا يكفي ولذلك يجب أن يكون مشفوعا بعمليات واسعة النطاق لتوعية الجماهير الشعبية بحقيقة الواقع المفروض عليهـــا، ولتكوينهـــا سياسيا بحيث تسهل تعبئتها في الوقت المناسب.

ففي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى فتح المدارس الحرّة لاستقبال ما أمكن من أبناء المواطنين قصد تعليمهم مبادئ اللغة العربية، والتاريخ والجغرافيا، ومن أجل غرس الروح الوطنية في نفوسهم، وإلى تكوين فروع الكشافة الإسلامية في مختلف أنحاء الوطن، وإنشاء الجمعيات الخيرية لمواساة الفقراء والمساكين، ولتكون قنوات مفتوحة في اتجاه الجماهير الشعبية الواسعة، أمّا أكبر إنجاز فيبقى هو تأسيس المنظمة الخاصة، التي أسندت لها مهمة تكوين المناضلين الشباب تكوينا عسكريا وإيديولوجيا استعدادا لخوض المعركة الحاسمة.

وعلى إثر استرجاع الاستقلال الوطني، وإجلاء الاحتلال فإنّ الجزائر تشكل حكومة ثورية، وتنشئ جيشا وطنيا مباشرة بعد انتخاب المجلس التأسيسي بواسطة الاقتراع العام.

وفي الجزائر المستقلة تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وتستعيد الدولة جميع البنوك والمناجم والسكك الحديدية والموانئ والمصالح العمومية، التي كانت مغتصبة من طرف الغزاة، كما أنها تصادر الملكيات الكبيرة، التي استحوذ عليها الإقطاعيون والمعمرون والجمعيات المالية، وتوزّعهـــا على الفلاحيـــن الصغـــار مع احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة، واسترجـــاع الأراضي والغابات، التي استولت عليها الدولة الفرنسية.

وفي مجال آخر، يكون التعليم مجانيا وإجباريا وعربيا في جميع المراحل، وتعترف الدولة الجزائرية لمواطنيها بالحقوق النقابية، وتكوين التنظيمات العمالية، وتنظيم الإضرابات، وتسنّ القوانين الاجتماعية، وتقدّم المساعدات الفورية للفلاحين وذلك في شكل قروض معفاة من دفع الفوائد، تخصص لشراء الآلات والبذور والأسمدة، ولتنظيم الري، وتحسين المواصلات إلى غير ذلك مما تحتاج إليه الزراعة العصرية؛ لأنّ الجزائر بلد زراعي بالدرجة الأولى.

وخلاصة القول، إنّ مشروع المجتمع الذي وضعه نجم شمال إفريقيا، والذي جاءت جبهة التحرير الوطني لتجسيده على أرض الواقع يحمل في طياته دعوة إلى العمل من أجل القضاء على واقع يثقل كاهل الشعب الجزائري، وذلك دون التوقف عند ما يسمى بالقواعد الأخلاقية، أو شرعية الوسائل، أو عند أية حقيقة غير حقيقة العمل، وإلى استرجاع الاستقلال الوطني ليس كحادث متوقع ومرغوب فيه وكاف، ولكنْ كحادث أكيد، وضروري يندرج في إطار تسلسل تاريخي من أجل إنجاز ثورة شاملة تؤدي إلى تغيير الجزائر تغييرا جذريا في هياكلها وهيآتها، وفي ثرواتها الطبيعية، والبشرية، وتستهدف تحرير الأرض، وتحرير الإنسان باعتبار العمليتين متكاملتين، ولا يمكن لإحداهما أنْ تتمّ من دون الأخرى.

من الفردية إلى الجماعية. لماذا ؟

كان حزب الشعب الجزائري من خلال منظومة أفكاره يرى أنّ تحرير البلاد تعود مسؤوليته على مناضليه وحدهم، لأنهم - دون غيرهم - يؤمنون بأنّ ما أخذ بالقوة لا يستردإلاّ بالقوة، وبما أنّ الاحتلال كان عسكريا فإنّ التحرير كذلك ينبغي أن يكون عن طريق الكفاح المسلح، ولأجل ذلك فإنّ القيادة العليا للحزب قد قررت إنشاء اللجنة الخضراء، التي تحولت في مستهل الحرب الإمبريالية الثانية إلى لجنة العمل الثوري لتحرير شمال إفريقيا، وهي ذات اللجنة التي انبثقت عنها لجان شباب العمل الثوري خاصة في بلكور (محمد بلوزداد حاليا)، والقصبة وباب الوادي، وظهرت حول كلّ هذه اللجان أسماء بارزة من الإطارات القديرة أمثال

مسعود بوقادوم، وعبد الرحمان ياسين، ومحمد طالب، والشاذلي المكي، ومحمد بلوزداد، والسعيد عمراني، وغيرهم ممن يعود الفضل إليهم في إعداد الجحافل الأولى من المناضلين، الذين سيكونون في أساس جبهة التحرير الوطني.

وبالموازاة مع التحضير للكفاح المسلح، فكّرت قيادة حزب الشعب الجزائري في دعوة القوى الحيّة في البلاد إلى التجمع حول برنامج مشترك، يسعى إلى محاربة قانون الأهالي، وتدابير الاستثناء، ومراسيم روني ورولان، ومرسوم الثامن مارس 1938، وقانون الغابات، ويجند جماهير الشعب قصد الحصول على الحريات الديموقراطية، ومن أجل القضاء على الفقر والجهل، وتمكين الجزائريين من الوصول إلى المسؤولية في المجالين المدني والعسكري. وفي شهر جانفي 1938 تجسدت هذه الفكرة في لائحة صادق عليها حزب الشعب الجزائري، وشبيبة المؤتمر الإسلامي.

وعلى الرغم من أنّ اللائحة المذكورة قد ولدت ميتة فإنّ مجرد الإعلان عنها قد حرّك الساحة السياسية، التي شهدت ميلاد تنظيمين جديدين، أحدهما في شهر جويلية بزعامة السيد فرحات عباس، وهو "الإتحاد الشعبي الجزائري من أجل حقوق الإنسان والمواطن"، وأمّا ثانيهما فهو "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" الذي نشر قانونه الأساسي يوم 25 أوت والذي دعا إليه الدكتور محمد الصالح بن جلول.

وإذا كان السيد فرحات عباس قد اكتفى بتقديم تنظيمه في شكل حزب عادي حصر برنامجه في العمل من أجل تحويل الجزائر إلى "مقاطعة فرنسية على غرار سائر المقاطعات الفرنسية الأخرى"، فإنّ الدكتور محمد الصالح بن جلول قد أراد لتنظيمه أنْ يكون جبهة، تضم كلّ الجمعيات والنقابات والأحزاب وسائر الأشخاص، الذين يرغبون في العمل المشترك من أجل تحقيق المطالب، التي كان المؤتمر الإسلامي قد صادق عليها سنة 1936.

وفي الحالتين، تجدر الإشارة إلى أنّ أيّا من التشكيلتين لم تتجاوز العمل في إطار القوانين الفرنسية؛ لتمكين الأهالي من الحصول على الحق في المواطنة الفرنسية، وفي

التمتع بالحقوق اللصيقة بها. ومما لا شك فيه أن عدم الخروج عن هذا الإطار البسيط والمسالم، هو الذي جعل الحزب الشيوعي الجزائري يهلل للمبادرة ويدعو - بموجب لائحة المكتب السياسي المؤرخة في التاسع جانفي سنة تسع وثلاثين وتسعمائة وألف - إلى الإسراع "بتضافر جهود كلّ المنظمات الجمهورية، دون أدنى تمييز ديني أو عرقي؛ لكي يصبح التجمع حقيقة فاعلة".

لكن موقف حزب الشعب الجزائري كان مغايرا تماما؛ لأنّ نصوصه الأساسية التي هي نفس نصوص نجم شمال إفريقيا ترفض أن تكون الجزائر هي فرنسا وتسعى على عكس التشكيلات الأخرى لفصل الجزائر عن الدولة المحتلة، مؤكدة أنّ ذلك يتطلب التركيز على توفير الشروط اللازمة لتزويد البلاد ببرلمان مستقل، ينتخب بواسطة الاقتراع العام. ولقد جددت قيادة الحزب هذا التوجه السياسي على أعمدة "البرلمان الجزائري"، في عدده الصادر بتاريخ السابع وعشرين جوان سنة تسع ثلاثين وتسعمــــائة وألف.

هكذا، نرى أنّ الساحة السياسية في الجزائر، عشية الحرب الإمبريالية الثانية. قد انقسمت إلى كتلتين كبيرتين متناقضة إحداهما مع الأخرى، غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الكتلة الواحدة كانت متجانسة، وموحدة من حيث برامج العمل، والأساليب المقترحة لتحقيق الأهداف الكبرى.

أمّا في كتلة المطالب المصادق عليها من قبل المؤتمر الإسلامي، فإنّ الحزب الشيوعي الجزائري يرى أنّ الوحدة داخل التجمع تجسد "الديمقراطية الفرنسية" قصد تحقيق العدالة، والحريّة، والرقي الا..ماعي ني إطار مشروع بلوم فيوليت الذي يجد فيه تعبيرا وفيا عن طموح "شعب، يرغب في ربط ..بميره بمصير فرنسا الجمهورية"، معنى كلّ ذلك أنّ الأهالي لاحق لهم إلا في طلب المساواة مع الأوربيين المحتلين، وأنّ أقصى ما يمكن أن يصلوا إليه بعد لأي، إنما هي بعض الحقوق الاجتماعية لا غير.

وإذا كانت تلك هي أيضا مطالب الدكتور محمد الصالح بن جلول، الذي لم يكن يتصور ترقية الجزائريين من دون المواطنة الفرنسية، التي يرى فيها حلا لجميع المشاكل، التي يعانون منها، فإنّ السيد فرحات عباس الذي يدعو من خلال برنامجه السياسي إلى تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك يركز على ضرورة القيام بنوع من الثورة الثقافية، التي تعيد تأهيل المجتمع الجزائري وتبعث الشعب من جديد. معنى ذلك أنّ الاتحاد الشعبي الجزائري على عكس قيادتي التجمع، والحزب الشيوعي الجزائري قد وضع في حسابه العمل لفائدة شعب، يختلف عن الشعب الفرنسي. ويبدو أنّ تلك هي أول خطوة في طريق الانفصال عن كتلته تمهيدا للإلتحاق بالكتلة النقيض.

ونعني بالكتلة النقيض تلك التي تضم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وحزب الشعب الجزائري، اللذين كانا عشية الحرب الإمبريالية الثانية يلتقيان على الأقل حول مجموعة من الحقائق، أهمها تلك التي تؤكد أنّ الجزائر ليست هي فرنسا، ولا تريد أن تكون هي فرنسا، على حد تعبير الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، وأنّ تربتها كانت في سنة 1936، لا تزال مبللة بدماء الشهداء، ومن ثمة فهي غير قابلة للبيع على حد تعبير السيد مصالي الحاج في خطابه، الذي ألقاه بملعب العشرين أوت حاليا أمام جماهير الشعب، التي جاءت تستمع إلى وفد المؤتمر الإسلامي بعد رجوعه يجرّ أذيال الخيبة من باريس.

وتلتقي التشكيلتان - كذلك - حول عروبة الشعب الجزائري وإسلامه وتتمسك كلّ منهما بضرورة الربط مع جزائر ما قبل الاحتلال، التي تذكر أدبياتهما بأنها كانت مستقلة سياسيا، ومزدهرة اقتصاديا، وذات سيادة معترف بها دوليا. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أنّ كلاّ من التشكيلتين تسعى لتكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، والمساجد والأوقاف بأيدي المسلمين، يتصرفون فيها وفقا للنص القرآني.

وبالإضافة إلى كلّ ذلك هناك مصادر غير مؤكدة تقول إنّ الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، والحاج مصالي قد توصلا في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين إلى الاتفاق على توحيد إمكانيات التشكيلتين قصد توفير الشروط اللازمة لتنظيم الكفاح المسلح، من أجل استرجاع الاستقلال الوطني. و يمكن للدارس أنْ يجد دعما للقول المذكور في قصيدة ابن باديس التي مطلعها:

اشهدي يا سماء واكتبن يا وجود.

إننا للحمى سنكون الجنود.

ونزيح البلاء ونفك القيود.

وننيل الردى كل عات كنود.

وكان إنزال الحلفاء قواتهم العسكرية ببلادنا حدثا منبها، استطاع بسرعة فائقة أنْ يقرّب وجهات النظر الوطنية، ويفسح المجال أمام وحدة العمل، وتوحيد الصفوف من أجل تقويض أركان الاستعمار. وتميّز السيد فرحات عباس بتخليه الإرادي عن حزبه، وكتلته ليقوم بدورالجامع المعتدل، والمحرك النشط، الذي سوف يكون في أساس حركة سياسية جديدة، تمحورت حول بيان الشعب الجزائري، الذي شكّل في وقته همزة وصل ثابتة بين طموحات مختلف التيارات السياسية الوطنية، وكان كما قال يومها السيد أحمد بومنجل المقرَّب جدا من السيد فرحات عباس: تعبيرا عن مصالحة وطنية أملته التجربة والظروف.

أمّا سلطات الاحتلال في الجزائر، وفي فرنسا على حد سواء فإنها قد ارتاعت للحدث، وساءها خاصة أنْ يكون كلّ الموقعين عليه من غير المعروفين بميولاتهم الوطنية، بل كان جميعهم من "المنتخبين" الذين اشتهروا بولائهم لفرنسا وحبهم لها.

وعندما يعود الدارس اليوم إلى بيان الشعب الجزائري، ويضعه تحت مجهر البحث الجاد، والاستنطاق المكثّف، فإنه إنما يخرج بحكم واحد، وهو أنه كان تقييما

موضوعيا لمختلف المراحل، التي قطعها الاحتلال الفرنسي في الجزائر، والتي جعلت غلاة الغزاة يقولون: "لقد سيطرنا على البلاد بالقوة؛ لأنّ الاحتلال لا يكون إلاّ كذلك، وهو يستلزم غالبين ومغلوبين، وحينما تمّ ترويض هؤلاء الأخيرين تمكنا من تنظيم البلاد بالكيفية التي تبلور تفوق الغالب على المغلوب والمتحضر على الرجل المنحط.

وبعد تقييم مراحل الاحتلال توقّف بيان الشعب الجزائري عند أهم المقاومات الشعبية، وما ترتب عنها من تصميم وعزم في صفوف الجماهير، ومن إفقار وتهميش لهم بسبب اغتصاب أراضيهم، وانتزاع سائر ممتلكاتهم قبل إخضاعهم لقوانين الاضطهاد، والاستبداد، التي يعتبر قانون "الأندجينا" واحدا من أفضلها وأكثرها رحمة، ولم ينس البيان كذلك مجموعة ما يسمى بمشاريع الإصلاح بدءا من اقتراح المارشال بيجو سنة 1844، والداعي إلى "إظهار الطيبة والعدل تجاه القبائل الإفريقية"، ومرورا باقتراح ميشلان وقوتي سنة 1887 الداعي إلى منح صفة المواطنة الفرنسية لمسلمي الجزائر، وانتهاء بمشروع بلوم فيوليت، الذي يقترح إعطاء حق المواطنة الفرنسية لحوالي ثلاثين ألف مسلم.

ولأنّ كل هذه المشاريع لم تجد طريقها إلى التنفيذ، ولأنّ الاستخفاف بها من طرف إدارة الاحتلال قد أيقظ عديد الأهالي، ممن كانوا يجْرُون وراء المساواة وسراب الاندماج، وجعلهم يتأكدون بأنّ فرنسا لا تعطي إلاّ ما يؤخذ منها بالقوة على حد تعبير السيد الحاج مصالي، فإنّ بيان الشعب الجزائري قد انتهى إلى" أنّ الوقت الذي كان المسلم الجزائري يطلب فيه أنْ يكون شيئا آخر غير جزائري مسلم قد ولى، وأنّ الجنسية، والمواطنة الجزائريتين قد أصبحتا الملاذ الأفضل باعتبارهما تتضمنان الحل الأكثر وضوحا، ومنطقية" . وعليه، وتماشيا مع الواقع الدولي الجديد، حرص السيد فرحات عباس على تلخيص الأهداف الأساسية المنتظر تحقيقها في الآتي:

أ- إدانة الاستعمار وإلغاؤه، ومعنى الاستعمار هو إلحاق واستغلال شعب من طرف شعب آخر، وهو شكل جماعي للاستبداد الذي كان يمارس على الأفراد في العصور الوسطى. وعلاوة على ذلك، فهو واحد من الأسباب الرئيسية للتنافس والتطاحن بين الدول العظمى.

ب- تطبيق جميع البلدان الصغيرة والكبيرة لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

ج- تزويد الجزائر بدستور خاص يضمن:

- الحرية والمساواة المطلقة بين سائر سكانها دون أي تمييز عنصري أو ديني.
- إلغاء الملكية الإقطاعية، وذلك بواسطة إصلاح زراعي واسع وتمكين أغلبية الفلاحين المعدمين من حقهم في العيش الرغيد.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية.
- حرية الصحافة، وحق إنشاء الجمعيات.
- مجانية التعليم وإجباريته لجميع الأطفال من الجنسين.
- حرية التدين بالنسبة لجميع السكان، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة فيم يخص جميع الأديان.

د- مساهمة جميع الجزائريين المسلمين مساهمة فورية وفعالة في تسيير بلادهم اقتداء بما فعلته حكومة الجلالة البريطانية، والجنرال كاترو في سوريا، وحكومة المارشال بيتان، والألمان في تونس. إنّ هذه الحكومة الجزائرية وحدها هي التي تستطيع تحقيق اشتراك الشعب الجزائري في الكفاح المشترك، وذلك في جو من الوحدة المطلقة.

ه- إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم، والمعتقلين السياسيين، على اختلاف أحزابهم.

وتُجمع كلّ المصادر على أنّ بيان الشعب الجزائري سُلّم إلى ممثلي الحلفاء وسلطات الاحتلال يوم 1943/03/31، وأنّ مهمة صياغته أسندت بالفعل إلى السيد فرحات عباس، لكن حصر الأفكار، وضبطها وترتيبها إنما كان بعد تدارس

وتباحث مع ممثلي سائر أطراف الحركة الوطنية، وخاصة حزب الشعب الجزائري الذي كان يمثله آنذاك الدكتور محمد الأمين دباغين.

ولأنه كان ثمرة حوار، وتشاور مكثف، وأخذ ورد بلا قيود، ولا حدود بين جهات متعددة فإنه استطاع أنْ يُحْدث حوله شبه إجماع سياسي، قاد في النهاية إلى ميلاد حركة أحباب البيان والحرية، التي كانت - فعلا - أول جبهة وطنية ضمت في صفوفها حوالي نصف مليون منخرط، ينتمون إلى سائر شرائح المجتمع وينشط معظمهم في صفوف أطراف الحركة الوطنية بمفهومها الصحيح.

لقد تأسست حركة أحباب البيان والحرية رسميا في اليوم الرابع من شهر أفريل 1944؛ للدفاع عن بيان الشعب الجزائري، وتعميم محتواه من جهة، وللتعبير عن رفض أمرية الجنرال ديغول، التي أعلن عنها في اليوم السابع من شهر مارس من نفس السنة من جهة ثانية.

وعلى الرغم من أنّ تجمّع أحباب البيان والحرية لا يذكر إلا مقرونا باسم السيد فرحات عباس، والدكتور سعدان بدرجة أقل، فإنّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وحزب الشعب الجزائري قد شكلا منذ اللحظات الأولى قلبه النابض ومن بدونهمـــا ما كان يمكن لـــه أنْ يتجذر بتلك السرعـــة في أوســـاط جماهير الشعب الجزائري.

فقادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد تحركوا مع حلول شهر أفريل 1944 في جميع اتجاهات الوطن، يدعون الناس إلى الالتفاف حول المولود الجديد، مركّزين على ضرورة التمسك بالإسلام، وبلغة القرآن، ومؤكدين على أنّ الوقت قد حان لتوحيد الجهد الوطني في سبيل تقويض أركان الاحتلال. وكانت تلك الجولات مناسبة لتحريض المواطنين على الالتزام بمبادئ الإسلام، وعلى التبرع بما يستطيعون من أموال؛ لبناء المدارس الحرة، وللمساعدة على توفير الشروط اللازمة لنشر التربية الإسلامية الصحيحة. ولقد كانت لهذا المسعى آثاره الإيجابية، يمكن استشفاف بعضها من خلال ارتفاع عدد المصلين، وظهور جماعات الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر، وانتشار نشيد الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس: "الشعب الجزائري" الذي أصبح على ألسنة الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب.

وعبّأ حزب الشعب الجزائري المحظور كل طاقاته النضالية لهيكلة التجمع الجديد ولإعطائه نفسا وطنيا قادرا على سد الطريق في وجه السلطات الاستعمارية، التي صارت تسعى بكل الوسائل لاسترجاع ثقة من كانوا يسمون بالمعتدلين، ولفصل العلماء عن الحركة المصالية.

ومن جهة أخرى، اتخذت قيادة الحزب من أحباب البيان والحرية غطاء للقيام بنشاطها السري في اتجاه الشباب الجزائري المتعلم؛ حيث تمكنت من تأسيس جمعية العلماء المسلمين في الثانوي، ورابطة الطلبة المسلمين الجزائريين في الجامعة، ومن تعميم الشعارات، والمبادئ الثورية في سائر الأوساط الشعبية.

وعندما يرجع الدارس اليوم إلى نشرية اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في أعدادها الصادرة ما بين شهري أفريل وديسمبر سنة 1944 يدرك مدى فعالية التنظيم، الذي كان عليه حزب الشعب الجزائري المُحلّ الذي تمكن في الفترة المشار إليها من تحويل حيطان الجزائر إلى لافتات عملاقة، يقرأ عليها الصغير والكبير: "حرروا مصالي والمعتقلين السياسيين"، "الجزائر أمة حرة"، "ليس في الدنيا ما يمكن أن يحول الإنسان العربي إلى إنسان فرنسي"، عاش بيان الشعب الجزائري"، "كلنا فداء الجزائر"، وفي النشرية الإعلامية، التي أصدرتها الولاية العامة في شهر أفريل 1944 يجد القارئ إشارات كثيرة إلى وجود "قوات الداخل العربية"، التي هي تنظيم سري أوجده الحزب؛ لإشعال فتيل الثورة عندما يحين أوانها، وعندما ترفض السلطات الاستعمارية تمكين الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

وفي نشرتي اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني الصادرتين في شهر أكتوبر ونوفمبر سنة 1944 تركيز على اشتراك حزب الشعب الجزائري مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تنظيم حملة واسعة النطاق لمقاطعة دور سينما الأوروبيين، ومقاهيهم ومتاجرهم، ولمحاربة الخمارات بجميع أنواعها.

ولكي يحقق حزب الشعب الجزائري أهدافه البعيدة، المتمثلة في الاستعداد للمعركة الكبرى من أجل استرجاع السيادة الوطنية أسّس جريدتين، إحداهما بالفرنسية وهي: "l'action algérienne"، والثانية باللغة العربية وهي: الجزائر الحرة وقد ظلتا تصدران إلى ما بعد حركة مايو 1945 الثورية، دون أن تتمكن السلطات الاستعمارية لا من العثور على مكان طباعتها، ولا من التعرف على أعضاء هيأة تحريرهما، وذلك رغم كل ما استعملته من وسائل، وما جندته من إمكانيات.

ولضمان استمرارية التوجه الوطني لأحباب البيان والحرية يذكر السيد محمد السعيد معزوزي إنّ الحاج مصالي أصدر تعليمات صارمة إلى مناضلي القواعد الحزبية في كل أنحاء البلاد؛ كي يشغلوا منصبي المالية والسكرتارية في جميع الفروع المحلية. وإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أنّ مكتب اتحادية عمالة قسنطينة تشكل كلّه من مسئولين قياديين في حزب الشعب الجزائري المُحلّ (هؤلاء المسئولون هم: الشاذلي مكي مسعود بوقادوم وجمال دردور).

أمّا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فإنها هي الأخرى قد استعملت غطاء أحباب البيان لتقييم مسيرتها، وبلورة أفكارها وآرائها من خلال مذكرة مفصلة وجهتها بتاريخ 1944/08/15 إلى السلطات الفرنسية.

لكنّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تكتف بالمواقف المكتوبة للتعبير عن التزامها بما ورد في بيان الشعب الجزائري وملحقه، بل إنّ دعاتها كانوا حيثما يحلّون يرفعون نفس شعارات حزب الشعب الجزائري، ويؤكدون للناس أنّ الالتحاق بالتنظيم الجديد "واجب على كل مسلم" حتى يلوح فجر الخلاص من قيود الاحتلال، وكانت آذان الشعب صاغية خاصة وأنّ الحاج مصالي وجه هو الآخر من منفاه وبصياغة أخرى نفس؛ الدعوة لتعزيز صفوف المولود الوطني الجديد. واستمعت جحافل مناضلي حزب الشعب لنداء الزعيم، وتعانق لأول مرة في تاريخ الجزائر تيار العلماء، وتيار المصاليين، فتغيّر وجه الجزائر السياسي، وفاض الشارع حماسا، فكان على فرحات عباس أنْ يبذل جهودا جبّارة للتمكن من

توظيفه لإقناع الحلفاء، والسلطات الفرنسية بأنّ الجماهير الشعبية قد اختارت طريق الجمهورية المستقلة.

وفي إطار هذا الجو الجديد، الذي وجد امتدادا له، وغذاء نافعا في المبادئ الجديدة، التي شاعت في مختلف أنحاء المعمورة، والتي تدعو إلى تمكين سائر الشعوب من حقها في تقرير مصيرها بنفسها، عرف برنامج أحباب البيان والحرية تطورا سريعا وملحوظا.

ففي فترة لا تتجاوز كثيرا شهرا ونصف شهر تشكلت اتحادية عَمّالة قسنطينة وعقدت مؤتمرها الأول يوم 1944/05/22، وقد توجت أشغال هذا الأخير بلائحة كان التركيز فيها على المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم الحاج مصالي، وكذلك رفع الحصار المضروب على الشيخ البشير الإبراهيمي والتنديد بعملية الإدماج، التي بشّرت بها أمرية الجنرال ديغول؛ لأنها تتناقض مع طموحات الجزائريين.

وفي انتظار الحلول النهائية المنتظرة للمشكل الجزائري بعد أنْ تضع الحرب أوزارها طالب المؤتمرون بحرية الرأي، وحرية الصحافة، وحرية العبادة، وحرية تعليم اللغة العربية، وبذلك يكونوا قد تجاوزوا كثيرا فحوى بنود القانون الأساسي لأحباب البيان والحرية، المشار إليه آنفا.

لكنّ التحول الجذري في برنامج التجمع الجديد لم يظهر إلاّ من خلال اللوائح التي صادق عليها أول مؤتمر وطني، الذي جرت أشغاله بالجزائر العاصمة أيام 2 - 3 - 4 مارس سنة 1945؛ أي بعد تاريخ التأسيس بأقل من عام.

لقد استعمل المؤتمرون أسلوبا مباشرا؛ حيث جدّدوا قناعتهم بأنّ بيان الشعب الجزائري هو الوثيقة الوحيدة، التي يمكن اعتمادها في كل عمل، يكون الهدف منه تسوية المشكل الجزائري بكيفية جدّية. أمّا تجاهلها بعد قبولها كما فعلت الحكومة الفرنسية فإنه لا يقود سوى إلى التمادي في الخطأ، وإلى محاولة فرض سياسة تتناقض كليّة مع طموحات الشعب الجزائري.

ومن جهة ثانية، أكّد المؤتمرون أنّ السياسة الواقعية الوحيدة هي التي تأخذ في الاعتبار الإرادة الشعبية، وتنطلق من كون بناء مستقبل شعب لا يمكن أن يتم بدون استشارته. ولأجل ذلك فإن المؤتمر طالب بأنْ تنجز حينا الإجراءات التالية:

1- استبدال الجمعيات الجزائرية ببرلمان منتخب.
2- استبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية.
3- الاعتراف بالألوان الوطنية.

وإذا كانت حركة أحباب البيان والحرية ترى أنّ مستقبل الشعب الجزائري يكون في استرجاع سيادته، وإقامة جمهورية جزائرية مستقلة فإنّ الحزب الشيوعي الجزائري - على غرار نظيره الفرنسي - يرفض الاعتراف بوجود الأمة الجزائرية التي تزعم أدبياته أنها ما زالت في طور التكوين، وهي عبارة عن تلاحم عدد من العناصر أهمها: العربي، والقبائلي، والميزابي، والشاوي، واليهودي، والأوربي.... لأجل ذلك فإن قيادته السياسية قد أبدت منذ اللحظات الأولى مناهضتها للحركة الوطنية الفتية، ولتجسيد تلك المناهضة على أرض الواقع قررت تأسيس حركة منافسة لها أسمتها:"أحباب الديمقراطية".

إنّ بيان أحباب الديمقراطية يدعو الجزائريين إلى "المساهمة في مجهود الحرب الكونية، وفي بناء فرنسا الجديدة، التي سوف يترتب على قيامها تخليص الجزائر من النظام الاستعماري، وأعوانه المرتشين، والرجعيين، والقواد".

وأمام ما كان لأحباب البيان والحرية من شعبية، ومن إبداء الجزائريين استعداداتهم المطلقة للانخراط فيها، ولتبني برنامجها، الذي ما فتئ يتطور إيجابيا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعلى الرغم من المساعي المختلفة، التي قامت بها سلطات الاحتلال لدعم الشيوعيين من أجل تثبيت حركتهم الجديدة، فإنّ هذه الأخيرة لم تُعمّر طويلا، وسرعان ما تركت المجال للحزب الشيوعي الجزائري فراح يستعمل كل الوسائل لإيقاف الزحف الوطني، الذي وجد في محاربة الشيوعيين له قوة، مكنته من التجذّر بسهولة في أوساط سائر فئات الشعب الجزائري.

إنّ الحزب الشيوعي الجزائري في مصارعته لأحباب البيان والحرية كان يعتقد أنّ وصف القياديين الوطنيين بدعاة "الانفصال عن الميتروبول" سوف يقلل من شأنهم لدى مواطنيهم، زاعما أنّ الاستقلال أمر مستحيل، وأنه لا يخدم الجزائر، ولكنه يكون في صالح غلاة الكولون، والإمبرياليـــات الأجنبية الأخرى، التي ليس لها من هم سوى آبار البترول.

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري يرى أنّ الذين يعملون على استرجاع الاستقلال الوطني هم" عصابة من المفسدين في ركاب الفاشية، يتسترون بالدين لمحاربة المشروبات الكحولية"، إنهم "وطنيون مزيفون، يسعون بدافع إمبريالي أجنبي لفصل الجزائر عن فرنسا الجديدة".

هكذا، إذن لم تمض سوى ستة أشهر على تأسيس أحباب البيان والحرية حتى وجد هذا التجمع الوطني الجديد نفسه أمام عدد من الصعوبات والمخاطر، كان أهمها ما يلي:

- رفض الإدارة الفرنسية لبيان الشعب الجزائري بعد أنْ كان الوالي العام السيد "بايروتون" قد أفهم السيد فرحات عباس أنّ الاقتراحات الواردة ضمنه مقبولة لكنها تتطلب قليلا من المراجعة، وهو ما تم بموجب الملحق الذي سُلّم إلى الوالي العام الجديد السيد كاترو.

وجاء الرفض مصحوبا بإجراءات بعضها قمعي، والآخر يتعلق بدس أعوان مقنعين في صفوف المناضليـــن، ينشطـــون لفائـــدة مصالح المخابرات والاستعلامات العسكرية.

- حرب بلا هوادة يغذّيها الشيوعيون الجزائريون بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي من أجل إفشال الجبهة الوطنية، التي استطاعت أن تعبئ الجماهير الشعبية حول مطلبي الجمهورية، والبرلمان الجزائريين. ولقد كانت الحرب تجري نيرانها على ثلاث جبهـــات هي:

أ- الجبهة الخاصة بإبراز نواقص الحركة المصالية، التي يتمثل انحرافها، وتزمتها حسب المنطق الشيوعي في رفعها لراية الاستقلال. ففي هذه الجبهة يسعى الشيوعيون إلى محاولة إقناع قواعد حزب الشعب الجزائري بالتخلي عن قيادتها وضمها بشتى الوسائل إلى أحباب الديمقراطيـــة. وطبيعي أنّ في ذلك إضعـــافا لأحبـــاب البيـــان والحرية.

ب- الجبهة المخصصة لتهميش المثقفين المسلمين، "الذين يستعملون العاطفة الدينية لحمل الجماهير الشعبية على الالتحاق بصفوف أحباب البيان والحرية".

ج- الجبهة المخصصة للتنديد بالنخبة، والمنتخبين الذين تخلوا عن فكرة الاندماج وتحولوا إلى "وطنيين مزيفين ومناهضين للفرنسة والفرنسيين".

ولتجاوز هذه الأوضاع الصعبة، ولتعميم الفكر السياسي الجديد، وتمكين الجماهير الشعبية من التفاعل مع برنامجها، فإنّ حركة أحباب البيان والحرية قد أصدرت لسانا مركزيا بعنوان "المساواة"، وظّفت له كثيرا من الإمكانيات المادية.

وكانت سنة 1946 محطة حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية، التي حوصلت نشاطها في تجاوز المطالب القديمة، سواء منها الخاصة بالإلحاق والإدماج والمساواة، أو المتعلقة بضرورة الالتفاف حول تشكيلة سياسية واحدة، تعود إليها - وحدها دون غيرها - مسئولية تحرير البلاد. وكان لتجربة "أحباب البيان والحرية" أثر بالغ في بلورة فكرة العمل الجماعي قصد الوصول إلى إرساء قواعد الجبهة الشعبية، التي تتولى تقويض أركان الاحتلال، واسترجاع الاستقلال الوطني.

في هدا الإطار ظهر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، يقوده السيد فرحات عباس، الذي ترك وراءه قناعات الثلاثينيات، التي كانت تمنعه من كسر أبواب سجن الجمهورية الفرنسية، وصنع لنفسه خاصّية جديدة متشبعة بأفكار التجربة الثرية، التي ما فتئ يخوضها منذ شهر نوفمبر 1942.

إن التجربة المشار إليها هي التي جعلته يقتنع بأن "المسلمين"؛ أي الجزائريين، لم يعودوا يقبلون بغير دولتهم الجزائرية، التي لا بد من تجسيدها في شكل "جمهورية ديمقراطية اجتماعية"، كما جاء التعبير عن ذلك في مشروع الدستور الذي قدّمه نواب الاتحاد إلى مكتب البرلمان الفرنسي. معنى دلك أنّ الهدف الأسمى الذي ينتظر تحقيقه من النشاط السياسي الجديد لم يعد محصورا في حدود "الاتحاد الفرنسي" وما يتبعه من مطالب خاصة بالجنسية والمواطنة الفرنسيتين، ومن مشاريع الإصلاح الكثيرة التي تجاوزها الزمن، وأتت عليها الأحداث.

وإلى جانب هدا التغيير الإيجابي الذي وقع في صفوف ما كان يسمى بالنخبة والمنتخبين المسلمين، تجدر الإشارة إلى مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد لأول مرة بعد وفاة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، كان ذلك في الواحد والعشرين من شهر جويلية سنة 1946.

2- إنّ أيديولوجية الحركة المصالية تلتقي في خطوطها العريضة مع باقي الإيديولوجيات الوطنية، التي كانت سائدة في الجزائر قبل سنة أربع وخمسين وتسع مائة وألف، لكنها تختلف معها حول مجموعة من النقاط الجوهرية، التي يأتي في مقدمتها الكفاح المسلح كوسيلة لابد منها لاسترجاع السيادة الوطنية.

صحيح أنّ الوسيلة في ذلك الوقت بالذات، وبالنسبة لعملية تخليص البلاد من الاحتلال تشكّل محورا أساسيا، إذ عليها يتوقف تحديد الخطاب مع الجماهير الشعبية، التي لا بدّ من إقناعها لتنخرط عن وعي في صفوف المقاومة. ومن عوامل الإقناع الرئيسية تأتي ضرورة الإيمان بأنّ ما أخد بالقوة لا يُسترد إلاّ بالقوة، الأمر الذي جعل حزب الشعب الجزائري يركّز على مسألة الكفاح المسلح، في حين يرى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أنّ العمل السياسي كفيل بأن يتمكن شيئا فشيئا من حمل السلطات الفرنسية على الاستجابة لمطالب الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال. ومما لا شك فيه أنّ مثل هدا التفكير مصدره تشبّع أصحابه بمبادئ الثورة الفرنسية، التي نادت بالأخوة والحرية والمساواة. أمّا جمعية العلماء

المسلمين الجزائريين فإنها - على غرار التشكيلتين الأخريين - ترى أنّ الهدف الأسمى الذي يجب أن تتضافر كل الجهود لتحقيقه إنما هو تقويض أركان الاحتلال. لكنها تؤمن بأن المعرفة هي أفضل الوسائل لتحقيق دلك، ومن ثمة كانت تركز على التوجيه، والتعليم، ونشر التوعية في صفوف الجماهير الشعبية الواسعة.

وحينما يبحث المرء في أدبيات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يجد أنّ هده القناعة مستمدة من قول الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي يؤكد أنّ "سلوك الإنسان في الحياة مرتبط بتفكيره ارتباطا وثيقا، يستقيم باستقامته، ويعوجّ باعوجاجه، ويثمر بإثماره، ويعقم بعقمه؛ لأنّ أفعاله ناشئة عن اعتقاداته، وأقواله إعراب عن تلك الاعتقادات". وعلى هدا الأساس فإنّ تمكين المواطنات والمواطنيـــن الجزائرييـــن من رصيد معرفي وعلمي واسع سيشكـــل لديهم السلاح اللازم لاسترجـــاع سيادتهم المغتصبة.

هكذا نرى أنّ اختلاف الوسائل المقترح استعمالها لتحقيق الهدف الواحد لا يمس بجوهر هدا الأخير، كما أنه لا يشكل ذلك العائق الخطير، الذي يحول دون توحيد الجهود في سائر مجالات النضال الوطني، الذي يبقى هدفه الأسمى هو استرجاع الاستقلال الوطني كاملا غير منقوص.

وعلى سبيل المثال، فإنّ كل الأطراف لا تختلف حول مسألة التاريخ، والدين واللغة، وحول ضرورة إعادة الربط مع جزائر ما قبل الاحتلال. وهي؛ أي أطراف الحركة الوطنية، في دلك تتناقض مع الحزب الشيوعي، الذي يعمل على تطبيق نظرية الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي السيد موريس توريز، التي تقول: "إنّ الجزائر أمة في طور التكوين.."، والذي - وانطلاقا من هدا الرأي - لا يؤمن بفكرة استرجاع السيادة الوطنية، ويعتبر الدعوة إلى تجسيدها على أرض الواقع "عملا إجراميا، أصحابه نازيون، وفاشيـــون، يستحقـــون أشد العقوبات، وهم لا يمثلون سوى أنفسهم".

أما أطراف الحركة الوطنية الجزائرية فتعمل بكل ما في وسعها من أجل أنْ "تعترف سلطات الاحتلال بالشخصية الجزائرية عن طريق الاعتراف بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية، وما يتبعها من برلمان، وحكومة، وألوان وطنية" كما جاء التعبير عن ذلك في لائحة السياسة العامة، التي صادق عليها المؤتمر الثالث الذي عقده الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أيام 7- 8- و9 سبتمبر 1951. ومما لا شك فيه أنّ هذا التقارب الإيديولوجي الكبير سيتجلى في بيان أول نوفمبر، الذي أقرّ "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية" مع إضافة "في إطار المبادئ الإسلامية".

وتلتقي أطراف الحركة الوطنية الجزائرية، كذلك حول مفهوم المغرب العربي الذي " أوجده الإسلام، وعاش بالإسلام، وللإسلام يحيا، "وهو ذات الكيان الذي أبرمت في الثاني من شهر فيفري سنة أثنتين وخمسين وتسعمائة وألف معاهدة شمال إفريقية، التي تأسست بموجبها لجنة الوحدة والعمل المغاربية، والتي وقّع عليها عن الجانب الجزائري كلّ من السيدين أحمد مزغنة، وفرحات عباس.

3- إنّ الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن من التشكيلات السياسية الوطنية في الجزائر، بل كان تنظيما تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان حريصا على تطبيق تعاليم لينين، التي تدعو الأممية الشيوعية إلى عدم الانضمام إلى الحركات الثورية في المستعمرات. وعلى هذا الأساس ظلّ محافظا على كيانه المستقلّ، ورافضا الذوبان في جبهة التحرير الوطني حتى كان وقف إطلاق النار.

ولقد كان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يدرك ذلك، وينطلق منه في التعامل مع تلك التشكيلة، نستشف ذلك من لائحة السياسة العامة المصادق عليها بمدينة سطيف يوم 1948/09/27، والتي جاء فيها:" إنّ الحزب الشيوعي يتصور الجمهورية الجزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي، ويرفض رفضا قاطعا اللغة العربية والعروبة، والإسلام، كما أنه لا يؤمن بوحدة شمال إفريقيا في إطاره الطبيعي العربي

الإسلامي"، ومن جهة أخرى، فإنّ ذات الحزب يدعو إلى التموقع إلى جانب الاتحاد السوفيتي، وهو أمر يتناقض مع مصلحة الشعب الجزائري إذا أخذنا في الاعتبار الموقف الشيوعي من تقسيم فلسطين، ولأجل ذلك فإنّ التحالف معه لا يمكن أن يقود إلى أبعد من البقاء في حيز الجمهورية الفرنسية".

ومما لا شك فيه أنّ ثمة عواملا كثيرة، منعت الحزب الشيوعي الجزائري من أنْ يصبح تشكيلة سياسية وطنية، وفي مقدمتها سيطرة العنصر الأوروبي على الهيئات القيادية، ثم إيديولوجيته، التي ترفض الاعتراف بثورية الفلاحين، وترى مستحيلا تحرير الجزائر قبل انتصـــار البروليتاريا في فرنسا، إلى جانب عدم إيمانها بالعروبة والإسلام في هذه الربوع.

إنّ هذه الحقيقة لم تمنع بعض الشيوعيين الجزائريين من الالتحاق فرادى بصفوف جبهة التحرير الوطني، ولقد جاء في وثيقة وادي الصومام أنّ ذلك الالتحاق لم يكن بريئا في غالب الأحيان؛ إذ كانت قيادتهم تهدف إلى توظيفهم في فترة ما بعد استرجاع الاستقلال الوطني، ولقد تبيّن بعد اتفاقيات إيفيان أنّ تحليل مؤتمري وادي الصومام كان صحيحا؛ لأنّ الشيوعيين الذين شاركوا في الثورة سرعان ما انفصلوا عن جبهة التحرير الوطني، وراحوا يعملون مع رفاقهم على التآمر ضدها مما جعل الرئيس أحمد بن بلة يصرح قائلا "إننا لا نريد اتخاذ إجراءات المنع ضد الحزب الشيوعي الجزائري، لكننا نرى أنّ نشاطه يتناقض مع مصلحة البلاد، ولا يعتمد إلاّ على الديماغوجية"، إننا لا نعترف للشيوعيين بحق التقييم لأنهم لم يقوموا بشيء يذكر في سبيل تحريرنا.

وعلى الرغم من عدم المشاركة الفعلية في ثورة التحرير، فإنّ الحزب الشيوعي الجزائري قد تمكن بواسطة مجموعة من إطاراته المندسين في صفوف جبهة التحرير الوطني في الخارج من العبث بالنصوص الأساسية، وجعل الانحراف الإيديولوجي يصبح حقيقة ملموسة.ابتداء من الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وحتى عندما التحق بعض الشيوعيين فرادى بصفوف جيش التحرير الوطني، فإنّ ذلك لم يؤخذ مأخذ الجدّ من طرف قيادة الثورة، التي وصفته بالمناورة، وجاء في وثيقة وادي الصومام ": من المؤكد أنّ الحزب الشيوعي سوف يعمل مستقبلا على استغلال تلك المواقف الفردية للدفاع عن عدم مشاركته في المعركة التاريخية، التي تخوضها الثورة الجزائرية".

وعلينا اليوم التنويه ببعد نظر تلك القيادة؛ لأنّ الأمر قد وقع بالفعل، وإنّ بعض أساطين الحركة الشيوعية – حاضرا - ذهبوا إلى حدّ الادعاء بأنّ حركتهم هي التي كانت في أساس إشعال فتيل الثورة، وأنها كانت - ميدانيا - عمودها الفقري.

ملاحظات لا بدّ منها:

قليلون هم الذين يعرفون أنّ نص بيان أول نوفمبر الموجود بين أيدينا - والمعتمد رسميا - إنما هو ترجمة، مجهول صاحبها؛ وقليلون هم أيضا الذين يعلمون أنّ بعض سوء الترجمة قد أدّى إلى تشويه المعنى المقصود، وأحدث كثيرا من الارتباك في الوثيقة إلى درجة أنه أصبح من الصعب تفسير العديد من المواقف المعبّر عنها بعكس الصواب.

هناك في البداية مشكل المصطلحات، التي تمّ تعريبها من دون دقة، وبدون كثير اهتمام نظرا ربما لضيق الوقت، ولأنّ التدقيق، في ذلك الوقت لم يكن ذا فائدة كبيرة؛ لأنّ الهدف الأسمى كان بالدرجة الأولى إيصال ما من شأنه إيقاظ الضمائر وتنبيه عامة المواطنين إلى أنّ الجزائر دخلت مرحلة الكفاح المسلح، وأنّ واجب الجميع هو الالتحاق بصفوف المجاهدين، من أجل تقويض أركان الاستعمار واسترجاع السيادة الوطنية.

وإذا كانت تلك حقيقة مقبولة في سنوات المعركة، فإنّ الأمر تغيّر بعد استرجاع الاستقلال الوطني، وصار ضروريا التوقف عند كل مفردة؛ لضبط المعنى الصحيح الذي يكون في أساس عملية البناء والتشييد؛ لأنّ بيان أول نوفمبر ساق إلى الشعب

الجزائري منظومة من الأفكار، تعبّر في مجملها عن واقع معيش، ومستقبل يجب أنْ يكون أفضل؛ لأنه يصنع في كنف الحرية والسيادة.

بهذا الصدد ارتأينا أنْ نورد - على سبيل المثال - مجموعة من الكلمات، التي أدى سوء ترجمتهـــا إلى تغيير المعنى المتوخى منهـــا، وتباعـــا أضعف النص، وأحدث خللا في بنيته.

ففي الصفحة الأولى هناك: Proclamation التي عرّبت بالإعلان بدلا من البيان ثم: Programmeالتي عربت بالمشروع بدلا من البرنامج، و Le bien fonde de nos vues التي عرّبت بمقومات وجهة نظرنا الأساسية بدلا من صواب رؤيتنا و: Apres des décades التي عربت: بعد مراحـــل من الكفاح بدلا من: بعد عقود؛ و: Les problèmes mineurs التي عرّبت بالمشاكل الثانوية بدلا من: المشاكل الصغيرة.

أمّا في الصفحة الثانية، فهناك إغفال ترجمة نصف جملة بأكملها، تتوسط الفقرة الخامسة من البيان، ونصها: " conformément aux principes révolutionnaires ..." وفي نفس الفقرة أغفلت كلمة obstine في وصف الاستعمار، وفي مكان آخر أغفلت كلمة faux fuyants إلى جانب: Les compromissions التي عرّبت بالتنازلات بدلا من الشبهـــات؛ و: Les patriotes التي عربت بالمواطنيـــن بدلا من الوطنييـــن.

وفي الصفحة الثالثة إغفالات أخرى إلى جانب:

Les édits et les décrets التي عربت بالأقاويل والقرارات بدلا من الأوامر السلطانية والمراسيم، و: La charte التي عربت: وثيقة بدلا من ميثاق، وفي النقطة الأولى من الأهداف الداخلية عرّبت: "causes de notre régression بجملة: كانت عاملا أساسيا في تخلفنا الحالي، بدلا من: "سببت تخلفنا الحالي".

أمثال هذه الأخطاء كثيرة في نص البيان. وعلى الرغم من أنّ بعضهم يرى في ذلك مسألة شكلية، إلاّ أنّ النتائج المترتبة عليها قد سهلت الانحراف الإيديولوجي

ورسّخت في أذهان الناس مجموعة من المفاهيم، التي تتناقض في جوهرها مع المرجعية الفكرية، التي انطلق منها مفجرو ثورة نوفمبر 1954.

فالتساهل مع هذه الأخطاء هو الذي سمح بالخلط بين: الحصول على الاستقلال واسترجاعه، وبيّن إقامة الدولة الجزائرية وإعادة بنائها، كما أنه هو الذي غيب بالتدريج التعابير، والمصطلحات الثورية من أدبيات جبهة التحرير الوطني. وتواصل ذلك التعامل الشاذ مع النصوص الأساسية إلى أن فقدت المبادئ معانيها الحقيقية ووجدت الإمبريالية الجديدة منافذ واسعة، سلكتها بكل سهولة، ثمّ راحت توظّف الضبابية للقضاء على المكاسب، التي كلّفت جماهير الشعب أثمانا باهظة، وكان ينتظر أن تتنامى، وتتضاعف من أجل إعطاء الجزائر إمكانية الخروج من دائرة التبعية، التي وضعها فيها منظّرو الاستعمار، وقادته الأكابر.

إنّ واضعي بيان أول نوفمبر 1954 عندما استعملوا عبارة استرجاع الاستقلال الوطني كانوا يدركون أنّ في ذلك موقفا سياسيا، يتضمن جوابا صريحا للذين كانوا يزعمون أنّ تزييف الانتخابات، وممارسة الظلم، والتعسف، وتطبيق القوانين الاستثنائية الجائرة، وحالة الفقر، والجهل، والتهميش هي التي تقف وراء اللجوء إلى الكفاح المسلح كوسيلة للاستقلال عن الوطن الأم.

إنّ مما لا شكّ فيه أنّ الإنسان بطبعه يكره الظلم، والاستبداد، ويرفض التزييف والتشويه، والتهميش، كلّ ذلك بقدر ما هو ميّال إلى ممارستها عندما تواتيه الفرص. لكنّ الشعب الجزائري كان له فوق كل ذلك حقّ، أخذ منه بالقوة، وظل طوال ليل الاستعمار الحالك يسعى بشتى الوسائل لاسترجاعه.

لقد كان الشعب الجزائري ينعم بحريته، واستقلاله عندما فاجأه الاحتلال الفرنسي، الذي غيبهما بحدّ السلاح، ولم يترك حيلة إلاّ واستعملها للقضاء على مختلف عناصر الشخصية الوطنية، ومن ذلك أنه حرّم تعليم اللغة العربية، واعتبرها بفعل القانون أجنبية في عقر دارها، واعتدى على أوقاف المسلمين، فاغتصبها ووزّعها غنيمة حرب على الضباط السامين، وعلى الكولون المستقدمين من سائر

أنحاء أوربا، و لم يحاش بيوت الله، التي هدّم منها أعدادا كبيرة، وحوّل بعضها إلى ما يستحي المرء عن ذكره، وأسند مسؤولية تسيير الأعداد الباقية منها إلى مديريات الشؤون الأهلية، التي يرأسها مثقفون فرنسيون، وصل بهم حقدهم على الإسلام إلى أنهم كانوا يعيّنون الأئمة من بين قدماء المحاربين الأميين، الذين يتولون بدورهم توظيف من يصلي بالمسلمين مقابل دريهمات معدودة، ولم ينج نمط الحياة والعادات، والتقاليد، وحتى العلاقات الاجتماعية من الكيد، الذي جعلها تختفي بالتدريج؛ لتترك المكان لغيرها مما أعدته الإدارة الكولونيالية للقضاء على الإنسان الجزائري الأصيـــل، واستبدالـــه بآخر يكون قابلا للاستعمار، ومستعدا للمسخ بجميع أنواعه.

إنّ كل ما تقدم هو الذي جعل الدكتور محمد الأمين دباغين يرفع صوته من أعلى منبر البرلمان الفرنسي قائلا:

"إنّ زملائي في مجموعة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذين سبقوني إلى هذه المنصة قد أفاضوا في التدليل، إذا كان الأمر مازال في حاجة إلى ذلك على أنّ الاستعمار كان - بالنسبة لشعبنا البائس - كارثة حقيقية من جميع وجهات النظر.ويكون من الخطأ الفادح الاعتقاد – مثلا - بأنّ رغبة الاستقلال لدى الشعب الجزائري متأتية فقط من كون الاستعمار لم ينجح ماديا. معنى ذلك - على سبيل المثال - لو أنّ الاستعمار تجسّد ماديا في تحسين معاش السكان المسلمين لكان يمكن أنْ يقودنا الأمر إلى النظر بعين الرضا إلى ضياع شخصيتنا، وسيادتنا وثقافتنا. كلّ ذلك غير صحيح، حتى ولو تمكنت فرنسا من إنجاز العجائب فيما تسميه بمستعمرة الجزائر، وحتى لو كانت حقيقة كل الأكاذيب، التي تروّج لصالح الاستعمار، وحتى لو أنّ الشعب الجزائري يكون قد أصبح بفضل السيوف الفرنسية الشعب الأكثر سلامة، والأكثر ثقافة، والأكثر ازدهارا".

تلكم في نظرنا هي القراءة السليمة لبيان أول نوفمبر 1954. قد تكون هناك

قراءات أخرى، نرجو أنْ ترى النور في يوم من الأيام، ثم تُعطى بعد ذلك الفرصة لمدرسة التاريخ الجزائرية، فتوظّف كل الكتابات من أجل تقديم تاريخ علمي وحقيقي للأجيال الصاعدة، التي ما أحوجها إلى ذلك؛ لتعيد الربط مع الماضي المجيد الذي يتوقف على النفـــاد إلى خباياه فهم الحـــاضر للتمكـــن من إرســـاء قواعد المستقبل الأفضل.



الفصل الثاني

من المتفق عليه، علميا وعالميا، أنّ التاريخ هو ذاكرة الشعوب، وأنّ دراسته ضرورة لازمة للاستفادة من خبرة الأسلاف، وتجاربهم، وذلك ليس من خلال المحاكاة، والتقليد الأعمى في إطار حفظ الخلف لآثار السلف،ولكن عن طريق الغوص في أعماق الأحداث، من أجل فهمها الفهم الصحيح، الذي يمكّن من توظيف أسبابها، ومسارها، ونتائجها، لتجنب الأخطـــاء، ولإحكام عملية بناء المستقبل الأفضل.

غير أن الغوص في أعماق الأحداث يتطلب من الباحث أن يكون حائزا على المفاتيح الصحيحة، التي تسمح له بدخول مجالات المعرفة من أبوابها، والتي، من دونها يبقى دائما ومهما كانت الجهود المبذولة بعيدا كل البعد عن الحقيقة، التي لابد منها، والتي يجب أن ترقى إلى مستوى المفجر لحركة الحياة اليومية.

أما عندما تكون المفاتيح التي بين يديه مزوّرة أو أصابها الصدأ، فإّن الباحث يضلّ سبيل الإدراك ويتسبب في تشويش الذاكرة بدلا من توفير أسباب حضورها الدائم. والمقصود بالمفاتيح هنا هي المصطلحات والمفاهيم، وهي من سوء حظنا موضوعة في أغلبها من طرف علماء الإمبريالية، والاستعمار وهو الأمر الذي يعطي مصداقية لقول الشاعر:

جلوا صارما،وتلوا باطلا وقالوا صدقنا فقلنا نعم

من هذا المنطلق، نشير إلى أن ذاكرة الشعب الجزائري قد تعرضت، بفعل الصارم المسلول إلى كثير من الأباطيل التي أصبحنا نصدق بأنها عين الصواب ونبني عليها نظرتنا إلى المـــاضي والحـــاضر والمستقبـــل، ونعتمد عليها في سعينـــا الطبيعي للوصول إلى الحقيقـــة.

وحيث إنّ ثورة نوفمبر 1954 تمثل مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر، وأن ما حققته من إنجازات كبيرة على جميع المستويات، وفي سائر مجالات الحياة قد جعلها

ترقي إلى مصاف الثورات العظمى، التي عرفها العالم الحديث والمعاصر، فإنّ مفاتيح فهمها تعرضت أكثر من غيرها للتزييف، والتشويه. ونظرا للظروف الصعبة التي مرت بها البلاد مباشرة بعد وقف إطلاق النار، فإنّ القيادة السياسية العليا لم تتمكن من توظيف تجارب الثورات الكبرى، التي طبعت مسار تاريـــخ الإنسانيـــة جمعاء.

إن الثورات، جميعها، لا تخلو من الهزات والزلازل، التي تحدثها حركة التطور السريع، الذي يفرض نفسه جراء إشراك الجماهير الشعبية الواسعة في تسير شؤونها بواسطة الإسهام الفعلي في اتخاذ القرارات، وفي العمل على تنفيذها. لكنّ القيادات الوطنية المتنورة تعرف دائما كيف تتصدى لها؛ حتى لا تتحول إلى منطلقات للثورة المضادة، وحتى لا تكون منافذ يستغلها الأعداء لزرع بذور الانقسامات بجميع أنواعها، والآفات الاجتماعية القاتلة. وعلى سبيل المثال نتوقف عند تجربة الثورة الفرنسية، ونتأمل كيف أن القيادة الثورية انتبهت إلى أن الفكر الثوري ضرورة حتمية، تختلف آلياته عن آليات غيره، ومن ثمة قررت حل كل المجامع العلمية، التي كانت موجودة قبل عام 1789 وأحلت محلها تنظيما ملائما للمرحلة الجديدة، أطلقت عليه "المعهد الوطني للعلوم".

اشتمل المعهد المذكور في ذلك الوقت، على ثلاثة أقسام، هي:قسم علوم الأخلاق والسياسة، وقسم العلوم الطبيعية، وقسم الآداب والفنون الجميلة. ودعي رجال الفكر والثقافة ممن كان لهم إنتاج، وممن كانت لهم شهرة في مجال العطاء الفلسفي خاصة، والمعرفي بصفة عامة، فحبسوا أوقاتهم على التحليل، والمناقشة بحثا عن الحقيقة، وإرساء قواعد البناء الصلب الأصيل، الذي لا تؤثر فيه الحزازات الشخصيـــة، ولا يتأثر بالهزات الخارجية.

قال فولني، وهو واحد من أبرز أولائك المفكرين: إنه كلما وقف الناس عند مشاهدة الأشياء الواقعة، كما هي واقعة، اتفقوا عليها، وأما إذا رأيت بينهم خلافا في الرأي، فاعلم أنهم عندئذ قد جاوزوا حدود الأشياء الواقعة، ولم يقفوا بمشاهدتهم لها عند ظاهرها المرئي المحدود، وإذن فكل ضروب الخلاف بين الناس

بل إن ما يصيبهم من تفكك اجتماعي إنما ينشأ حين يتصدى الناس في أحاديثهم لأمور تستحيل على المراجعة والتحقيق على أساس الخبرة الحسية وحدها".

ومن الجدير بالذكر أن كل تلك الإجراءات الثورية قد صاحبتها حركة فكرية واسعة، كان ينشّطها مثقفون من الطراز العالي أمثال دوتراسي وبيار بريفو وجوزيف دوكراندو، وتميزت بطريقة المساءلة قصد التوصل إلى قتل الموضوعات بحثا. وكانت الأسئلة تطرح في شكل مسابقة تتوج بجوائز ومكافآت متفرقة، يجد القارئ معلومات إضافية حولها في الكتب الكثيرة، التي عنيت بتاريخ الثورة الفرنسية.

بهذه الطريقة استطاعت الثورة الفرنسية أن تضمن استمراريتها، وأن تحافظ على معظم المبادئ النبيلة، التي بشّرت بها، وهي ذات المبادئ التي أصبحت اليوم مصدرا للتشريع، خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان.

لقد كانت ثورة نوفمبر 1954 مختلفة عن الثورة الفرنسية من حيث التغيير الجذري الذي أنجزته كل منهما، ومن حيث أساليب العمل المتبعة لتحقيق ذلك التغيير. وبديهي أن ذلك يرجع إلى كون الثورة الفرنسية وقعت في دولة قائمة بذاتها، لها مؤسستها، وتتمتع بكامل السيادة المعترف بها دوليا، ومن ثمة فإن التغيير كان أفقيا، أما التغيير الذي أحدثته الثورة الجزائرية فكان عموديا ومن أجل استرجاع سيادة مغيبة، واستقلال وطني مغتصب.معنى ذلك أن المهمة كانت أصعب بكثير، وأن الغاية كانت مزدوجة، وكان يمكن أن تتحقق كاملة لو لا الانقلاب الذي وقع في صائفة اثنين وستين وتسعمائة وألف، والذي كان سببا في إقصاء الكفاءات الفكرية المتشبعة بإيديولوجية الثورة، والقادرة على إنجاز الإثراءات اللازمة للنمو والتطور.

وإذا كان الدارس لا يذهب إلى حد اعتبار الانقلاب المذكور إنما كان من وحي المستعمر السابق، الذي لم يستسغ إعادة بناء الدولة الجزائرية وفقا للمعالم المنصوص عليها في نداء أول نوفمبر 1954، والذي أعياه البحث عن قوة ثالثة، تتولى إجهاض

الثورة قبل وقف إطلاق النار، فإنه لا يجد مندوحة من الإشارة إلى أن ما ترتب عنه من نتائج قد أخرج القطـــار عن سكتـــه، وأسكت الروح الوطنية، التي نفثتها جبهة التحرير الوطني في جسم المجتمع بعد أن أعادته من هامش التاريخ وزرعت في شرائحه بذور الوعي بالذات والأمل في إعادة الربط مع المجتمع الذي قوضت أركانه الإدارة الكولونيالية بقوة السلاح، وبواسطة القوانين الاستثنائية المتعددة.

وكان من نتائج ذلك الانقلاب أن ترسخ الخلط بين مصطلحي ثورة التحرير وحرب التحرير وهو خلط مقصود، خاصة من معظم الذين أسندت لهم مناصب الحل والربط في الجهاز التنفيذي، وهم غير متشبعين بمنظومة الأفكار المعتمدة في الإعلان عن الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح.

ولأن الجهاز التنفيذي منطقيا هو المسؤول عن منظومتي التربية والتعليم، ولأنّ إمكانياته الفكرية بعد وقف إطلاق النار لم تكن في المستوى الذي يجعله ينتبه إلى أن العلوم الاجتماعية، والإنسانية هي العمود الفقري بالنسبة لعملية تكوين الإنسان وإعادة تكوينه،فإن الجامعة الجزائرية لم تعمل على إنشاء المدارس الوطنية في العلوم المذكورة، واكتفت فقط،بالاعتماد على إنتاج أساتذة مدارس الاستعمار وهو إنتاج أكاديمي في كثير من الأحيان، لكنه لا يصلح لخدمة الأهداف المسطورة في أدبيات الثورة الجزائرية.

ومن جملة المدارس التي كان على جزائر الثورة أن تبذل كل المساعي لإنشائها ولتوفير الشروط اللازمة لظهور أساتذتها: مدرسة التاريخ التي على غرار غيرها لم تر النور حتى اليوم، وفي غياب مثل هذه المدرسة تستحيل كتابة التاريخ الوطني أو إعادة كتابته. ولأن نظام الحكم لم ينشئ مثل هذه المدرسة فإنه عن قصد أو عن غير قصد قد أهمل التاريخ، الذي هو ذاكرة الشعوب، وتركه حقلا واسعا، تتناول مختلف جوانبه أقلام غير مؤهلة ويتلاعب بأحداثه الكبرى أشخاص يتاجرون بها أو يوظفونها لإلقاء مزيد من الغموض، والتناقض على المحطات، التي يفترض فيها الوضوح اللازم لحصول الفهم الصحيح.

عن مؤتمر وادي الصومام

في هذا الإطار أطلق العنان لكثير من الأقلام المختصة وغير المختصة، المؤهلة وغير المؤهلة، تكتب، وتعيد الكتابة حول مؤتمر وادي الصومام.فالسيد محمد حرب - على سبيل المثال - أكد في الصفحة الثالثة والسبعين بعد المائة من "جبهة التحرير الوطني: السراب والواقع" أن المؤتمر الذي عقد لتسوية مشاكل الثورة قد فتح عهد الصراعات الداخلية، وأعاد الربط مع تجربة الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. وظل هذا الحكم المجحف متداولا بين القراء، وكأنه الحقيقة التي لا شك فيها. بل إن أعداء الثورة، الذين وجدوا فيه مادة قابلة للاستغلال قصد الحط من إنجازات جبهة التحرير الوطني، لم يترددوا في الترويج له باعتباره دليلا على صدق ما يقال من أنّ المؤتمر كان تجسيدا للانحراف، ومنطلقا للتناحر والتطاحن.

وفي هذا السياق كذلك اجتهد خصوم جبهة التحرير الوطني في العمل على تعميم كل ما من شأنه أن يجعل من عبان رمضان هو مهندس المؤتمر، ومنظر الثورة وصاحب التغييرات، والاثراءات التي تضمنتها وثيقة وادي الصومام. ولأن مدرسة التاريخ غائبة، فإننا لم نجد من يعيد المياه إلى مجاريها الطبيعية. لأنّ فكرة المؤتمر انطلقت مع قرار الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح، ولأن المساعي الرامية لتجسيدها على أرض الواقع لم تنقطع رغم الصعوبات الكثيرة والأوضاع المعقدة التي عرفتها الثورة في السداسي الأول من تاريخها. كما أن فتح أبواب الجهاد وقياداته لغير المتشبعين بأيديولوجية حزب الشعب الجزائري لم يكن بدعا، بل هو تطبيق للتوجيهات المعبر عنها بقوة في نداء أول نوفمبر، والتي كانت، بدورها، مستوحاة من اللائحة السياسية الأخيرة التي صادقت عليها اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري والتي تعترف بأن "تحرير الوطن لم يعد مهمة تشكيلة سياسية واحدة، بل هو واجب جميع الطاقات الحية في البلاد".

إن الثورة في أي زمان ومكان لا يمكن أن ينظر لها شخص واحد وإلا فإنها تفقد معناها كعمل شامل، يرمي إلى تغيير صورة المجتمع القائم بما هو أفضل. وبالنسبة

للثورة الجزائرية، فإن منظومة الأفكار المعبر عنها بوضوح في نداء أول نوفمبر، إنما كانت حوصلة ذكية لأدبيات الحركة الوطنية بجميع أطرافها. وكان من الطبيعي جدا أن تكون وثيقة وادي الصومام امتدادا لها، ووعاء لإثرائها انطلاقا من تقييم المرحلة المقطوعة، واعتمادا على الإمكانيات، والمستجدات بجميع أنواعها.

ولقد كانت الوثيقة بالفعل كل ذلك. لكن إهمالها، مدة طويلة، ترك المجال واسعا لبقايا الجزائريين الأهالي، فراحوا يوظفون كل صغيرة وكبيرة لفصل مؤتمر وادي الصومام عن ما سبقه من محطات حاسمة، مثل لحظات الانطلاقة وهجومات العشرين أوت 1955، التي أعادت الميلاد وأعطت نفسا جديدا للثورة.

وعلى غرار السيد محمد حربي، لكن لأغراض أخرى، كتب السيد فتحي الديب في "عبد الناصر وثورة الجزائر" الصفحة مائتان وثمانمائة وأربعين: "إن المؤتمر شكل نقطة تحول خطيرة في مسيرة الثورة وذلك للأسباب التالية:

أ- إن اعتراض الولايات الشرقية والغربية التي تغيبت عن المؤتمر لن يتوقف عند حد الاعتراض على القرارات بل ينتظر أن يتطور إلى صراع في إطار من محاولات التصفية بين القيادات في نطاق صراع داخلي.

ب- إن الولايات المجاورة للحدود ستقوم بحجب السلاح عن الولايات الداخلية لإرغامها على التراجع عن قرارات المؤتمر.

ج- احتمال انتقال صورة الصراع الداخلي المتوقعة إلى الخارج بعد خروج المجموعة المواظبة لعبان رمضان، الأمر الذي سيزعزع ثقة الرأي العام العربي والعالمي في الصورة المشرفة التي أمكن تحقيقها لثورة الجزائر.

د- بدء مرحلة الصراع بين السياسيين والعسكريين، وما تحمله من آثار ضارة بالمسيرة الثورية، خاصة بعد انتشار نغمة سياسي، وعسكري في أوساط جيش التحرير الوطني وأن أول ضحايا هذا الصراع هو المناضل البطل مصطفى بن بولعيد ولحق به المناضل الجسور والوطني المخلص يوسف زيغود".

وهناك كتابات أخرى كثيرة. لكنَّ توقفنا عند هذين النموذجين مقصود، لأن

الأول جزائري ومؤرخ ذائع الصيت والثاني من كبار رجال المخابرات المصرية يقول عن نفسه:"إنه يعرف خبايا ثورة نوفمبر أحسن من أي كان"، ومع ذلك فإن حكم السيد محمد حربي مجانب للصواب، كما أسلفنا، وهو عمل في طياته سطحية، نعتقد أنها مقصودة إذ من غير المعقول أن ينفي عن مؤتمر وادي الصومام كونه محطة حاسمة في تاريخ الثورة. ومن غير المعقول كذلك أن يعتمد المؤرخ أقوالا غير مسجلة، وغير ممحصة، وغير مغربلة، لإصدار حكم بمثل تلك الخطورة، خاصة وأنه يدرك أن القارئ، في الجزائر، يقبل كل ما يقدم إليه بسبب الفراغ الفكري والفقر الثقافي اللذين يميزان بلادنا خاصة منذ أن رفعت شعار الثورة الثقافية في غياب حياة ثقافية فاعلة. أما فيما يخص السيد فتحي الديب، فإن تقييمه لم يأخذ في الاعتبار كل النتائج التنظيمية، والسياسية، والأيديولوجية، كما أنه تجاهل، تماما، التقسيم الجغرافي، الذي انطلقت منه جبهة التحرير الوطني ليلة أول نوفمبر 1954، و لم يراع تواريخ الأحداث، التي اعتمدها في إصدار أحكامه، وهو أمر عجيب، خاصة وأن التغليف كان مشوقا بالنسبة للقارئ الذي يكون خالي الذهن.

أما الدارس المحقق فإنه لا يأخذ كتابات السيد فتحي الديب على أنها حقيقة تاريخية مسلم بها كتلك التي يرويها الثقاة، الذين يتولون بأنفسهم إخضاع المعلومات إلى المقاييس، والمعايير المعروفة لدى جمهور المؤرخين.

وعلى الرغم من أن "عبد الناصر وثورة الجزائر" صدر عن دار المستقبل سنة 1984، ونشر كذلك مترجما إلى اللغة الفرنسية، وأن السيد أحمد بن بله لم يعارض - قولا أو كتابة - ما جاء في الكتاب من معلومات منسوبة إليه حول المؤتمر، فإننا نعتبر أن الفصل الرابع عشر كله مغلوط ولا يمكن اعتماده في تقييم نتائج أشغال مؤتمر وادي الصومام.

إن حكمنا بهذه القسوة مستخلص خاصة من المعلومات، التي توهم القارئ الخالي الذهن بأن "مرحلة الصراع الداخلي، والتصفية الجسدية قد بدأت فعلا، وأن

أول ضحاياها هو المناضل القائـد البطـل مصطفى بن بولعيد، والمناضل الجسور، والوطني المخلص يوسف زيغود قائد ولاية قسنطينة".

إن هذين الخبرين لا أساس لهما من الصحة، أولا لأن الشهيد مصطفى بن بولعيد لم يكن من المعارضين لقرارات مؤتمر وادي الصومام لسبب واضح وبسيط يتمثل في كونه استشهد قبل انعقاد المؤتمر بحوالي خمسة أشهر.أما يوسف زيغود، فإن استشهاده كان في نهاية الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر 1956، في حين يذكر الديب أنه تلقى الخبرين في نهاية الأسبوع الثاني من ذات الشهر.

عن التواصل الإيديولوجي

لقد انطلقت وثيقة وادي الصومام من نداء أول نوفمبر 1954، لتعيد التذكير بالضوابط، التي تتحكم في نشاط جبهة التحرير الوطني، والتي ينبغي أن تكون بمثابة المنارات، التي تهتدي بها سائر قيادات الثورة في كل ما يمكن أن يصدر عنها من قرارات. وتتلخص هذه الضوابط فيما يلي:

- الاعتراف بالشعب الجزائري، شعبا واحدا لا يتجزأ. معنى ذلك أنّ خرافة "الجزائر الفرنسية" و"الشعب الفرنسي المسلم"، و"الأمة التي في طور التكوين"، كل ذلك يجب أن يزول من القاموس الاستعماري.

- الاعتراف بالسيادة الوطنية على كافة الميادين، بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسـة الخارجيـة. وهذا يعني أن الحلـم الذي بدأ يراود فئة من المستعمرين، وعددا ممن يسمون بالمعتدلين الجزائريين يجب أن يتبخر، لأن أي نوع من الاستقلال الذاتي لا يمكن إلا أن يكـرس الهيمنة الأجنبيـة ويثبت الاستعمـار الجديد.

- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري، لها وحدها حق التفاوض، وحق الأمر بوقف إطلاق النار. وينجر عن هذا الاعتراف إجبار السلطات الاستعمارية على إطلاق سراح جميع الجزائريين، والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد اندلاع الثورة.

إنّ استرجاع السيادة الوطنية، على هذا الأساس، سيمكن من إلغاء الواقع الاستعماري الذي من المفروض أن تزول بزوالـــه كـــل علاقات العسف والتبعية، وتنبني من جديد، على قواعد ثابتة ومتينة، أركان الدولة الجزائرية المتخلصة نهائيا من الرواسب، التي من شأنها تسهيل عودة الاستعمار الجديد.

فالسيادة الوطنية التي ترمي جبهة التحرير الوطني إلى استرجاعها لا تخصّ ميدانا دون آخر، بل إنها تشمل جميع مجالات الحياة وتمتد على كافة التراب الوطني حسب الحدود الرسمية، والمتبناة من قبل السلطات الاستعمارية نفسها. لأجل ذلك، فإن ميثاق وادي الصومام قد عالج مسألة التفاوض مع العدو بكيفية دقيقة ومفصلة لا تترك أي منفذ للتحايل وللمناورات، علما بان المعالجة في مضمونها لم تخرج عن الإطار الذي ضبطه بيان أول نوفمبر 1954.

وعندما ينظر الدارس بتمعن إلى الأهداف المذكورة أعلاه يجد أنها مترابطة فيما بينها، ومتكاملة، ذلك أن السيادة الوطنية تفقد كل معناها إذا كان الشعب مطعونا في وحدته، مصابا بداء التقسيم والفرقة اللذين يكونان نتيجة لفتح المجال لأطراف أخرى، تتحدث باسم الشعب الجزائري. مع العلم أن التمثيل مطلقا في مثل هذه الحالة لا يكون مجديا إلا إذا كان الممثل قويا، ويملك بين يديه وسائل حقيقية للضغط، ولتوجيه الأحداث في الاتجاه، الذي يقطع على العدو خطوط الرجعة، ويفرض عليه الالتزام بالإطار المرسوم للتفاوض.

ولأن مؤتمر وادي الصومام حدث طبيعي في مسار الثورة، كان يمكن أن ينعقد بتسمية أخرى، وفي مكان غير الذي نعرفه، ولأنه جاء بناء علي توصية أصدرتها القيادة التاريخية الأولى عشية الإعلان عن إشعال الفتيل، فإنه من غير المعقول إسناده لهذا أو ذاك من المسئولين، الذين كان لهم شرف الإشراف على التحضير بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. وإذا كان لابد من ذلك، فإن المنطق يجعل السبق للسيد محمد العربي بن مهيدي، وللسيد بلقاسم كريم من بعده باعتبارهما من القيادة السداسية أو التساعية التي تحملت مسؤولية الانتقال إلى مرحلـــة الكفاح المسلح.

إن التوقف عند هذه النقطة ليس لإعطاء كل ذي حق حقه بقدر ما هو تدليل على أن مؤتمر الصومام لم يكن حدثا معزولا في تاريخ الثورة، وأن الوثيقة الصادرة عنه لا يمكن أن تكون متناقضة مع نداء أول نوفمبر 1954، أو متنكرة لبعض الأفكار الرئيسية الواردة فيه، ونعني، - خاصّة - ما يتعلق بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

إن الذين يرفعون اليوم شعارات معادية لمؤتمر وادي الصومام لا يختلفون عن الذين يسعون، بكل الحيل، لفصله عن باقي المحطات الأساسية في تاريخ جبهة التحرير الوطني. ذلك أن الوثيقة الصادرة عنه ليست سوى إثراء لنداء أول نوفمبر 1954 وهي في مجملها لا تخرج عن أدبيات الحركة الوطنية، ولا تحمل كما يدعي بعضهم آثار أي قلم متشبع بأيديولوجية أخرى. ويكمن الدليل القاطع على ما نقول في كون جميع أجزاء الوثيقة جاءت تعبيرا صادقا عن الانشغالات الوطنية، التي كانت تتضمنها سائر اللوائح الصادرة عن المؤتمرات التي كانت تعقدها أطراف الحركة الوطنية، خاصة في العقد السابق لميلاد جبهة التحرير الوطني.

أهم مقررات مؤتمر وادي الصومام

تماشيا مع كل ما وقعت الإشارة إليه أعلاه، أكدت وثيقة وادي الصومام ضرورة مضاعفة الجهد من أجل إعادة تنظيم الجماهير الشعبية في الأرياف وفي المدن وإعدادها، عن طريق التوعية والترشيد، لتجاوز دائرة التخلف التي وضعها فيها الاستعمار، وللتخلص من الذهنيات المتحجرة التي ألصقها بها، وأنماط الحياة التي فرضت عليها، والتي تهدف فقط إلى إبقائها في حالة الغيبوبة، والتبعية الدائمتين.

فالمجالس الشعبية التي شرع في إنشائها منذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة يجب أن يتم تدعيمها، وتوسيع شبكتها بحيث تشمل كافة أنحاء الوطن، وأن تسند إليها مسؤوليات تجعلها أكثر فعالية، وأكثر اتصالا بالجماهير الشعبية. فالمجلس الشعبي الواحد أصبح يتكون قانونيا من خمسة أعضاء بما في ذلك الرئيس، ويشرف على تسيير الحالة المدنية والمالية والاقتصادية والشرطة، وبعبارة أدق، فإنّ المجلس الشعبي حيث ما وجد، يحل محل الإدارة الاستعمارية، التي يجب أن تعزل نهائيا، وتزول اتصالاتها بالأوساط الشعبية.

ويندرج الإشراف على المجالس الشعبية ضمن اختصاصات المحافظين السياسيين الذين يتولون كذلك مهام تربية الجماهير، وتنظيم التعليم، والدعاية إلى جانب القيام بتوجيه الحرب النفسية على مختلف الجبهات.

ولم يكتف مؤتمر وادي الصومام بترسيم وظيفة المحافظ السياسي، ولكنه جعلها أساسية بالنسبة لمسار الثورة. فالمحافظ مسؤول متجول يقضي كل أوقاته في التنقل بين المداشر والمشاتى، يراقب المجالس الشعبية، ويجمع ما أمكن من المواطنين، يكونهم سياسيا وينشر بينهم أيديولوجية جبهة التحرير الوطني. وفي ذات الوقت، كان يزور وحدات جيش التحرير الوطني يزودها بالأخبار ويحلل أمامها

المعطيات السياسية السائدة في داخل البلاد وخارجها ويسجل الاحتياجات والمطالب التي يناقشها مع المسؤوليــن الأعلون، ويعمل على الاستجابة لها بقدر الإمكان، وفي حدود المستطاع.

ويعتبر هذا الاهتمام البالغ الذي أولاه المؤتمر للجماهير الشعبية دليلا على التحول الجذري، الذي حدث في أيديولوجية الثورة، التي بعد أن كانت، في بداياتها تعتمد على الطليعة لتحقيق الأهداف المرسومة، صارت ترتكز على الجماهير الواسعة، وتثق في قدرتها على إحداث المعجزة، التي لم تكن في الحسبان.

ومن الجدير بالذكر، هنا، أنّ هذا التحول قد بدأ يفرض نفسه مع هجومات العشرين من شهر أوت سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف. ففي ذلك التاريخ حدث انقلاب لا مثيل له في موازين القوى، إذ تخلص جيش التحرير الوطني الفتي من عقد الخوف، التي كانت تفرض عليه التحرك ليلا، والنشاط خفية، فصار أفراده يتنقلون في وضح النهار، بينما انتقل الرعب إلى نفوس الأجناد الفرنسيين الذين أصبحوا، بفعل دعاية الكولون، يرون في كل واحد من الجزائريين مجاهدا أو مناضلا مستعدا للانقضاض عليهم.

ولم يكن ذلك هو التحول الوحيد الذي عرفته أيديولوجية الثورة الجزائرية، بل هناك نقاط أخرى اختلفت حولها الآراء كثيرا واشتد فيها النقاش بحدة ولم يفصل فيها إلا عن طريق التصويت بأغلبية الثلثين، ومن بين تلك النقاط الحساسة التي سيكون لها أثر بالغ على سير أحداث الثورة مايلي:

هيئات قيادة الثورة

لقد كانت الحاجة الماسة إلى قيادة واحدة وموحدة للثورة الجزائرية هي الدافع الأول الذي جعل المنطقة الثانية تسعى منذ شهر مارس عام ست وخمسين وتسعمائة وألف، إلى جمع مؤتمر وطني، يضم الإطارات القيادية في داخل البلاد وخارجها وذلك طبقا لما أوصت به القيادة السياسية عشية اندلاع الثورة كما

ذكرنا ذلك آنفا. وعلى الرغم من أن محضر الجلسات لم ينشر كاملا إلى يومنا هذا حتى يطلع الباحث على حقيقة ما دار من حوار يقال إنه كان صريحا إلى أبعد الحدود وعنيفا إلى درجة التهديد بتفجير المؤتمر، إلا أن الشهادات التي أدليت خاصة بمناسبة انعقاد ندوة التاريخ الخاصة بالولاية الثانية في اليومين الأخيرين من شهر جانفي سنة خمس وثمانين وتسعمائة وألف كافية لأخذ صورة مجملة عن المداولات التي جرت يومها.

فتصريحات السيد لخضر بن طوبال، الذي كان من المشاركين الأساسيين تدل على أن ممثلي المنطقة الثانية، وعددا من ممثلي المنطقتين الثالثة والرابعة كانوا كلهم يطالبون بأن تكون القيادة، التي تنبثق عن المؤتمر مكونة فقط من الإطارات الأساسية التي ساهمت في تفجير الثورة، والتي هي متشبعة بإيديولوجية واحدة، وذلك حفاظا على التوجهات الثورية، وتجنبا للانزلاق في شتى أنواع الانحراف. لكن الأغلبية من المؤتمرين وفي مقدمتهم السيدان محمد العربي بن مهيدي ورمضان عبان كانوا يرون أن الثورة قد توسعت وصارت تضم في صفوفها فئات اجتماعية مختلفة وتيارات أيديولوجية متعددة، وهي مدعوة لأن تتطور أكثر لتستوعب كل الطاقات الوطنية التي تبدي استعدادها للالتحاق بالركب، ومن ثمة فإن المؤتمر مضطر لأن يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات الجديدة، ويخرج بقيادة تكون ممثلة لكافة الاتجاهات الوطنية. وبالإضافة إلى كل هذه الحجج، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن فتح أبواب النضال والمسؤولية في صفوف جبهة التحرير الوطني إلى غير المتشبعين بأيديولوجية حزب الشعب الجزائري لا يعدو أن يكون استجابة لتوجهات نداء أول نوفمبر، وتطبيقا لتوصيات المؤتمر الأخير للحزب المذكور.

ومهما يكن من أمر، فإن الأغلبية قد انتصرت، في ذلك الوقت، وتدخل مبدأ المركزية الديمقراطية ليمنع الانقسام الفعلي، ويضمن للقيادة الجديدة استمرارية

وحدتها ويوفر لها شروط النجاح. ولكن اليوم بعد مرور حوالي خمسين سنة على تلك العملية، فإن الآراء ما تزال مختلفة حول جدواها.. يحدث ذلك؛ لأن القيادات الجزائرية المختلفة لم تعمل على إنشاء مدرسة التاريخ الوطنية التي كان يمكن أن تعيد النظر في مفاتيح كتابة تاريخ البلاد أو إعادة كتابته.

إن التحليل المعمَّق للقرار، الذي صدر عن مؤتمر وادي الصومام حول ضرورة إشراك جميع التيارات الوطنية في هيئات قيادة الثورة يقودنا حتما إلى القول إن العملية كانت خطأ أيديولوجيا لأنها لم تشترط على الإطارات الملحقة سواء بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية أو بلجنة التنسيق والتنفيذ تخليها نهائيا عن قناعاتها الفلسفية، وتبنيها المطلق للإيديولوجية التي يعود الفضل إليها في تهيئة الأرضية الصلبة التي انطلقت منها الشرارة الأولى المعلنة عن بدء الكفاح المسلح، الذي لن يتوقف إلا عندما تسترجع السيادة الوطنية. إن هذا لم يحدث، وذلك لسببين أساسيين في نظرنا، وهما:

- أنَّ قادة جبهة التحرير الوطني الذين كانوا يدافعون عن فكرة منح المناصب القيادية للإطارات السامية الآتية من التشكيلات السياسية الأخرى دون احترام التدرج النظامي، الذي تخضع له إطارات الثورة منذ ليلة الفاتح من نوفمبر، إنما كانوا يرمون، من خلال ذلك، إلى ترغيب الإطارات السامية المذكورة، وجعلها تسارع إلى الالتحاق بالصف، معتقدين أن بقاءهم خارج جبهة التحرير الوطني قد يشجع الاستعمار على استعمالهم لخلق قوة ثالثة للضغط بها عند الحاجة. لقد كان هذا الإجراء ممكنا لكنه لم يكن أكيدا. لكن الذي لا شك فيه هو أن المشكل الإيديولوجي لم يطرح على المسؤولين الجدد الذين سيظلون محتفظين بقناعاتهم الفكرية والثقافية إلى غاية وقف إطلاق النار.

- أن الإطارات القيادية التي جاءت من التشكيلات السياسية الأخرى لم تكن قادرة، في ذلك الوقت، على المبادرة لطرح المشكل الإيديولوجي لأنها، في

معظمها، إنما التحقت بالصف حتى لا يفوتها الركب من جهة، ولأنها أصبحت خائفة من الموت الذي بدأ يطرق باب الشخصيات المترددة من جهة ثانية.

هكذا، إذن، فإنّ خوف البعض من الموت، ومن فوات الأوان، وخوف البعض الآخر من ظهور القوة الثالثة، خاصة بعد المحاولات، التي قام بها سوستيل على أصعدة مختلفة هو الذي لم يسمح بتسوية المشكل الأيديولوجي من البداية. وبقاؤه معلقا على النحو الذي كان عليه هو الذي سيسهل تفجير الوضع السياسي في الجزائر مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية.

قد يقال: لكنّ الأزمة السياسية التي أخرجت قطار الثورة من سكته كانت أطرافها متشبعة بأيديولوجية واحدة، لأن رئيس الحكومة المؤقتة، يومها، وأغلبية وزرائه ورئيس أركان جيش التحرير الوطني، وكل قادة الولايات في داخل الوطن وكذلك مسؤولي اتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، كلهم كانوا، قبل اندلاع الثورة مناضلين في صفوف حزب الشعب الجزائري على اختلاف واجهاته.

لقد كان ذلك صحيحا، لكن المحيط الذي تدخل بعنف وقام بالدور الرئيسي في إذكاء نار الفتنة إنما كان يعمل، لإيجاد الفرص الملائمة لعودة الأيديولوجيات المختلفة إلى الميدان. وليس ثمة - لتحقيق ذلك - أفضل من الصراع الدموي على السلطة لأن إراقة الدماء واللجوء إلى العنف على حساب الحوار يؤديان حتما إلى تشتيت الصف واختفاء الأمن والاستقرار وشيوع الفوضى والاضطراب، وكلها آفات تنخر جسم المجتمع وتفسح المجال للإفلاس بجميع أنواعه.

ورغم كل ذلك، فإن الدارس المتمعن للأوضاع السائدة يومها في الجزائر لا يسعه إلا أن يقول: إن مؤتمر وادي الصومام كان مصيبا في قراره. لكن الخطأ يكمن في كون القيادة الثورية لم تعتن كما يجب بالتطور الإيديولوجي، الذي كان يحدث بفعل نمو جبهة التحرير الوطني، واتساع شبكة منظماتها الجماهيرية. ولو أنها فعلت ذلك لوجدت نفسها متشبعة بفكر واحد، تتكلم لغة واحدة، ومستعدة لمواجهة كل الطوارئ بنفس العزيمة، ونفس الحزم، اللذين تميزت بهما طيلة فترة الكفاح المسلح.

ومهما يكن من أمر، فإن المشاركين في أشغال مؤتمر وادي الصومام قد قرروا بالإجماع تشكيل قيادة عليا لجبهة التحرير الوطني سميت: المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهي مكونة من أربعة وثلاثين عضوا نصفهم أساسي ونصفهم إضافي. ومن بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية اختار المؤتمرون خمسة لتشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ التي تتولى قيادة الثورة في الفترة الفاصلة بين دورتي القيادة العليا. وتحسبا لما قد يطرأ من تجاوزات في تأدية المهام، وحتى يكون الوضوح في التسيير سيد الموقف، ضبط المؤتمرون مجموعة من المبادئ أهمها ما يلي:

القيادة الجماعية على جميع المستويات

لم يكن هذا المبدأ جديدا، بل هو من صميم التراث النضالي الذي كانت الحركة الوطنية بمفهومها الضيق تحافظ عليه، ونعمل دائما على إثرائه. ولقد كان الابتعاد عنه هو السبب الرئيسي في وقوع الأزمة السياسية التي قادت بالتدريج إلى انقسام حزب الشعب الجزائري ثم إلى تفجيره قبل أن تنبثق عنه جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية.

ويرى مؤتمر وادي الصومام أن القيادة الجماعية "شرط لا بد منه للقضاء على التسلط الفردي، ولتمكين جبهة التحرير الوطني من تأدية دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري". ولأنه شرط أساسي للنجاح، فإن مبدأ القيادة الجماعية يخضع بدوره حسب وثيقة وادي الصومام، لمجموعة من الشروط يأتي في مقدمتها: الطهر والصدق وحسن الأخلاق والسلوك الحسن والشجاعة والاستعداد المطلق لتحدي سائر أنواع الخطر بما في ذلك الموت والسجن والتعذيب في سبيل انتصار القضية الرئيسية ومن أجل تقويض أركان الاستعمار.

ومن جهة أخرى، يرى مؤتمر وادي الصومام أن مبدأ القيادة الجماعية ضرورة لازمة لتمكين جبهة التحرير الوطني من القضاء، نهائيا، على عبادة الشخصيّة ومن محاربة المغامرين، والعملاء بجميع أنواعهم.

أولوية السياسي على العسكري

لقد لاقى هذا المبدأ معارضة شديدة من طرف عدد من القادة المشاركين في المؤتمر، لاعتقادهم بأن المقصود هو تمكين السياسيين، دون العسكريين، من احتواء الثورة، والسيطرة عليها، خاصة وأن المبدأ المذكور جاء مقرونا بآخر ينص على أولوية الداخل على الخارج. وإذا عرفنا أن المسؤولين غير العسكريين في نظر بعض المؤرخين إنما هم قادة العاصمة التي استقلت عن الولاية الرابعة وأعضاء مندوبية الخارج واتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا أدركنا شرعية تخوف المعارضين للمبدأين، خاصة وأن المتشبعين بالفكر الثوري يعلمون علم اليقين أن المسئول، في ثورة التحرير، يجب أن يكون في نفس الوقت، سياسيا وعسكريا، وإعلاميا.

لكن التخوف المشار إليه سرعان ما تبدد عندما أعطيت التفسيرات التي مفادها أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريبا خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي.

والحقيقة أن التفسيرات المذكورة إنما تم اللجوء إليها، فقط، للتهدئة، ولتقديم التبريرات اللازمة لكبح النفوس وعدم الانقياد لما قد لا يحمد عقباه. فالسياسي والعسكري سواء كان عملا أو شخصا شيء واحد لأن العمل السياسي يبرمج له الرجل السياسي، كما أن القائد العسكري هو الذي يشرف على تنفيذ العمليات العسكرية التي يكون قد خطط لها. فإذا كانت الأولوية للعمل السياسي، فذلك يعني أن قرار الرجل العسكري يأتي في الدرجة الثانية كوسيلة لدعم مواقف المسؤول السياسي.

وعندما يعود الدارس إلى الواقع، ويستعرض قائمة أعضاء القيادة العليا للثورة، فإنه سرعان ما يدرك أن التمييز بين الإطار العسكري والإطار السياسي مستحيل، لأن كل أولائك الأعضاء تكونوا في صفوف حزب الشعب الجزائري بمختلف واجهاته وهم في أغلبيتهم الساحقة يتمتعون بخبرة عسكرية، اكتسبوها بفعل تأديتهم للخدمة العسكرية الإجبارية، أو نتيجة تطوعهم في صفوف الجيش الفرنسي ومشاركتهم في معارك الحرب الإمبريالية الثانية، وحروب الهند الصينية المختلفة.

وعلى هذا الأساس، نستطيع القول إن القيادي في الثورة محتوم عليه أن يكون سياسيا وعسكريا في آن واحد. وليس من السهل إضفاء هذه أو تلك من الصفتين على واحد دون الآخر. وإذا كان بعضهم يريد التمييز بين القياديين فإنهم إنما يفعلون ذلك لإحاطة تاريخ الثورة بمزيد من الضبابية، ولتشتيت الصفوف، وزرع الشقاق بين مناضلين صهرتهم نفس المبادئ، ونفس القيم، وأعدتهم للعمل من أجل تقويض أركان الاستعمار وإعادة الربط مع جزائر ما قبل الاحتلال.

إنه لمن الصعب جدا، بالنسبة للباحث الجاد، أن يدلل في سبيل المثال على أن عبان رمضان كان سياسيا، ولم يكن عسكريا. فالرجل أدى الخدمة العسكرية الإجبارية وأنهاها برتبة صف ضابط، وبعدها ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، وتدرج في المسؤوليات حتى صار قائد ولاية. وبالمقابل، لا يمكن القول إن بلقاسم كريم كان عسكريا، ولم يكن سياسيا. فالرجل قد أدى هو أيضا الخدمة العسكرية الإجبارية وأنهاها برتبة صف ضابط، ثم ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري وتدرج في المسؤوليات حتى صار قائد ولاية.

أولوية الداخل على الخارج

وفيما يخص أولوية الداخل على الخارج، فإن المؤتمر قد لجأ إلى إقرارها لأسباب عدة يمكن استخلاص أهمها من العرض الذي قدمه الشهيد محمد العربي بن مهيدي إلى المؤتمرين عن المهمة، التي قام بها إلى القاهرة في مستهل عام خمسة وخمسين وتسعمائة وألف.

فالعرض المذكور يؤكد بصريح اللفظ أن مندوبية جبهة التحرير الوطني غير قادرة على أن تكون قيادة موحدة بفعل الانقسام السائد بين أفرادها الذين ما زال كل منهم يبحث عن الزعامة لنفسه.

ومن الأسباب الرئيسية كذلك، أن قادة الداخل أدرى من قادة الخارج بما هو ضروري للمعركة، وهم أولى منهم بتقدير الأوضاع القتالية واتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة تحركات العدو، وللتخطيط الميداني. كما أنهم بحكم تواجدهم في أرض المعركة، ومعايشتهم لما يحدث من تطورات عليها أكثر دراية باحتياجات المجاهدين، وأكثر قدرة على تكييف تلك الاحتياجات مع متطلبات الكفاح المسلح، والنضال السياسي.

ومما لا ريب فيه أن ثمة خلافات كثيرة ظهرت أثناء أشغال المؤتمر، لكن أصالة ثورة نوفمبر وضعت حدا لكل ما من شأنه أن يتجاوز الخط الأحمر، وظل العمل على تعبئة كل الطاقات الحية قصد القضاء النهائي على النظام الاستعماري هو المهمة الأساسية، التي تحجب جميع المهام الأخرى، لأجل ذلك، فإن المؤتمرين صادقوا بالإجماع على الخطوط العريضة التالية:

- إن وحدة الشعب الجزائري مقدسة، وكذلك وحدة التراب الوطني، وأي تنازل عن جزء من هذه أو تلك يعد خيانة عظمى. وتعتبر جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي للشعب، والقائد الوحيد للثورة التي ستظل مستمرة إلى أن يتم بكيفية مطلقة تحرير الأرض وتحرير الإنسان.

وعلى جبهة التحرير الوطني، كي تكون في مستوى المهمة المسطورة لها، أن تواصل ضرب جذورها في أعماق الجماهير الشعبية الواسعة لأن في ذلك تكمن القوة التي هي في حاجة إليها لمواجهة عدة الإمبريالية وعتادها.

من هذا المنطلق تعمل جبهة التحرير الوطني، بجميع الوسائل المتوفرة لديها، على محاربة الآفات الاجتماعية مثل الرشوة، والجهوية، والقبلية، والعشائرية، والانتهازية التي تشكل مصادر ضعف قاتل، وحواجز تعرقل عملية التجنيد من جهة، ومساعي بناء المجتمع الثوري من جهة ثانية.

ومن جهة أخرى، فإن النجاح في الارتقاء إلى ما يتطلبه مستواها كحركة تحريرية شاملة يحتم على جبهة التحرير الوطني أن ترسم مجموعة من الضوابط تلتزم بها في سعيها الدائب من أجل تحويل الجماهير الشعبية إلى طاقة خلاقة، تتعدى وقف إطلاق النار لتهز أركان التخلف وتشق طريق الانتصار لعملية البناء، والتشييد في كافة المجالات، وعلى جميع الأصعدة. ومن جملة الضوابط التي صادق عليها مؤتمر وادي الصومام تجدر الإشارة إلى سياسة الإطارات، وسياسة الإعلام وسياسة تنظيم الشرائح الاجتماعية المختلفة.

عن سياسة الإطارات وعن إعلام الثورة

فبالنسبة لإطارات الثورة، يرى المؤتمر ضرورة تمكينهم من تكوين سياسي وإيديولوجي، يتسلحون به في تأدية مهمتهم الصعبة المتمثلة في ربح ثقة المناضلين خاصة، والمواطنين بصفة عامة وقيادة الجميع، كل حسب قدرته، واختصاصه، في معركة حاسمة ضد واحدة من أعتى القوات الاستعمارية في العالم.

وإذا كان الإطار يعرف أنه القدوة الحسنة، للذين يسعى إلى تعبئتهم في شتى الميادين، فإنه مطالب بأن يكون مضرب المثل في التحلي بروح المسؤولية، والامتثال للقوانين السائدة في صفوف جبهة التحرير الوطني، وبأن يكون سباقا إلى التضحية، دقيقا في تطبيق المبادئ، ومنضبطا في تأدية الواجب، وزيادة على ذلك، فإنه لا

يعرف التهاون، ولا يركن إلى الاتكال على الغير كما أنه نموذج للمسؤول الذي يتحلى بروح المبادرة في كل ما يقوم به. لكن الثورة، لكي تحميه من الانحراف، تفرض عليه رقابة مشددة، تحتم عليه أن يكون يقظا في جميع الحالات.

أما عن الإعلام، فإن ميثاق وادي الصومام يرى أن وسائله يجب أن تكون قادرة على الرد بسرعة على مناورات العدو، الرامية إلى تأبيد التقسيم، ونشر أسباب الخلاف، والتراع في أوساط الجماهير قصد عزلها عن جبهة التحرير الوطني. لأجل ذلك، فإن رجل الإعلام ينطلق من كون الدعاية "ليست مجرد تهريج، يتميز بعنف الكلمة العقيمة في غالب الأحيان، والتي تذهب هباء منثورا. وبما أن الشعب الجزائري أصبح ناضجا للقيام بالعمل المسلح الإيجابي والمثمر، فإن لغة جبهة التحرير الوطني يجب أن تكون معبرة عن رشدها، وذلك بجعلها تتخذ شكلا جديا ومتزنا دون التجرد من الحزم والصراحة والحماس الثوري".

إن رجل الإعلام، في منظور ميثاق وادي الصومام، لا يقتصر على تلقي الأخبار وصياغتها، ونشرها في أوساط الشعب، ولكنه يجب أن يكون سريع البديهة، واسع المعرفة وذا قدرة فائقة على الاستيعاب والتحليل والتمييز. فالأخبار تأتيه مواد خام وهو يسهر على فرزها وقولبتها حسب ما تتطلبه الظروف وتقتضيه المصلحة، ومن هذه الناحية فهو عبارة عن موجه للرأي العام وصانع للأجواء السياسية خاصة. لأجل ذلك يجب أن تتوفر فيه شروط أساسية أهمها التشبع بإيديولوجية جبهة التحرير الوطني والاستعداد للتضحية بكل شيء من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

ولأن مؤتمر وادي الصومام لاحظ أن الثورة قطعت خطوات حاسمة في تاريخها، وأنها أصبحت في حاجة إلى تعميم فلسفتها عن طريق التعليمات والشعارات، فإنه قرر مضاعفة عدد المراكز الإعلامية، وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من إمكانيات مادية وبشرية، حتى تكون قادرة على تأدية الرسالة المنتظر منها تبليغها. ومن جهة أخرى، وكتتمة للجهد الذي قد تبذله المراكز المذكورة، قرر إصدار "المقاومة الجزائرية"، و"المجاهد" اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني.

وأعطى المؤتمرون تلك التوجيهات صبغة خاصة بمضاعفة الجهد، من أجل رفع مستوى الدعاية الثورية، بحيث تتجاوز رسالتها الوطنية، وتشق طريقها نحو الرأي العام العالمي، الذي بدأ فعلا يهتم بما يجرى في الجزائر، ويسعى إلى متابعة تطور كفاحها المسلح. فبهذا الصدد جاء في محاضر جلسات المؤتمر: "إن كل منشور أو تصريح، أو استجواب، أو بيان يصدر عن جبهة التحرير الوطني ينبغي أن يكون له، اليوم صدى عالميا. لأجل ذلك يجب أن يكون مطبوعا بروح المسؤولية التي تشرف السمعة التي اكتسبتها الجزائر السائرة بثبات في طريق الحرية واسترجاع السيادة والاستقلال".

عن التنظيم العسكري

إن التنظيم الذي بدأت به الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف يدل دلالة قاطعة على أن جيش التحرير الوطني امتداد طبيعي للمنظمة الخاصة، التي كانت قد تأسست عام سبعة وأربعين وتسعمائة وألف في إطار التنظيم الجديد، الذي أقره حزب الشعب الجزائري على إثر أشغال المؤتمر الذي عقده في الفترة ما بين الخامس عشر والسابع عشر فيفري من السنة المذكورة..

وإذ قررت القيادة الأولى للثورة تقسيم الجزائر إلى مناطق، فإنّها فعلت ذلك تقليدا للمنظمة الخاصة التي كانت قد قسمت البلاد إلى تسع مناطق، إسوة بالتقسيم الذي أقرته حركة ماي الثورية، التي اعتاد المؤرخون تسميتها، ظلما وباطلا، بمجازر ماي 1945. وعلى غرار المنظمة الخاصة أيضا، بدأ جيش التحرير الوطني ينظم نفسه على أساس الفوج، ونصف الفوج. وكان المجاهدون الأوائل كلهم من أعضاء المنظمة الخاصة، لأجل ذلك اتسمت الانطلاقة بالسرية المطلقة وتميزت العمليات الأولى بكثير من الدقة، والتنظيم المحكم حتى أن السلطات الاستعمارية التي اندهشت لذلك، أشاعت بأن ثمة تقنيين أجانب يسيرون المعركة ويوجهون الثورة في داخل البلاد وفي خارجها.

ولاحظ المؤتمرون أن جيش التحرير الوطني قد برهن على قدرة فائقة في تنظيم عمليات عسكرية ناجحة، مكنته من اكتساب الثقة في النفس، ومن افتكاك أسلحة حربية جديدة، وعديدة، استعملت لدعم القدرة الحربية، ولتجنيد أعداد وافرة من المجاهدين الذين بدأوا يتوافدون من مختلف الفئات الاجتماعية، واجدين في قدماء المنظمة الخاصة إطارات مكونة، ومدربة على القتال.

ورأى بعض المؤتمرين أن ثبات جيش التحرير الوطني أمام قوات الجيش الاستعماري مدعاة إلى تطوير كيفية القتال، وذلك بالتخلي عن حرب العصابات والتركيز على تنظيم المجاهدين في وحدات نظاميـــة لا تختلف عما هو متعارف عليه في سائر الجيوش العالميـــة.

ففي إطار إعادة التنظيم، قرر المؤتمر الإبقاء على تقسيم الجزائر إلى ستة أقسام يسمى كل واحد منها ولاية بدلا من منطقة.معنى ذلك أن جبهة التحرير الوطني رجعت من جديد إلى الهيكلة التي كانت سارية المفعول في عهد الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. وإذا كان المؤتمرون قد وافقوا بالإجماع على هذا التغيير الشكلي، فإن عددا منهم، وخاصة ممثلي المنطقة الثانية قد أبدوا تحفظا شديدا بالنسبة للتخلي عن حرب العصابات، واستبدال المجموعات الصغيرة بالوحدات النظامية. لكن مبدأ المركزية الديمقراطية حسم الموقف، في هذه المرة كذلك، وسجل في محضر جلســات المؤتمـــر "أن الولاية تنقسم إلى مناطــق والمنطقـــة إلى نواح والناحية إلى أقسام".

وإضافة إلى الولايات، استحدث المؤتمر منطقة جديدة تشمل الجزائر العاصمة وضواحيها أسماها المنطقة المستقلة واتخذ منها مقرا لقيادة جبهة التحرير الوطني المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ.

أما القيادة فجماعية بالنسبة لجميع المستويات، وتتكون فيما يخص أركان جيش التحرير الوطني من قائد عام، يساعده ثلاثة نواب، يشرفون على القطاعات السياسية والعسكرية، والاتصال، والاستعلامات.

وقد حدد المؤتمر، كذلك، أنواع الرتب العسكرية، وضبط الوحدات المكونة للجيش ففي مستوى الولاية يتولى القيادة العامة ضابط برتبة صاغ ثان، يتميز بثلاث نجوم حمراء، وينوبه ثلاثة ضباط برتبة صاغ أول، يتميز الواحد منهم بنجمتين حمراوين وثالثة بيضاء. ويسمى قائد المنطقة ضابطا ثانيا تميزه نجمتان حمراوان وينوبه ثلاثة برتبة ضابط أول تميزه نجمة حمراء ونجمة بيضاء. ويسمى قائد الناحية ملازما ثانيا تميزه نجمة حمراء وينوبه ثلاثة ضباط برتبة ملازم أول، يتميز الواحد منهم بنجمة بيضاء. أما القسم فيقوده مساعد يميزه رقم سبعة الهندي بلون أحمر عليه خط أبيض، وكل واحد من نوابه يسمى عريفا أول ويميزه رقم ثمانية الهندي بلون أحمر، ومكرر ثلاث مرات. وهناك رتبتان لا تسند لصاحبيهما مسؤولية على رقعة جغرافية محددة وهما: العريف، ويميزه رقم ثمانية الهندي بلون أحمر ومكرر والجندي الأول، وعلامته رقم ثمانية الهندي بلون أحمر.

أما الوحدات فتعرف كالآتي:

- نصف الفوج ويتكون من أربعة جنود يقودهم جندي أول.
- الفوج ويتكون من عشرة رجال يقودهم عريف.
- الفرقة وتتكون من ثلاثة أفواج يقودها قائد الفرقة ونائبه.
- الكتيبة وتتكون من ثلاث فرق ويقودها خمسة إطارات.
- الفيلق ويتكون من ثلاث كتائب ويقوده عشر إطارات.

ونظرا إلى العلاقات المتميزة مع جيش التحرير الوطني في تونس والمغرب الأقصى، ورغم تردد الحكومتين الجديدتين في البلدين الشقيقتين بالنسبة لما ينبغي أن يكون عليه موقفيهما من جبهة التحرير الوطني بعد قبولهما وقف إطلاق النار، فإن المؤتمر أوصى بإنشاء مراكز حدودية للتدريب العسكري وأخرى لاستقبال اللاجئين وتنظيمهم.

عن تنظيم الشرائح الاجتماعية

وفيما يخص تنظيم الشرائح الاجتماعية، فإن المؤتمر قد ركز على الفلاحين في الأرياف وذلك تقديرا للدور الأساسي، الذي تقوم به المناطق الريفية في حياة الثورة وتحسبا للمناورات التي تحيكها السلطات الاستعمارية قصد التوغل في تلك المناطق من أجل تحييدها على الأقل.

ولقد أدركت قوات الاحتلال أن جيش التحرير الوطني ضرب جذوره في أعماق الجماهير الريفية، التي احتضنت الثورة بكل قوة لأنها وجدت فيها منقذا لها من حالة البؤس، التي كانت مفروضة عليها. لأجل ذلك، ولأول مرة في تاريخ الاستعمار، أعلنت الحكومة الفرنسية عن استعدادها للقيام بإصلاح زراعي يستهدف تحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين عن طريق إعادة توزيع المساحات التي قد تقتطع من المزارع الكبرى، أو من أراضي الشركات الخاصة ومؤسسات الدولة، كما أنها قررت، في ذات الوقت، تعديل نظام الخماسة الذي كان سائدا في أرياف الجزائر خاصة.

إن المقصود من هذه المناورات المفضوحة، كما جاء ذلك في ميثاق وادي الصومام، "هو مغالطة أبناء الريف الجزائري، وصدهم عن تبني الثورة. لكن الفلاح الجزائري الذي عرف، في الوقت المناسب، كيف يفشل سياسة الأهالي التي حاول المستعمر تطبيقها لتقسيم المواطنين إلى عرب، وبربر متنافرين، لن ينخدع بهذه المحاولة الجديدة خاصة وأنه يدرك أن الإصلاح الزراعي الحقيقي لا ينفصل عن الهدم الكلي للنظام الاستعماري".

فهذا الوضع الجديد، الذي آل إليه الريف الجزائري، هو الذي جعل المؤتمرين يدعون جبهة التحرير الوطني لبذل أكبر ما يمكن من الجهد لمساعدة الفلاحين على تنظيم أنفسهم في إطار سياسة وطنية عادلة ترمي إلى:

- تغذية الحقد الشديد على الاستعمار الفرنسي، وإدارته، وجيشه، وشرطته، وعلى الخونة المتعاونين معه.

- تكوين احتياطي بشري، يتزود منه جيش التحرير الوطني، والمقاومة بصفة عامة.
- نشر عدم الاستقرار في البوادي، والعمل على خلق الشروط الموضوعية اللازمة لدعم المناطق المحررة، وافتكاك مناطق جديدة من العدو.

وإذا كانت الأرياف قد اندمج سكانها، منذ البداية، في صفوف جبهة التحرير الوطني محرزة بذلك مكانة خاصة في تركيبة الثورة، فإن عمال المدن قد أسسوا تنظيما نقابيا وطنيا أسموه "الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، وكان ذلك في اليوم الرابع والعشرين من شهر فيفري سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف.

إن مؤتمر وادي الصومام قد بارك، في محاضره، ميلاد الإتحاد الذي رأى فيه " تعبيرا عن رد فعل سليم، قام به العمال الجزائريون ضد التأثير المشل، الذي يصدر عن مسيري الكنفدرالية العامة للشغل والكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين" وأوصى بأن تولي جبهة التحرير الوطني "عناية خاصة بالمولود الجديد حتى يشتد عوده وتتدعم هياكله".

إن الطابع الوطني الذي اكتساه الإتحاد منذ تأسيسه قد ساعد كثيرا على التخلص من الهيمنة الأجنبية. وبذلك وجد نفسه إذ يدافع عن حقوق أعضائه إنما يدافع عن مصالح الأمة الجزائرية جمعاء، ويرى مؤتمر وادي الصومام أن التنظيم الجديد قادر على القيام بدور إيجابي في معركة التحرير الوطني لأسباب يعددها كالآتي:

- إن قيادة الاتحاد مكونة من إطارات وطنية، يدفعها وعيها الشديد إلى محاربة الاستغلال الاجتماعي من جهة، والتمييز العنصري من جهة ثانية:

- إن العمود الفقري لتلك القيادة ليس مكونا من الأرستقراطية العمالية التي تشمل، خاصة، الموظفين، وعمال السكة الحديدية، ولكنه منبثق عن الطبقات الأكثر حرمانا، مثل عمال الموانئ والمناجم والصناعة الزراعية.

- إن العمل الثوري قد أصبح حقيقة، وهو قادر على توفير الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق التآخي الذي لابد منه لصنع الأداة القوية التي تستطيع الصمود في

وجه آليات الحرب الاستعمارية، ولمنع ما قد يحدث من انقسام في أوساط عشرات آلاف العمال، الذين سارعوا للانضمام إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين مباشرة بعد ميلاده.

وبالإضافة إلى كل التوجيهات السياسية والإجراءات التنظيمية، التي سيكون لها أثر فعّال في حياة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حذر المؤتمر الإطارات النقابية من مغالطات الحزب الشيوعي الجزائري، الذي لا يمكن، لعجزه في الميدان السياسي، إلا أن تتحول مساعيه إلى فشل ذريع في المجال النقابي. وبكل قوة أكد المؤتمرون أن عالم الشغل في الجزائر سيعرف تطورا هاما تحت إشراف جبهة التحرير الوطني خاصة وأن المركزية النقابية الجديدة تختلف كلية عن المنظمات الفرنسية المماثلة سواء بالنسبة لاختيار قيادتها أو للتضامن الأخوي الذي تغذيه ثورة التحرير الوطني والذي يجد سندا قويا لدى عمال شمال إفريقيا والعالم أجمع.

فمن خلال كل ما تقدم، ترى جبهة التحرير الوطني أن الطبقة العاملة تستطيع، في خضم المعركة التحريرية الشاملة، أن تسهم فعليا في إحداث ديناميكية قادرة على تمكين الثورة من التطور بسرعة فائقة ومن اكتساب القوة الكافية لتحقيق النصر النهائي.

ودائما في إطار تنظيم الفئات الاجتماعية المختلفة، قرر المؤتمر ضرورة إنشاء اتحاد عام للتجار الجزائريين يسند الإشراف عليه إلى وطنيين يكونون، إضافة إلى تسيير شؤون التنظيم الجديد، "مكلفين بإيجاد أفضل السبل لكسر الاحتكارات الأوروبية التي تخنق التاجر الجزائري الصغير وتجعل منه مجرد آلة لا تتحرك إلا كيفما شاء المستغل لها".

ويقوم الاتحاد الجديد، من جهة أخرى، بنشر الوعي الثوري في أوساط كافة التجار الجزائريين الذين يجب أن يتجندوا للإسهام، فعليا وبقسط وافر، في تمويل الثورة إلى جانب المهمة الأساسية الأخرى التي حددها المؤتمر للإتحاد عندما أكد " أن جبهة التحرير الوطني، التي تسعى إلى جعل الإتحاد العام للتجار الجزائريين يحطم

بسرعة في أجواء سياسية ملائمة، تنتظر منه القيام بمحاربة كافة أنواع التغريم والضرائب وبمقاطعة تجار الجملة المستعمرين وكل التنظيمات التجارية التي تندرج نشاطاتها في إطار الحرب الإمبريالية الدائرة رحاها ضد الشعب الجزائري".

وحظيت المرأة كذلك، باهتمام مؤتمر وادي الصومام. ولم يكن ذلك بالأمر الغريب خاصة عندما نرجع إلى تاريخ المقاومة الشعبية، الذي عرف من النساء اللاتي قدن الكفاح المسلح، أو شاركن فيه بما أصبح مضربا للمثل في الشجاعة والإقدام. ولتبرير الاهتمام البالغ بالعنصر النسوي، انطلقت الوثيقة من كون الفتيات الجزائريات "دللن، بما لا يدع أي مجال للشك، ومنذ اندلاع ثورة نوفمبر، على أنهن أهل لحمل مشعل "لاله فاطمة انسومر"، وأن شجاعتهن لا تقل عن شجاعة الرجل سواء في ميدان المعارك والسلاح في أيديهن أو في المستشفيات والمستوصفات حيث يبدعن في التمريض وتضميد الجراح، أو في القرى والمداشر، ينشرن الوعي الثوري، ويشاركن بقسط وافر في تربية الجماهير سياسيا وإيديولوجيا".

وعملا على تدعيم كل ذلك، قرر المؤتمر إيجاد الصيغ العملية التي توفر للمرأة الجزائرية، حيثما وجدت شروطَ المشاركة في المعركة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها المادية والأدبية.

ولتمكين المرأة من تأدية هذه المهمة النبيلة في وسط اجتماعي كان إلى قبل اندلاع الثورة لا يولي اهتماما كبيرا للأنثى، أمرت جبهة التحرير الوطني بأن "تعامل النساء وفقا للشريعة الإسلامية التي تكبرهن أمهات وزوجات وأخوات". ومن الجدير بالذكر أن هذا الأمر قد أحدث تغييرا جذريا في أوضاع الأسرة الجزائرية.

ولم تكن حركة الشباب غائبة عن أذهان المؤتمرين، خاصة وأن أغلبية مفجري الثورة لم يكونوا قد خرجوا، بعد، من طور الشباب، وأن الشبان في الجزائر كانوا

يمثلون أكثر من نصف السكان الإجمالي، زيادة عن كون معظم الجزائريين ينضجون في سن مبكرة، وينتقلون مباشرة من الطفولة إلى الكهولة نتيجة الفاقة والإملاق والحاجة إلى مصارعة الظروف الصعبة، التي يتفنن في خلقها المستعمر الجشع.

و لم يكن النضج المبكر هو الصفة الوحيدة التي تميز الشباب الجزائري، ولكنه يمتاز كذلك "بالحيوية، والشجاعة، والإقدام، والتفاني في إنجاح كل المهام التي تسند إليه". وعندما تتخذ الحياة اليومية منطلقا للتقييم، فإن الشباب يبدو متحليا بخصال أخرى كثيرة مثل روح المبادرة والصبر على المكروه، ومثل الإرادة القوية والرغبة الجامحة في الانعتاق من كابوس الظلم، والاستبداد وفي طلب الشهادة من أجل التحرير واسترجاع السيادة المغتصبة.

ولقد كانت قيادة جبهة التحرير الوطني تعرف شباب شعبها. ولأنها تؤمن بأنهم يشكلون مشتلة أصيلة لتزويد جيش التحرير الوطني، فإنها خصصت لهم مكانة يستحقونها في ميثاق وادي الصومام.

وألح المؤتمر على مواصلة الاهتمام بمصير الشباب عامة والمتعلمين على وجه الخصوص حيث دعا إلى توفير كل الشروط التي تمكن من توظيف الطاقات الحية بكيفية عقلانية وإلى بذل قصارى الجهد في سبيل التخطيط لعمليتي التجنيد والتعبئة، لأجل ذلك، فإن المؤتمرين قرروا، بالنسبة للطلبة والطالبات، أن تحصر المهام التي تسند إليهم خاصة في المجالات السياسية والإدارية والثقافية والصحية والاقتصادية إلى غير ذلك من الميادين التي يكونون فيها أكثر مردودية، وتكون مجهوداتهم أكثر فعالية. وعندما يكونون خارج التراب الوطني، وفي حالة الاكتفاء فإنهم يوجهون إلى مختلف الجامعات الكائنة في البلدان الشقيقة والصديقة ينهلون من ينابيع المعرفة بشتى أنواعها، ويستعدون للدور الذي ينتظر منهم القيام به بعد استرجاع السيادة الوطنية.

أما شباب الأرياف وشباب المدن غير المتمدرسين، وهم الأغلبية الساحقة، فإن المؤتمر أوصى بإعدادهم للمعركة وذلك "بتطوير حسهم الوطني، وتنمية استعداداتهم للتضحية القصوى في سبيل استرجاع الاستقلال الوطني".

عن فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا

وإذا كان دور جبهة التحرير الوطني لا يتعدى هذه الأهداف المتواضعة بالنسبة لما يمكن انتظاره من الشعب الفرنسي، الذي يمول الحرب ماديا وبشريا عن وعي أو عن غير وعي،فإن هذا الدور يتغير تماما عندما يكون الأمر متعلقا بالمغتربين الجزائريين، الذين يعيشون في أوربا.فهناك تنظيم محكم لا يختلف عما هو معروف ومطبق في سائر مناطق الجزائر وفي كل من الحدود الغربية والشرقية.

لقد أنشئت اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في نفس الوقت الذي تأسست فيه باقي مناطق الجزائر،وحددت لها مهام أساسية،في بداية الأمر،لإرساء قواعد نضالية تكون قادرة على استئصال جذور الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها السيد الحاج مصالي من جهة وعلى جمع الأموال الضرورية لتسيير الثورة وتجهيزها من جهة ثانية.واستطاعت،رغم كل الصعوبات والعراقيل، أن تقطع في الاتجاه المذكور، أشواطا بعيدة.لكن مؤتمر وادي الصومام أضاف إلى تلك المهام ما يلي:

العمل على توسيع الحركة الفرنسية التحررية وتشجيعها على تنوير مختلف الطبقات الشعبية التي يجب أن تطلع على الفظائع والجرائم التي ترتكب ضد الشعب الجزائري الأعزل من ناحية،وعلى مساعدة جبهة التحرير الوطني خاصة في مجـالات الإعلام، والدعايـة، وتنقل المسؤوليـن والإطارات ونقل الوثائـق من جهة ثانيـة.

تنظيم المغتربين الجزائريين في أوربا بأكملها، مع التركيز على فرنسا وذلك لتحقيق غرضين رئيسيين هما:

ا- تجنيد الطاقات البشرية، وتوعيتها قصد إعدادها لتزويد جيش التحرير الوطني عن طريق تونس والمغرب الأقصى اللذين أنشئت على حدودهما مع الجزائر مراكز خاصة للتدريب العسكري. ونظرا لارتفاع عدد المغتربين، وصغر سنهم وانتشار الوعي السياسي في أوساطهم نتيجة الجهد الذي كانت بذلته الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية من ناحية وبفضل نشاط الحركات النقابية المختلفة من ناحية أخرى، فإن اتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا سرعان ما تحولت إلى خزان بشري لا ينضب.

ب- مواصلة عملية استئصال التنظيم المصالي، وتكثيف الاتصال مع الوسط العمالي قصد التخطيط لإلحاق ما يمكن من أضرار بالاقتصاد الاستعماري، وفي نفس الوقت الذي يتم فيه تنظيم العمال الجزائريين بصفة شبه عسكرية محكمة، توجه العناية إلى المنظمات والتشكيلات السياسية قصد استمالتها بالتدريج، وجعلها تنفصل شيئا فشيئا عن النظام الاستعماري لتصبح في النهاية قوة داعمة للثورة الجزائرية.

عن الأقلية الأوربية

وعلاوة على تنظيم الفئات الاجتماعية الأصيلة، رأى مؤتمر وادي الصومام أن من فائدة الثورة، أيضا، الاهتمام بالأقليات الأوروبية، سواء منها التي جاءت غازية في ركاب الاستعمار أو التي جاءت إلى الجزائر تطلب العيش بوسائل مختلفة. لقد كانت تلك الأقليات تمثل من حيث العدد أكثر من عشر السكان، وتسيطر فعليا على ثلثي الاقتصاد، ولها في باريس نفوذ على أكثر من واحدة من الجهات التي بيدها سلطة القرار. لأجل ذلك، فإن إهمالها قد يحولها إلى قوة مناهضة ويجعلها تقبل على توظيف إمكانياتها لدعم المجهود الحربي الاستعماري.

ولم يكن المؤتمرون يجهلون أن الأوربيين في الجزائر ليسوا صنفا واحدا، بل الجميع كان يدرك أن من بينهم الغلاة، الذين لا ينتظر منهم شيء نظرا لإيمانهم الراسخ

بأنهم من جنس أعلى وبأن نسبة كبيرة من أبناء جلدتهم إنما ولدوا ليكونوا وسيلة لهم تمكنهم من تسخير الجزائريين واستغلال ثرواتهم على اختلاف أنواعها. لكن الجزء الأكبر من المسيحيين واليهود قبل التعاون مع الثورة إما لطمع في حماية المصالح الخاصة، واكتساب امتيازات أخرى نتيجة المستوى الثقافي العالي نسبيا والتكوين العلمي والمهني خاصة، وإما لقناعة فكرية نتيجة الانتماء إلى تشكيلات سياسية تقدمية متعددة.فعلى هذا الجزء قرر المؤتمر تركيز الجهد، وأوصى جبهة التحرير الوطني بإعطاء اهتمام خاص للجانب النفســـاني الذي يتعرض للضغط الاستعمـــاري المكثف.

إن الثورة الجزائرية، كما جاء في وثيقة وادي الصومام، لا تهدف إلى رمي الأوروبيين في البحر، كما أنها تدين الشعار الذي حمله أمثال "كريفو" لترهيب الأقليات وتنفيرهم من جبهة التحرير الوطني، والذي يقول:"الحقيبة أو التابوت" لكنها تريد فقط استرجاع الاستقلال الوطني الذي اغتصب سنة ثلاثين وثمان مائة وألف، وإعادة بناء الدولة الجزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، تضمن المساواة الحقيقية بين جميع المواطنين، ولأجل ذلك "اختارت الكفاح المسلح وهي مصممة على مواصلته إلى أن يتجسد كل ما تصبو إليه، وتدعو كافة السكان، أيا كان أصلهم للانضمام إلى صفوفها حتى تتضافر الجهود من أجل القضاء النهائي على النظام الاستعماري في الجزائر".

إن النظر إلى الأقلية الأوروبية بهذا المنظار هو الذي جعل المؤتمر يوصي جبهة التحرير الوطني بتشجيع كل المساعي، التي من شأنها "أن توصل إلى تكوين لجان وحركات جماهيرية تضم ما أمكن من الأوربيين، الذين يرفعون شعار الدعوة إلى:

- إيقاف الحرب، التي يشنها الاستعمار ضد الشعب الجزائري.
- فتح المفاوضات المباشرة من أجل إعادة السلم، وتمكين الجزائر من استرجاع استقلالها الوطني.

- مساعدة ضحايا القمع والإرهاب.
- الدفاع عن الحريات الديمقراطية، وتجريد الميليشيات الأوربية من السلاح
- توعية نساء الأجناد الفرنسيين، وتنظيمهن للمطالبة بتسريح رجالهن من صفوف الجيش المقاتل في الجزائر".

ومن خلال كل تلك اللجان والحركات، كان المؤتمرون يعتقدون أن جبهة التحرير الوطني ستتمكن من الوصول إلى الأوساط التقدمية في فرنسا ذاتها، وانطلاقا من تلك الأوساط يكون النفاذ إلى عامة الشعب قصد توعيته بالأخطار التي قد تجرها إليه استمرارية الحرب، وتحسيسه بأعمال القمع والإرهاب التي تمارس باسمه من طرف الجيش الفرنسي في أرياف الجزائر وفي مدنها وقراها.

وعندما يدرك الشعب الفرنسي كل ذلك، فإنه يسخط ويتحول إلى قوة ضاغطة يكون التعبير عنها بواسطة التظاهر ضد إرسال الأجناد بدفعات متتالية يدعمون قوات الدمار في الجزائر ويموتون في سبيل قضية ظالمة، وستنظم المظاهرات أيضا لحمل الحكومة الفرنسية على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وللمطالبة بإلغاء عمليات التعذيب التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون، والأبرياء الذين غصت بهم المحتشدات، والمعتقلات، والتجمعات التي صارت تقام هنا وهناك بلا عدو، لا حصر في مختلف أنحاء البلاد.

عن الشيوعية الغائبة

يرى مؤتمر وادي الصومام أن الحزب الشيوعي الجزائري، رغم حظره، ورغم الحملة الإعلامية، التي لجأت إليها قيادته قصد التضليل والمخادعة، لم يتمكن من تأدية أي دور إيجابي يذكر. بل إن ذات القيادة "قد عجزت عن التحليل السياسي السليم، وأعلنت عن إدانة الإرهـــاب، وأمرت مناضليهـــا بعدم المشاركة في الكفاح المسلح".

وإذ يعزو المؤتمرون هذا الموقف المتخاذل إلى عدم تجانس الأعضاء القياديين في الحزب الشيوعي الجزائري، وإلى التشبع الأيديولوجي الذي "يرفض التفكير في تحرير الجزائر قبل انتصار الثورة البروليتارية في فرنسا"، فإنهم لم يترددوا في التنديد بالشيوعيين، الذين "خانتهم الشجاعة للتنديد بتواطؤ الحزب الشيوعي الفرنسي على منح الحكومة الاستعمارية السلطة الخاصة للقضاء على الثورة الجزائرية".

ودائما فيما يخص الجانب الأيديولوجي، أوضح مؤتمر وادي الصومام خطأ وجهة نظر الشيوعيين "التي تنكر ثورية الفلاحين والأرياف الجزائرية، وتدعي أن الثورة من دون زعامة الطبقة العمالية تنتهي، لا محالة، بتسلط البرجوازية العربية وبالرجوع إلى النظام الإقطاعي الفاسد".

وبالموازاة مع هذا التحليل، لاحظ المؤتمرون أن بعض الشيوعيين "قد تسللوا بمبادرات فردية إلى صفوف جبهة، وجيش التحرير الوطني". وإذ أشاروا إلى أن ذلك قد يكون نتيجة صحوة الضمير، فإنه لم ينطل عليهم "أن الحزب الشيوعي الجزائري سوف يحاول مستقبلا، توظيف تلك الحالات لتبرير غيابه عن المعركة التاريخية وعدم مساهمته الفعلية في ثورة التحرير الوطني".

الخلاصـــــة

إن الدارس الموضوعي اليوم، وبعد حوالي خمسين سنة من انعقاد مؤتمر وادي الصومام ونشر الجزء الأكبر من الوثيقة الإيديولوجية التي صادق عليها لا يسعه إلا القول، رغم كل الضعوفات، والنواقص التي سنتعرض لها في حينها إن المؤتمر كان ناجحا وإن نتائجه كانت مفيدة، وصحية بالنسبة لاستمرارية الثورة، ويكفي للتدليل على صحة زعمنا أن النصوص الأساسية للثورة كلها، ما زالت حتى اليوم تلتقي مع وثيقة وادي الصومام في كل الخطوط العريضة، التي اشتملت عليها. ويرجع ذلك في واقع الأمر، إلى أن الوثيقة في مجملها، امتداد طبيعي لبيان أول نوفمبر 1954.

ومما لا شك فيه أن الدراسات التاريخية الموجهة للإحاطة بسير أحداث مؤتمر وادي الصومام ونتائجه سوف تتكاثر، في المستقبل. وبكثرتها ستـــتزايد اختلافات الـــمؤرخين حولـــها بسبب تباين وجهات نظر البقية من المخططين للمؤتمر والمشاركين الفعليين فيه، ولأن الأرشيف لم يحفظ لنا كثيرا من التفاصيل، التي لابد منها لقتل الموضوع بحثا.

إن النسيان لصيق بالإنسان، وإذا كان ذلك الإنسان لا يؤرخ للأحداث التي يسمع عنها أو يشارك في صنعها، وإذا كان لا يرعى ما حفظ بالمذاكرة والمناظرة، فإن السرعة التي تمر بها السنون تتسبب، حتما في إتلاف كثير من العناصر الرئيسية اللازمة لإعادة تشكيل الموضوع في الذهن قبل نقله إلى القارئ والسامع.لأجل ذلك, فإن المصادر الحية الجامعة في ذاكرتـــها بعض تفاصيل تاريخ ثورة نوفمبر، مطالبة من قبل الأجيال الصاعدة التي لـــها حق العلم الصادق الوافر، وذلك بالتلاقي فيما بينهما للتأكد من صحة ما عندهـــا من معلومات تكون كفيلة بتسهيل مهمة المؤرخين الوطنيـــين.

إن الحساسيات الزائدة, والأنانية الــممزوجة باللاشعور هي التي تدفع كثيرا من صانعي التاريخ إلى تزييفة وهم لا يعلمون أنهم، بذلك، يقزمون أنفسهم. فالمهم ليس أن يكــون المرء الواحد وراء كل الأحداث.فذلك من باب المستحيلات، بل المهم هو أن يكــون شريكــا، بطريقة أو بأخرى، في التخطيط للأحداث العظيمـــة وفي إنـــجاحها.

إن الكتابة أو الحديث من منطلق ذاتـــي، ومن دون معطيات كافية قد نتج عنها كثير من الغموض حول مؤتمر وادي الصومام كمنعرج تاريـــخي في حياة الثورة وحول الوثيقة التي صادق عليها بالإجماع كمرجع أيديولوجي أساسي للتمكن من هدم النظام الاستعماري، وبناء الــمجتمع الجزائري الجديد.

لقد كان المؤتمر ضرورة حتمية لتقييم المرحلة المقطوعة ولوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح والتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية. كمـــا أنه كان إجراء حتميا لتزويد الثورة بقيادة وطنيـــة موحدة ومجددة، ولتوحيد التنظيـــم العسكري وتحديد المنطلقـــات التي تتحكـــم في مسار المعركة وتوجهها.

وإذا كان من حق كل الذين شاركوا في أشغال مؤتمر وادي الصومام أو عايشوا الحدث أن يعبروا، قولا وكتابة، عن مواقفهم، وأن يدلوا بآرائهم في الموضوع، فإن عليهم أن يدركوا أن مواقفهم وآراءهم ليست، بالضرورة، هي نفس مواقف وآراء رفاقهم، لأن الرأي والموقف يتكونان من مدى قدرة صاحبهما على فهم الواقع، وهي قدرة تختلف من إنسان إلى آخر حسب الإمكانيات الفكرية والثقافية. معنى ذلك، ونحن في مطلع القرن الواحد والعشرين، أننا مطالبون بتدريب أنفسنا على الاستماع لرأي الآخرين، وأن نقبل منهم غثه وسمينه، وأن نكف عن تعاملنا مع الناس وكأنهم نسخة منا مطابقة للأصل.

وأهم من كل ذلك، ينبغي أن نقنع أنفسنا بأن الحقيقة ليست على أحد، وأن المسئولية، مهما علت، لا تؤهل للتنظير، ولا تعطي لصاحبها حصانة تحول بينه

وبين الأغلاط، والمغالطات. وفوق كل شيء، فإن الواحد منا يجب أن يدرك بأن ثمة ضوابط لا بد من عدم الاعتداء عليها وخطوطا حمراء لا ينبغي تجاوزها في تعاملنا مع التاريخ. ذلك أن الحكم بالخيانة على المناضلين، مهما كانت درجاتهم ليست من اختصاص الرفاق والمعاصرين. وليس من حق أي كان أن يعتدي على كرامة الإنسان وعزته.

صحيح أن المنتصر يبدو، دائما، محقا في أعين الناس، وتبدو نظرياته هي المثلى. أما المهزوم (وفي درجتهم الأموات) فينفض الناس من حوله حتى ولو كان صاحب حق بين. هذه سنة الله في خلقه. ولنا في التاريخ، بجميع حقبه، أمثلة كثيرة، يمكن الرجوع إليها. وقريبا منا مثال الحاج مصالي ومساره الذي لم يدرس حتى الآن دراسة علمية تأخذ في الاعتبار جميع المعطيات، وتوظف سائر المعلومات، وتتوقف مليا عند كافة النصوص، والوثائق التي لها علاقة بالموضوع.

من هذا المنطلق، نؤكد أن الاحتفال بالذكرى الخمسين لاندلاع الثورة لا ينبغي أن يقتصر على إقامة الأفراح، وتقديم التهاني، والتعبير عن ابتهاجنا لكوننا أبناء أو أصحاب ثورة تحريرية سجل التاريخ أنها من أعظم الثورات، التي عرفها العالم المعاصر فقط، رغم أن كل ذلك ينبغي أن يكون، بل إن إحياء الذكرى الخمسين يجب أن يتم في أجواء التذكر والتدبر والاعتبار، وهي أجواء ينبغي على الجميع وعلى مؤسسات الدولة خاصة أن يوفروا لها شروط التفاعل بين الأجيال وإمكانيات النفاذ إلى الحقيقة العارية التي تساعد على معرفة الذات وتجعل ممكنا تسليط الأضواء على نقاط الظل في تاريخ وطني نريده شفافا، ونعتز به مرجعا مشرفا ومنطلقا واضح المعالم لفهم الحاضر وبناء المستقبل الأفضل.

وأول ما ينبغي التركيز على تطهيره إنما هي تلك المفاهيم والمصطلحات التي يتداولها المتعلمون، ويعملون من دون هضم أو تمثل، على تعميمها في أوساط الجماهير الشعبية بعد أن سلموا تسليما قاطعا بصحتها، وبأنها الأدوات اللازمة للفهم الضروري لتوظيف أحداث التاريخ.

ومن البديهي أن الثورة هي أول ما يتبادر إلى الذهن من تلك المفاهيم والمصطلحات التي علينا أن ننفض عنها غبار التفسيرات الخاطئة، وأن نوحد النظرة إليها انطلاقا من واقع الأشياء وحقيقة الأفكار، وليس من روايات غير العارفين وما يكتبه المتطفلون الذين يرون في أحداث التاريخ مادة جامدة يسردونها بعيدا كل البعد عن المعايير العلمية والمقاييس الأكاديمية.

إن ثورة نوفمبر لم تكن مجرد حرب تحريرية، بل إن هذه الأخيرة واحدة من الوسائل الكثيرة، التي لجأت إليها جبهة التحرير الوطني من أجل تقويض أركان الاستعمار، واسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة. هذا الفهم الصحيح هو الذي يجب إيصالــه من دون عقدة، إلى الأجيال الصاعدة ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين لقرار الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح في مستهــل ذلك النصف الثــاني من القــرن العشرين.

أما الذين يخلطون بين الثورة وبين حرب التحرير، فإنهم لا يجيدون قراءة التاريخ، بل إنهم من الذين غرست في أذهانهم مدرسة التاريخ الاستعمارية تلك الفكرة الخاطئة التي تقول:" إن ما قع في الفترة ما بين سنتي أربع وخمسين واثنتين وستين، ما كان ليحدث لو لم تمارس الإدارة الكولونيالية تزييف الانتخابات على جميع المستويات، ولو لم تكن في الجزائر مجموعتان انتخابيتان وتلكم الترسانة الكبيرة من القوانين الاستثنائية الموضوعة خصيصا لإرهاب "الأهالي وإبقائهم في حالة التبعية الدائمة". وبتعبير أكثر بساطة يقولون إن جبهة التحرير الوطني ما كانت لترى النور لو كانت الحكومة الاستعمارية عادلة ولو أن سائر مصالحها لم تتسبب في ذلك الضغط الذي ولد الانفجار.

إن الاحتفال بالذكرى الخمسين لاندلاع الثورة لن يكون له معنى إذا نحن لم نتمكن من القضاء على مثل هذا التفكير الخاطئ، ومن جعل الأجيال الصاعدة تدرك أن الاستعمار في جميع أنحاء المعمورة له وجه واحد وهو وجه ذلك الوحش المفترس الذي يمشي في مرحلته الأولى على رجل واحدة تتمثل في القوة العسكرية

ثم على رجلين عندما ينجح في نشر أفكاره، وعلى ثلاثة حينما يتحكم في التخطيط لصحة المستعمرين(بكسر الميم) وعلى أربعة عندما يتمكن من العبث بالهوية، وبعناصر الشخصية الوطنية. وفي كل تلك المراحل يتعرض البلد المستعمر(بفتح الميم) إلى الانقلاب الجذري في كينونته، وفي حياته اليومية، ويتواصل الانقلاب في أجواء الظلم والاضطهاد إلى أن يهجر الشعب المغلوب إلى هامش التاريخ وتحول أرضه وكل إمكانياته إلى وسائل تسخر لإحداث الثروة وخدمة الاقتصاد في "الوطن الأم". مع العلم أنه مازال يوجد من بين المتفرنسين الجزائريين من يستعمل كلمة "متربول" و"لوتر ريف" عندما يريد الحديث عن فرنسا. ربما يقولون ذلك لأنهم يجهلون المعنى الحقيقي للكلمة، أو لأنهم من بقايا الجزائريين الأهالي الذين لا يعرفون لأنفسهم وطنا آخر غير الوطن الفرنسي. وتكون الحرب بجميع أشكالها هي الوسيلة الوحيدة لمقاومة الاستعمار طالما بقي برجل واحدة. أما عندما تكتمل أرجله وينتهي من قولبة الإنسان الجديد المتميز بقابلية الاستعمار التي يتحدث عنها المفكر العظيم مالك بن نبي، فإن القوة العسكرية وحدها تصبح عاجزة عن القضاء عليه خاصة وأنه يملك منها ما لا يمكن مغالبتها ماديا. لأجل ذلك، يكون اللجوء إلى الثورة هو الحل، وتكون الحرب واحدة من أدواتها الناجعة التي توفر لها ظروف التفاعل وإمكانيات التواصل، وهو ما أجاد صنعه السلف الصالح الذي استطاع، رغم قسوة الاستبداد، أن يحافظ على مميزات الشعب وأن لا يتوقف عن العمل على نشر الوعي بضرورة التمسك بها وإعداد الأجيال لحمايتها والإبقاء عليها سالمة من آثار الغزو الثقافي والعدوان الأيديولوجي.

من هذا المنطلق وعلى هذا الأساس، فإن الذكرى الخمسين لميلاد جبهة التحرير الوطني ينبغي توظيفها للتدليل على أن دوافع الثورة الحقيقية أبعد ما تكون عن تزييف الانتخابات التي كانت تتم، أصلا في إطار استعماري، ولا تكمن في البطالة التي كان يعاني منها "الأهالي" ولا حتى في ظلم الإدارة الكولونيالية واستبدادها لأن تلك هي طبيعة الاستعمار. كما أنه لا يمكن حصر دوافع الثورة في انعدام المساواة بين الأوربيين والمسلمين وفي عدم تكافؤ الفرص، ووجود المجموعتين الانتخابيتين،

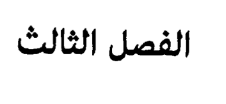
وحرمان السكان الأصليين من التعليم والاستفادة من مرافق الحياة ومن التصرف، بحرية، في شؤون دينهم بعد أن تم إقصاؤهم من المشاركة في تسيير شؤون دنياهم.

صحيح أن كل هذه المآسي عوامل كافية للتمرد، ويمكن أن تكون واحدة من الوسائل اللازمة لتوعية الجماهير الشعبية بالواقع المزري المفروض عليها، ولكن الثورة تنطلق من مرجعية فكرية، وهي فيما يخص الجزائر، ترمي إلى استرجاع الاستقلال الوطني، الذي يمر حتما من خلال تحرير الأرض، وتحرير الإنسان. ولقد كانت جبهة التحرير الوطني تعرف كل ذلك، ولأنها كانت تنطلق من الرصيد النضالي الذي حازته أطراف الحركة الوطنية، فإنها ألحت في نداء أول نوفمبر، على أنهـــا تعتبر إعادة بناء وليس "إقامة" الدولة الجزائرية هدفـــا رئيسيا أولا لا يمكن التنـــازل عنه مهما كان الثمن.

وكان الخلاف بين جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي الجزائري قائما، أساسا، حول هذه الفكرة، إذ أن الشيوعيين واللائكيين وبقايا الجزائريين الأهالي يرفضون الاعتراف بالدولة الجزائرية قبل الاحتلال وهم في ذلك، مدفوعون، فقط، برفضهم للعروبة والإسلام، وهم لا يزالون على موقفهم إلى يومنا هذا، على عكس مناضلي، ومريدي أطراف الحركة الوطنية الذين كانوا، رغم الاختلاف حول الوسائل، يؤمنون بأن الجزائر ليست فرنسا، ولن تكونها حتى ولو أرادت، وكانوا يدعون إلى العمل، بشتى الوسائل، إلى إعادة الاعتبار للإنسان الجزائري الذي تفننت الإدارة الكولونيالية في مسخ شخصيته وتشويش ذاكرته.

فالاحتفال بالذكرى الخمسين لاندلاع الثورة، من هذا المنظور، يجب أن تنصب الجهود فيه على تعميم النصوص الأساسية التي كانت أطراف الحركة الوطنية تعتمدها في نشاطها السياسي، وفي مساعيها الرامية إلى إعادة تأهيل الإنسان الجزائري، وإعداده لخوض معركة التحرير الوطني، كما أن الجهود ينبغي أن تستهدف تطهير التاريخ الوطني، وتقديمه للأجيال الصاعدة في الصيغة، التي تساعد على الربط مع الأمجاد التي شوهتها مدرسة التاريخ الاستعمارية. وبعبارة أدق، فإن

الاحتفال بمرور نصف قرن على ميلاد جبهة التحرير الوطني لن يكون له معنى إلا عندما يطلع جميع المواطنات، والمواطنين على حقيقة الإنجازات الضخمة التي تم تحقيقها في سائر المجالات السياسية، والفكريـــة، والثقافيـــة خلال تلك الفترة الوجيزة الممتدة من نوفمبر 1954 إلى أن كـــان وقف إطلاق النار في التاسع عشر مارس 1962.



الفصل الثالث

عشية وقف إطلاق النار وغداته

أولا: الأزمة في فرنسا.

- انقلاب الجنرالات الأربعة.
- المنظمة السرية المسلحة.
- انتقال المنظمة السرية المسلحة إلى فرنسا.

ثانيا: الأزمة في الجزائر.

- الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

في عشية اليوم الثامن عشر من شهر مارس سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف أعلن المتفاوضون الجزائريون، والفرنسيون عن توصلهم، في النهاية إلى التوقيع على اتفاقيات إيفيان التي اشتملت على ثلاث وتسعين صفحة وتطلبت صياغتها اثني عشر يوما[1]. وبموجب هذه الاتفاقية تقرر وقف إطلاق النار في الجزائر يوم 1962/03/19 عند منتصف النهار، وتحدّد إجراء الاستفتاء الشعبي في فاتح جويلية من العام نفسه.

فبالنسبة لجبهة التحرير الوطني، كان الحدث انتصارا كبيرا؛ لأن كل الأهداف التي جاءت في نداء أول نوفمبر قد تحققت. ورغم أن ذلك تطلب وقتا طويلا وتضحيات جساما، فإن استرجاع السيادة الوطنية لا يقيم بثمن، كما لاتقيم بثمن سلامة التراب الوطني، ووحدة الشعب، لكن هذا لم يكن هو رأي قيادة أركان جيش التحرير الوطني، التي شاركت في المفاوضات بممثلين اثنين ثم أعربت عن عدم اقتناعها بالنتائج النهائية معربة عن تفضيلها للحل العسكري، ورفضت التوقيع على الوثيقة، الأمر الذي جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تلجأ في آخر لحظة إلى تعيين ضابط سام للمساهمة في مراسيم التوقيع بدلا عن نائبي قائد الأركان اللذين كانا قد حضرا كل مراحل التفاوض.

وكان ذلك الموقف التمردي من قيادة أركان جيش التحرير الوطني قطرة جديدة في كأس خلافاتها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي ظهرت رسميا في شهر جويلية سنة 1961 عندما أسقطت وحدات جيش التحرير الوطني طائرة تابعة لسلاح الجو الفرنسي، وأسرت قائدها، لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تجاوزت رغبة قيادة الأركان وسلمت الأسير إلى الرئيس الحبيب بورقيبة الذي كان قد أصر على ذلك كون الطائرة سقطت على الأراضي التونسية. وقد أدى موقف الحكومة ذلك إلى استقالة قيادة الأركان بواسطة رسالة أقل ما يقال عنها إنها لم تتوقف عند حدود اللياقة وجعلت صاحب التوقيع عليها- العقيد هواري بومدين- يدخل في تناقض مع نفسه إذ نجده، من جهة، يقدم الاستقالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهذا في حد ذاته اعتراف بمسؤوليتها، ومن جهة ثانية يهدد باللجوء إلى تحكيم القادة المعتقلين في فرنسا الذين لم يكونوا سوى أعضاء بها. وكان الأحرى أن يتحدث عن تحكيم المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي هو أعلى قيادة شرعية على الأقل[2].

وفيما يخص فرنسا، فإن جل المسؤولين الفاعلين والإطارات المتبصرة وأغلبية جماهير الشعب قد اعتبروا وقف إطلاق النار في الجزائر إنقاذا للجمهورية الفرنسية الخامسة، وقد عبر إلى ذلك "الكانار أنشيني" Le Canard enchaîné حيث كتب بالبنط الكبير "إلي ديغول، أن البلاد يقدم اية العرفان والشكر".

هكذا، إذن، فإن أغلبية الشعبين في الجزائر وفي فرنسا قد استقبلت وقف إطلاق النار بارتياح كبير معتقدة أن مكاسبها أكبر من مكاسب الطرف الآخر. وإذا كان الجزائريون يرون أنهم الأجدر بالافتخار لأنهم استطاعوا أن يتجندوا في إطار حركة جهادية نالت إعجاب العالم ومساندة القوى التقدمية فيه وقاومت واحدة من أعظم الدول الاستعمارية، ثم أرغمتها على الاعتراف بالسيادة الوطنية، مؤكدة بذلك ثأرها لهزيمة الخامس جويلية سنة 1830، فإن الفرنسيين يزعمون أنهم عرفوا كيف يخرجون بدون هزيمة مثل هزيمة ديان بيان فو من حرب استعمارية دامت طويلا وكلفت كثيرا وكادت أن تعصف بالكيان الفرنسي نفسه.

ولئن كان من حق كل جانب أن يفسر لصالحه ظروف وقف إطلاق النار ونتائجه، فإن ثمة حقيقة لا يمكن تجاوزها وهي أن إنهاء حالة الحرب بين جبهة التحرير الوطني، والدولة الفرنسية قد ترتبت عنه أزمتان دمويتان في كل من الجزائر وفرنسا، وكان لتلك الأزمتين بالغ التأثير على مستقبل كل واحد من البلدين من جهة وعلى تطبيق اتفاقيات من جهة ثانية. لأجل ذلك، فإن الدارس مُطالب لفهم التاريخ وكتابته بالتوقف عند تلك الأحداث، التي هزت أركان البلدين عشية إبرام الاتفاق، وغداته، وكادت أن تحول الانتصار في كل من البلدين إلى حرب أهلية.

1- الأزمة في فرنسا:

في اليوم الرابع من شهر نوفمبر سنة 1960 وجه الجنرال ديغول خطابا مطولا إلى الأمة الفرنسية جاء فيه على الخصوص: "لقد قررت باسم فرنسا، أن أسلك الطريق المؤدية ليس إلى الجزائر التي تحكمها المتروبول، ولكن إلى الجزائر الجزائرية التي، إذا أراد الجزائريون ولا أراهم إلا يريدون، تكون لها حكومتها، ومؤسساتها وقوانينها"[3]. ويقول الجنرال في مذكراته: "إن الخطاب كان كافيا لكي يلتئم غلاة المعمرين في تنظيم أسموه: جبهة الجزائر الفرنسية، التي استطاعت، بسرعة فائقة أن تضم في صفوفها حوالي مائتي ألف منخرط"[4].

وكان أول قرار اتخذه ذلك التنظيم هو الأمر باغتيال الجنرال نفسه، الذي نجا بأعجوبة من الكمين الذي نصب له عند مدخل مدينة شرشال يوم السبت 1960/12/10[5]. كما نجا، في اليوم الموالي، من محاولة أخرى قام بتنفيذها طيار مدني كلف باستعمال طائرته الصغيرة لتفجير الطائرة المروحية، التي كانت تقل الرئيس الفرنسي وأقرب مساعديه. وقعت المحاولة في أجواء بوفاريك، وقد اضطر منفذ العملية إلى الفرار عندما تصدت له مجموعة في الطائرات المروحية العسكرية.

ولم تكتف جبهة الجزائر الفرنسية بمحاولة اغتيال رئيس الدولة الفرنسية، بل إنها، لسياسة الجنرال ديغول، قد أمرت بشن إضراب عام وللتعبير عن رفضها ودعت إلى التظاهر الشعبي يومي 9 و10 ديسمبر 1960. لم تكن الجبهة المذكورة تعرف أن

إطارات جبهة التحرير الوطني قد حددت نفس الفترة وما بعدها لاحتلال الشارع الجزائري في كافة المدن والقرى ووزعت، للمناسبة، آلاف الأعلام الوطنية واللافتات المعبرة عن التحام الشعب بثورته واستعداده للسير وراء القيادة الثورية "حتى النصر أو الاستشهاد".

ومنذ اللحظات الأولى التي تأسست فيها، وجدت جبهة الجزائر الفرنسية أنصارا كثيرين في فرنسا، خاصة لدى مجموعة فإنسان «Le groupe de Vincennes» التي يتزعمها كل من رئيس الوزراء السابق السيد جورج بيدو ووزير الدولة السابق السيد جاك سوستيل والتي بادرت في الحين إلى تشكيل "الجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية" ثم راحت تدعو إلى التحريض على توسيع دائرة المعارضة لحكم الجنرال ديغول الذي تطرق إلى الموضوع في مذكراته على النحو التالي: "في باريس، صرح المارشال جوان أنه رغم صداقة نصف قرن التي تشده إلى ديغول، عازم، بصفته صاحب أعلى رتبة في الجيش وبصفته من الجزائريين، على الاحتجاج ضد كل تفكير في التخلي عن إخواننا الجزائريين.. وفي Saint Sébastien حيث قادته حساباته الخاطئة، فإن الجنرال صلان قد صرح للصحافة أنه يقول: لا! للجزائر الجزائرية، وابتداء من الآن يتحتم على كل واحد أن يتحمل مسؤولياته"[6].

وفي نفس شهر نوفمبر سنة 1960، ودون الإعلان صراحة عن انضمامه إلى جبهة الجزائر الفرنسية، قدم السيد دولوفري استقالته معللا ذلك للجنرال ديغول بقوله:"كل كلماتي المشحونة بالأمل وكل اتصالاتي وكذلك مشروع قسنطينة، كل ذلك كنسته الجزائر الجزائرية وعصفت به الجمهورية الجزائرية"[7].

ولنفس الأسباب ولغيرها استقال، أيضا، الجنرال شال لكن بعد ذلك التاريخ بشهرين أي في اليوم الخامس والعشرين من شهر جانفي سنة 1961. وسرت روح التمرد في جسم العديد من وحدات الجيش وخاصة منها فيلق المضليين الأجانب بقيادة العقيد ديفور (Dufour) وفيلق المضليين القناصين الثامن العشر بقيادة

العقيد ماسلو (Georges Masselot)، والفيلق الرابع عشر بقيادة العقيد لكومت Le Comte[8].

هذه الفيالق، وهؤلاء القادة اكتسبوا شهرة واسعة خاصة أثناء ما يسمى بمخطط شال، وقد كانت جبهة الجزائر الفرنسية تعتقد أن انضواءهم تحت لوائها يكفيها لقلب نظام الحكم في فرنسا والإتيان بنظام جديد يضمن إبقاء الجزائر فرنسية. ويذكر السيد أليستر هورن أن العقيد ديفور كان، في مستهل شهر جويلية سنة 1960، قد وضع مخططا مع الجنرال ماري اندري زيلر (Marie André Zeller) يهدف إلى اغتنام فرصة الاستعراض العسكري الذي ينظم بمناسبة العيد الوطني الفرنسي والقيام باعتقال القياديين في الجزائر وفي فرنسا، لكن الجنرال زيلر الذي وجد صعوبات جمة في استمالة الضباط السامين العاملين في مستوى باريس قد تراجع، في نهاية الأمر، وأبرق إلى ديفور في اليوم الثالث عشر من شهر جويلية أي عشية الاحتفالات يقول له: "لا تفعل شيئا نحن غير مستعدين هنا"[9].

وكان لتلك الحركة الفاشلة امتداد تمثل في سعي العقيد ديفور لإيجاد زعيم روحي اعتقد أنه عثر عليه في شخص الجنرال إدموند جوهو [10]. وبدون إضاعة للوقت عمل الرجلان على إعداد محاولة انقلابية ثانية انضمت إليها في هذه المرة شخصيات سياسية من أقصى اليمين الفرنسي، ينطق باسمهم المحامي الشهير تيكسي فينيانكور (Tixier Vignancour)، كما انضم إليها الجنرال صلان، وآخرون من الضباط السامين العاملين والمتقاعدين، ووجدت دفعا كبيرا في بيان مجلس الوزراء الصادر يوم 1961/01/17 والقائل إن الحكومة الفرنسية عازمة على استئناف التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

وعلى الرغم من كل ما أحيط بالعملية من سرية، فإن المخابرات قد اكتشفت بعض الخيوط الموصلة إلى الرؤوس المدبرة التي سرعان ما تراجعت، وفي اليوم الثاني والعشرين من شهر جانفي سنة 1961 أبلغ العقيد موسلو الجنرال جوهو أن معظم الأطراف التي كانت أبدت موافقتها مثل الطيران والبحرية لم تعد مستعدة لمواصلة

العمل وبالتالي يجب التخلي مؤقتا عن المحاولة التي أصبحت "مغامرة يائسة لن تقودنا سوى إلى طريق مسدود"[11]. ولم يكن التخلي كافيا، بل إن قيادة الجيش المنفذة لأوامر وزارة الدفاع قد اتخذت قرارات جماعية تقضي بإبعاد كثير من الضباط السامين إلى فرنسا. وفي فرنسا، تواصلت الاتصالات واللقاءات بين أولئك الضباط وبينهم وبين العديد من الشخصيات السياسية. وإذا كان بعض الضباط السامين أمثال الجنرال ماسي والعقيدين بجار وترينكي قد رفضوا عروض المتآمرين، فإن الجنرال شال قبل، بعد تردد، رئاسة الحركة الانقلابية ويبدو أن قبوله ذلك جاء نتيجة مجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها ما يلي:

1- إن الجنرال شال أشاع في أوساط المعجبين به من العسكريين والمدنيين أن الجنرال ديغول حرمه من التمتع بلذة النصر عندما نقله من الجزائر إلى فرنسا قبل القضاء المبرم على جيش التحرير الوطني. لكن هناك حقيقة يخفيها الجنرال وهي أنه تجاوز المهلة التي حددها لنفسه دون أن يحقق ربع الأهداف التي سطرها له الجنرال ديغول، لأجل ذلك، فإن تنحيته إنما كانت بمثابة العقاب خاصة وأنه أنفق من العتاد والأرواح أكثر مما يستطيع الجيش الفرنسي تحمله في مقابل النتائج المحققة.

2- إن الجنرال شال، في مخططه، قد جند أعدادا كبيرة من الجزائريين فيما اصطلح على تسميته بوحدات الحركة والقومية ووعدهم.مقابل محاربتهم جبهة التحرير الوطني، بأن فرنسا لن تتخلى عنهم أبدا، كما أنها لن تتخلى عن شبر واحد من الجزائر الفرنسية، لأجل ذلك، فإن التوجه إلى الجمهورية الجزائرية المستقلة في الداخل وفي الخارج كما أكد ذلك الجنرال ديغول في خطابه، يعتبر إخلالا بالعهد، يحتم عليه التحرك حتى ولو خارج القانون للدفاع عمن غرر بهم وجعلهم يحملون السلاح ضد أبناء جلدتهم.

3- إن الجنرال شال كان يعتقد أن جبهة التحرير الوطني حركة شيوعية، وتباعا فإنها بمجرد أن تتمكن من إقامة الجمهورية الجزائرية المستقلة سوف تفتح المرسى الكبير والصحراء الكبرى للبحرية وللتجارب النووية السوفيتية.

ومن هذا المنطلق، ولهذه الأسباب مجتمعة استجاب لإلحاح الجنرالات والعقداء الذين لم يتوقفوا عن ممارسة الضغط عليه، وكلف الجنرال "فور" يوم 1961/04/12 باطلاع الجميع على قبوله رئاسة الحركة الانقلابية ثم وفي ظرف أسبوع واحد ضبط الخطة، وقرر الشروع في الاستيلاء على السلطـة ليلة الواحد والعشريـن من نفس الشهر.

وفي نفس تلك الفترة التي كان العسكريون يستعدون فيها للإطاحة بنظام الجنرال ديغول، كان المتطرفـون من "الأرجل السوداء" يعملـون على إقامة تنظيم جديد يتـولى في إطـار جبهة الجزائر الفرنسية، العمـل المسلـح بجميع أنواعه، وينتصب منافسا ومحاربا لجبهة التحرير الوطني. وبعد مشاورات مطولة وضمان مساعدة مجموعة من ضباط الجيش الفاعلين أمثال النقيب سارجان (Sergent) والملازم دوقالدر (Degueldre) والعقيدين قارد وقودار (Gards et Godard)، تأسست المنظمة السرية المسلحة (OAS)، وشرعت في نشاطهـا التخريبي مع نهاية شهر فيفري سنة 1961.

انقلاب الجنرالات الأربعة

في اليوم الثالث والعشرين من شهر أفريل سنة 1961 وعلى الساعة الثامنة مساء، ظهر الجنرال ديغول على شاشة التلفزيون الفرنسي مرتديا الزي العسكري ومما جاء في خطابه: "لقد أقيم في الجزائر نظام تمردي بواسطة عصيان عسكري. لهذا النظام ظاهر يتمثل في أربعة جنرالات متقاعدين، وله واقع تجسده مجموعة من الضباط المتحزبين والطموحين المتعصبين"[12].

أما الجنرالات فهم: شال موريس، صلان رؤول، زيلار ماري أندري وجوهو إيدموند. وأما النظام التمردي الذي لم يدم سوى أربعة أيام فإن حقيقته ترجع إلى الندوة الصحفية التي عقدهـا الجنرال ديغول يوم 1961/04/11 والتي أكد فيهـا "أن الجزائر تكلفنا أكثر مما تدره علينا.. وعليه فإن فرنسا لن تعترض سبيل السكان

الجزائريين إذا قرروا إقامة دولتهم. ولمزيد من التوضيح، فإن هذه الدولة ستكون لها السيادة في الداخل وفي الخارج"[12]. هذه الطريقة في معالجة القضية الجزائرية اعتبرها الجنرال شال استسلامية ومخلة بالشرف الفرنسي، ولذلك فإنه قرر، على إثر الندوة الصحفية مباشرة، الاستجابة لمطلب مجموعة المتآمرين الذين ظلوا يراودونه ليرأس الحركة الانقلابية، وتحرك بعنف في الاتجاه المعاكس للشرعية معتقدا أن الشهرة التي كان قد اكتسبها في أوساط الجيش العامل بالجزائر تكفي ليتبعه سائر قادة الوحدات قصد تنفيذ مخططه.

وكان المخطط المذكور، المنجز على عجل، يفتقر إلى كثير من العقلانية والتبصر، ورغم ذلك، فإن المسؤولين عن الحركة كانوا، في اندفاعهم العاطفي، يعتقدون أن تجسيده على أرض الواقع بسيط وسهل.

إن الجنرال شال وجماعته لم يفكروا فيما بعد الإطاحة بحكومة الجنرال ديغول، ولم يعدوا البديل السياسي له رغم أنهم كانوا يظنون أن شخصيات مسؤولة ومن الطراز الأول أمثال جورج بيدو ومشال دوبري وجاك سوستيل سوف تنضم إليهم حين تسقط الجزائر في أيديهم وعندها يتم التفكير في تشكيل الحكومة الجديدة، لأجل ذلك فإن شال سارع إلى الاستعانة بقائد الطيران العسكري الذي أغمض عينيه حتى يتسنى للعقيد بقو (Bigot)[13] استعمال طائرة أقلعت، ظفية، يوم الخميس 1961/04/20 على الساعة السابعة والربع مساء وعلى متنها، إضافة إلى قائد الحركة، كل من الجنرال زيلر والعقيد Briozat وحطت بمطار بوفاريك[14] بعد أن توقفت لحظات قصيرة في مطار الجزائر الدولي.

قضى الجنرال شال ليلته ويوم 1961/04/21 كله في مقر قيادة المظليين بشارع الثغريين، ومن هناك اتصل هاتفيا بأهم قادة الوحدات العسكرية المعول عليهم، وعند منتصف الليل أعطى الأمر للمظليين من اللفيف الأجنبي يزحفوا على العاصمة. وما كاد يكون الفجر حتى وقعت كل المراكز الحساسة تحت سيطرته وتم

اعتقال مندوب الحكومة الفرنسية السيد Jean Morni وكبار مساعديه بالإضافة إلى السيد Robert Buron، ووزير الأشغال العمومية الذي كان يقوم بزيارة عمل.

كان يمكن أن تتواصل العملية بالسهولة التي توقعها قادة الحركة الانقلابية، لكن ذلك لم يحدث لأن عددا من الضباط السامين الذين أبدوا موافقتهم في بداية الأمر قد أخلوا بالتزاماتهم وفضلوا عدم الخروج على الطاعة. رغم ذلك، فإن الجنرالات الأربعة قد وزعوا المهام فيما بينهم[15] وبدأت إذاعة الجزائر (التي صارت تسمى إذاعة فرنسا) تبث البيانات المعلنة عن سيطرة الجيش على الجزائر والصحراء "حتى لا يكون موتانا قد قضوا بدون مقابل وحتى لاتكون هناك جزائر مستقلة أبدا"[16].

لقد كانت خطة شال عملا يفتقر إلى الجدية، حيث ظن أن المنصب الذي شغل والعلاقات الإنسانية التي أقامها في مختلف مستويات الجيش الفرنسي، والشهرة التي أحرزها أثناء ممارسة مهام القائد الأعلى كافية ليتبعه سائر القادة، الذين آلت إليهم مسؤولية مختلف الأسلحة من بعده، لم يأخذ في الحسبان الارتباطات الشخصية والقناعات العقيدية والفكرية التي كانت تطبع شخصية أغلبية الضباط السامين الذين لم تكن لهم حسابات خاصة مع الجنرال ديغول مثل ما هو الشأن بالنسبة إليه، و لم يكن هناك ما يشدهم مثله إلى "الجزائر الفرنسية" لأجل ذلك فإنه أصيب بخيبة أمل عندما بدأ الرفض أو التردد من طرف مجموعة من العناصر الذين كان يعتقد أنهم معه في جميع الحالات، وعندما ظهرت المقاومة خاصة في وهران وقسنطينة وتأكد أن التمرد لا قاعدة له سوى العاصمة وضواحيها، عندها سقط في يديه وأيقن أن الاستيلاء على كل الجزائر لم يعد ممكنا ناهيك عما وراء البحار، وسلم بفشل المحاولة التي بات أكيدا أنها يجب أن تتوقف لتجنيب فرنسا حربا أهلية تغرقها في بحر من الدماء.

وإذا كان إغفـــال الجانب السياسي قد ساهم إلى حد بعيد في إفشال الحركة الانقلابية التي زعزعت دعائم الجيش الفرنسي وروعت شعب باريس وضواحيها، فإن خطاب الجنرال ديغول الذي ألقاه مساء اليوم الثالث والعشرين من شهر أفريل هو الذي أتى على آمال الانقلابيين وقضى قضاء مبرما على أحلام غلاة المعمرين في الجزائر. ومما قاله ديغول: "هاهي الدولة تهان وتتعرض للتحدي، وهاهي قوتنا تتزعزع وسمعتنا الدولية تنهار ومكانتنا ودورنا في إفريقيا يعرضان للخطر! كل ذلك بسبب من ؟ آه، واحسرتاه! بسبب رجال كان واجبهم وشرفهم وعلة وجودهم الخدمة، والطاعة... فباسم فرنسا أوجه أمرا لكي تستعمل جميع الوسائل لسد الطريق في وجه هؤلاء الرجال، وأحرم على كل فرنسي، وقبل كل شيء على كل جندي أن ينفذ أي واحـــد من أوامرهـــم... أيتها الفرنسيات أيها الفرنسيون، ساعدوني"[17].

وبعد ثلاث ساعات من خطاب الجنرال ديغول ظهر على الشاشة الصغيرة رئيس الوزراء السيد مشال دوبري فحذا حذو رئيسه رغم ميولاته اليمينية المتطرفة وتمسكه بالجزائر الفرنسية، ودعا الفرنسيين إلى اجتياح الشارع عند سماع صفارات الإنذار من أجل إقناع المظليين بالعودة إلى جادّة الصواب.

ونتيجة لهذين الخطابين تغيرت الأوضاع كلية. ففي فرنسا، ومنذ صباح اليوم الرابع والعشرين من شهر أفريل، بدأ المتطوعون يملؤون الساحات والطرقات المجاورة لوزارتي الداخلية والدفاع، وقررت النقابات إضرابا عاما لمدة ساعة. وفي الجزائر، أمر الجنرال نيكو Nicot بسحب أسراب الطائرات، بجميع أنواعها، إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. وبالموازاة مع كل ذلك ظهر التردد في وحدات الجيش التي كانت قد أبدت ولاءها للمتمردين، وتبلور الموقف الرافض لإتباع الجنرال شال في كل من وهران وقسنطينة.

أمام هذه الأوضاع التي لم يحسب المتمردون لمثلها، ونظرا إلى أن الجنرال شال لم يوافق على ارتكاب ما من شأنه أن يقود إلى حرب أهلية، ثم بدأ يفكر في

الاستسلام، شرع المتطرفون أمثال Susini وPerez وDegueldre وSergent في الإعداد لانقلاب داخل الحركة الانقلابية بقصد استبدال شال بصالان واستحداث لجنة للسلامة العامة على غرار ما كان سنة 1958، لكن شال سبقهم عندما سلم نفسه إلى رجال الدرك الوطني صبيحة يوم 1961/04/25.

المنظمة السرية المسلحة OAS

على الرغم من أن هذه المنظمة قد تأسست عمليا في شهر جانفي سنة 1961 وبدأت تنشط فعليا في نهاية شهر فيفري كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن اللافتات المعلنة عن ميلادها لم تظهر على حيطان الجزائر إلا ابتداء من يوم 1961/03/05. وبعد ذلك بحوالي ثلاثة أسابيع وقع اغتيال رئيس بلدية إيفيان السويسرية. لكن نشاط ذلك التنظيم الإرهابي توقف في شهر أفريل ليذوب في الإعدادات الحثيثة لتنفيذ الحركة الانقلابية إذا كانت إطاراته الأساسية كلها* من بين القياديين فيها.

وبعد فشل ما اصطلح على تسميته بتمرد الجنرالات الأربعة، واستسلام شال ونقله سجينا إلى باريس، التف الضباط الباقون، وقادة غلاة المعمرين حول الجنرال صالان الذي عينوه رئيسا للمنظمة السرية وكنايته "الشمس" ثم عينوا نائبا له الجنرال جوهو وكنوه "مكرر الشمس"، ووقعت هيكلة التنظيم على غرار ما كانت عليه جبهة التحرير الوطني أنشئت له فروع في فرنسا بقيادة النقيب سارجان وفي إسبانيا بقيادة العقيد آرقو. أما في قمة الهرم، وإلى جانب الرئيس ونائبه، فإننا نجد العقيد قودار مكلفا بالتنظيم والعقيد قادر مكلفا بالمنظمات الجماهيرية بينما أسندت الاستعلامات والعمليات إلى الدكتور Jean Claude Pérez والعمل السياسي إلى Jean Jacques Susini.

لقد كانت المنظمة السرية عجيبة بهذه التركيبة الغريبة التي لا تجمعها سوى الرغبة في منع المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني من الوصول

إلى وقف إطلاق النار. فالمسؤول عن المنظمات الجماهيرية يرى أنه لا يستطيع التخلي عن المسلمين[18]، لذلك فهو مستعد للتضحية القصوى في سبيل الإدماج المطلق. أما المسؤول عن العمل السياسي فيصرح أن هدفه هو إلغاء كل المسلمين دفعة واحدة، وهو في ذلك متأثر بالحركة الصهيونية في فلسطين ويتمنى لو يتمكن من إنشاء "الهاقانا الجزائرية". وعلى عكس هذا وذاك، يرى الدكتور بيريز (الطبيب اليهودي المكلف بالعمليات والاستعلامات) إن الكفاح من أجل الجزائر الفرنسية هو "آخر معركة تخوضها الحضارة المسيحية في شمال إفريقيا"[19].

وعلى الرغم من أن ضابط اللفيف الأجنبي الملازم دوقالدر لم يكن عضوا في القيادة العليا إلا أنه كان أساسيا في حياة المنظمة السرية حيث فرض نفسه قائدا أعلى للمجموعات المسلحة المكونة من الأجناد الهاربين من مختلف وحدات الجيش الفرنسي والبالغ عددهم خمسمائة. وفي الواقع، فإن دوقالدر لا علاقة له بالسياسة ولا بالفكر، إنما انضم إلى المنظمة السرية فقط لأغراض شخصية يقول هو نفسه: "إنني لم أخسر معركة واحدة في حياتي.. والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني دليل على أن العنف وحده هو الذي يفرض الوجود"[20].

بهذا المنطلق، شرع دوقالدر ومجموعاته ينفذون أوامر المنظمة السرية وخاصة منها ما جاء في البيان الصادر بتاريخ 1961/05/03 والذي نورد منه ما يلي: "أنصتوا لنا سوف ينقذ كل شيء. لا تسلموا أسلحتكم، اجمعوا بعضكم في فرق صغيرة، اقتلوا كل من يحاول إيقافكم، احرقوا مكاتب الحكومة، اقتلوا كل الخونة كبيرهم وصغيرهم".

وبسرعة فائقة، استقطبت المنظمة السرية أعدادا كبيرة من الأوربيين الذين ظنوا، على غرار العقيد "قودار" الذي قلّد هيكلة جبهة التحرير الوطني، أن سياسة العنف تقود حتما إلى إرغام الحكومة الفرنسية على فتح أبواب الحوار، واشتراك منظمتهم في المفاوضات التي بات شبه أكيد أنها ستنطلق قريبا في مدينة إيفيان. ومن جهة أخرى، وجد الفارون من الجيش، وخاصة منهم أفراد اللفيف الأجنبي، ملجأ في

بمجموعات دوقالدر الإرهابية، وأدى كل ذلك إلى ظهور جناح فاعل في الجيش النظامي، لا يخفي تعاطفه من المدافعين عن الجزائر الفرنسية. ففي هذا السياق، كتب الجنرال Ailleret القائد الأعلى الجديد الذي خلف الجنرال Gambiez أن نسبة 10% من ضباطه كانوا يبدون استعدادهم لمحاربة المنظمة السرية المسلحة. وفي المقابل توجد نسبة 10% مؤيدة لها بينما تلتزم النسبة الباقية حيادا مشروطا بعدم دفعها إلى إطلاق النار على الأجناد الفارين والمهيكلين في المجموعات المسلحة"[21].

ومما لاشك فيه أن هذا الوضع قد ساعد كثيرا على قيام المنظمة السرية بأعمال عنف في جميع الاتجاهات وكان الجنرال صالان وقيادته يعتقدون أن تكثيف النشاط الإرهابي يرغم الحكومة الفرنسية على التوجه نحو حل شبيه بما وقع في جنوب إفريقيا. وقد كان صالان معجبا بالزعيم العنصري "Ian Smith الذي قال عنه في لقائه مع الستار هورن سنة 1973 "إنّه رجل ذو شخصية قوية،استطاع في النهاية أن يبقي روديسيا لإنكلترا"[22].

. وفي غمرة الأعمال الجنونية، احتفلت المنظمة السرية بفشل مفاوضات إيفيان الأولى يوم 1961/06/13 وكان ذلك بتفجير قنبلة قوية المفعول في وسط الجزائر العاصمة. ولقد عبر الجنرال ديغول عن موقفه من ذلك العمل الإجرامي بقوله "إنهم كانوا يظنون أن تقتيل أعداد كبيرة من المسلمين سيقود إلى منع استئناف الحوار المرتقب، وأن الإرهاب سوف يرعب الرأي العام والسلطات العمومية ويرغمها على اتخاذ الطريق التي يريدونها"[23].

لقد كان قادة المنظمة يعتقدون أن العمل السري يرتجل ارتجالا، لم يكونوا يدركون أن جبهة التحرير الوطني تسبقهم في ذلك المجال بالعديد من السنوات التي عرفت تأسيس التنظيمات السرية السياسية والمسلحة، لأجل ذلك فإنهم اندهشوا كيف أن الأوروبيين لم يستقبلوهم بالأحضان ولم يقدموا لهم كل ما تحتاج إليه المنظمة من إمكانيات مادية، ولم يتردد جان جاك سوزيني في أن يضرب مثلا

بالجزائريين الذين كانوا، في الداخل وفي الخارج، يجمعون الأموال الطائلة لتمكين الثورة من الاستقرار والتواصل. أما الرأسماليون الأوروبيون وخاصة منهم "أرباب صناعة الخمور،فإنهم لم يخصصوا للمنظمة السرية المسلحة سوى مبلغ خمسة آلاف فرنك عندما سئلوا لتزويدها بميزانية تمكنها من التمركز في سويسرا ومن النفاذ إلى الأوساط الإعلامية في أوروبا والبلاد الغربية عامة"[24].

ولم يكن الارتجال هو الصفة المميزة الوحيدة للمنظمة السرية المسلحة بل هناك، أيضا، الغموض السياسي، والضبابية الإيديولوجية، وهي كلها صفات متأتية عن اختلاف المشارب، التي ارتوي منها مؤسسوها، وقادتها الفاعلون. ومما لا شك فيه أن الغموض يبدأ من التسمية ذاتها، فهي في البداية المنظمة السرية، وحينما إنتبه بعضهم إلى أن حزب الشعب الجزائري سبقهم إلى ذلك سنة 1947 أضافوا لها صفة المسلحة، وتسمى كذلك منظمة الجيش السري. ويعتمد أصحاب هذه التسمية الأخيرة على كون أغلبية أعضائها القياديين من قدماء الضباط السامين في الجيش وهم يعيشـون حياة السريـة بسبب اختلافهم سياسيا مع حكومـة الجنرال ديغول.

وفيما يخص عدم الوضوح الأيديولوجي، تجدر الإشارة إلى الاختلاف الجوهري بين القادة المؤسسين حول الأهداف النهائية والوسائل التي يمكن استعمالها لبلوغ تلك الأهداف. وعلى سبيل المثال، فإن جوهو وقوداريريان أن الغرض الأساسي هو محاربة جبهة التحرير الوطني، ومن ثمة فإنهما يعتبران مصالح الأمن الفرنسية وبعض الضباط السامين في الجيش حليفا طبيعيا، يزودهم بالمعلومات الخاصة بتحركات مناضلي وإطارات الثورة، أما جان جاك سوزيني فإنه يضع في سلة واحدة الحكومة والجيش الفرنسي وجبهة التحرير الوطني لأجل ذلك، لجأ، منذ البداية، إلى تشكيل تنظيم داخل التنظيم أسماه الجبهة الوطنية وفتح صفوفه خاصة للطلبة ولقدماء "جبهة الجزائر الفرنسية" و"البعث الفرنسي" الذين وزعهم على مجموعات تضم الواحدة منها خمسة وعشرين عنصرا.

يذكر الصحفي الأمريكي Paul Henissart أن تلك المجموعات "أسندت قيادتها لأحد من الطلبة المتطرفين يدعى Jean Sarradet وحظيت بتدريب مكثف استعدادا لتأطير الانتفاضة الشعبية التي يراهن عليها سوزيني ويرفضها قودار"[25]. ودائما حسب نفس المصدر، فإن الجبهة الوطنية قد استقطبت في وقت قصير جدا، أزيد من ألف طالب "كانوا مفخرة العقيد قارد، وطلائع المنظمة السرية المسلحة"[26].

هكذا، إذن، أصبحت المنظمة السرية المسلحة مكونة من ثلاث قوات أساسية متباينة في أوضاعها الاجتماعية ومختلفة كل الاختلاف من حيث التكوين السياسي والعسكري والمستوى الثقافي ومعزولة بعضها عن بعض بسبب انعدام الأرضية الإيديولوجية الموحدة. فهناك بالدرجة الأولى اتباع العقداء Argoud وGodard وBriosat وGardes الذين يؤمنون بأن الجزائر يجب أن تبقى فرنسية وبأن الجنرال ديغول لم يعد قادرا على تسيير شؤون الأمة الفرنسية وأصبح من المحتوم استبداله بالجنرال شال. ويتشكل هؤلاء الأتباع من الفارين من صفوف الجيش النظامية وخاصة وحدات اللفيف الأجنبي التي اشتهر من أفرادها النقيب Sergent والملازم Degneldre الذي ارتبط اسمه بالمجموعات الإجرامية "دلتا". وتأتي في المرتبة الثانية للقوات المشكلة من أبناء الكولون من ذوي الطبقة المتوسطة وخاصة منهم أبناء حي باب الوادي ويتزعم هذه المجموعات الدكتور جان كلود بيراز الذي كان يؤمن بأن ما يجري في الجزائر إنما هي المعركة الفاصلة بين المسيحية والإسلام وبين المسيحية والشيوعية والذي كان منذ سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف قد تميز بتأسيس تنظيم إرهابي يستهدف في باب الوادي كل من يشتم فيهم رائحة الانتماء إلى جبهة التحرير الوطني. وتأتي في المرتبة الثالثة الجبهة الوطنية المشار إليها أعلاه.

ولأنه أشيع في أوساط الأوربيين أن الجزائريين، عندما يسترجعون استقلالهم سيبيدون كل الفرنسيين، أو يلقون بهم في أعماق البحار، فإن المنظمة السرية المسلحة قد وجدت أرضا خصبة في أوساط الجالية الأوربية وخاصة منها الطبقة

الوسطى المشكلة من الموظفين والتجار والفلاحين الصغار. أما عناصر اللفيف الأجنبي فإنهم كانوا مدفوعين بعامل الغربة الذي صيرهم مرتبطين أشد الارتباط بضباطهم السامين الذين أبدوا، منذ الوهلة الأولى، ميلهم اللامشروط إلى كل تنظيم يلتزم العمل في سبيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية.

وفي البدايات الأولى، عملت المنظمة السرية على مضاعفة الانفجارات وتكثيف عمليات التخريب إلى جانب التركيز على الميدان الإعلامي حيث أصدرت العديد من المنشورات الداعية إلى الانضمام لصفوفها والامتثال لأوامرها والانضواء، طوعا، تحت لوائها، ثم ظهرت جريدتها الرسمية المسماة "نداء فرنسا"Appel de la France التي يشرف على تسييرها سوزيني نفسه. وفي نفس الوقت أصدر العقيد Broisat «Les centurions» وهي نشرية موجهة إلى سائر وحدات الجيش الفرنسي من أجل دعوتها إلى التمرد وتحريضها على العصيان. وفي إسبانيا قام العقيد أرقو بإصدار نشرية اسمها:

«Problème Algérien» «Solution Française» حاول أن يوضح من خلالها فلسفة المنظمة.

وبينما كان العقيد أرقو ولاقايارد يدعوان الجنرال صالان المتخفي في المتيجة إلى الالتحاق بإسبانيا ليكون مثيلا لفرحات عباس في تونس وشبيها بلينين الذي حضر الثورة الروسية حينما كان يعيش في فرنسا وبولونيا وسويسرا[27]. فإن سوزيني كان يلح على الجنرال ليعود إلى العاصمة كي يأخذ زمام الأمور بجد وحزم قبل أن يشتد الانقسام بين الأطراف الفاعلة في المنظمة. وكان سوزيني أكثر قدرة على الإقناع فاستجاب له صالان ورجع إلى حي الأبيار في مستهل شهر سبتمبر. وفي نفس الفترة وجه الجميع مذكرته رقم واحد وهي عبارة عن تعليمات سرية خاصة بتسليط الأضواء على مجموعة النقاط المتعلقة بواقع المنظمة في الجزائر وفي فرنسا مؤكدا "أن التنظيم واحد وأنه المسؤول الأوحد عليه وهو مقسم فقط إلى فرعين أساسيين هما: المنظمة السرية المسلحة في الميتربول والمنظمة السرية المسلحة في

الجزائر والصحراء. أما بالنسبة لجماعة مدريد فإنني أكرر مرة أخرى الأمر لأرقو ولاقايارد كي يحتلا مكانهما في هذا الفرع أو ذاك، وإذا رفضا هذا العرض فإنهما سيعتبران كما تعتبر كل المجموعات المعزولة"[28].

وكانت المذكرة إيذانا باندلاع نيران العنف الأعمى في الجزائر، وفي فرنسا حيث انتشر الرعب وأصبح عدد كبير من التجار ورجال الأعمال يقدمون الجزية، وحيث بدأ رد الفعل يتبلور في أوساط اليسار الفرنسي عامة وفي صفوف الحزب الاشتراكي على وجه الخصوص. وفي نهاية شهر سبتمبر تحركت السلطات الرسمية ووجهت ضربات قاضية للتنظيمات المناهضة للجنرال ديغول وكذلك لأفراد الشرطة، والإطارات، والمسؤوليـــن المتعاطفين مع المنظمة السرية المسلحة، أو المتعاونين معها.

وخارج السلطة، فإن الأحزاب السياسية، باستثناء الحزب الشيوعي، لم تخف تعاطفها مع المنظمة السرية، وذلك على الرغم من بعض المقالات، والافتتاحيات التي كان يوقعها من حين لآخر مثقفون ومسؤولون من مختلف أجنحة اليسار الفرنسي. وفي أثناء مداولات المجلس الوطني المخصصة للميزانية العسكرية، والتي جرت يومي 8 و9 نوفمبر 1961، قامت مجموعة من النواب في مقدمتهم جورج بيدو، وجان ماري لوبان (Georges Bidault et J.M. Lepen) بتحية المنظمة والتنويه بتوجهها الوطني، ثم قدمت تعديلا يقضي بتخفيض فترة الخدمة العسكرية الإجبارية إلى ثمانية عشر شهرا وبإرجاع ثماني فئات من المجندين إلى فرنسا حتى يتسنى لأنصار الجنرال صالان من السيطرة على الجيش العامل في الجزائر.

وبعد مداولات المجلس الوطني بأسبوع واحد، دعت مجموعة فانسان المشار إليها أعلاه إلى اجتماع ضم حوالي ثلاثة آلاف شخص برئاسة السيد جورج بيدو الذي صرح "أن جيش المقاومة الجديدة قد تشكل، وأن صفوفه تتزايد وأن الانقلاب لم يعد مستحيلا"[29]. أما السيد Leon Delbecque فإنه صرح في خطابه قائلا: "إن السلطة الحقيقية في الجزائر هي منظمة الجيش السري "[30] ونتيجة لذلك الاجتماع

قررت الحكومة الفرنسية حـــل تنظيم فانســـان، وأمرت باعتقال أحد أعلامـــه المسمى Jean Dides، الذي كان قد ضمن خطابه دعوة لاغتيال الجنرال ديغول. وفي اليوم السادس من شهر ديسمبر من نفس السنة أعلنت مصالح الحكومة المختصة عن حل التنظيم المعروف باسم "المنظمة السرية المسلحة" وأصدر وزير الدفاع أوامره إلى سائر وحدات الجيش الفرنسي للقضاء على كل من تشتم فيهم رائحة العصيان. أما وزير الداخلية، فإنه حذر مراسلي الصحافة الأجنبية وهددهم بالطرد من الجزائر إن هم استجوبوا واحدا من مسئولي المنظمة المذكورة.

لم يكن لقرار الحل أي معنى، و لم يكن له أي تأثير على حياة تنظيم سري لم يسترخص للعمل و لم يعتمد رسميا، لأجل ذلك فإن الجنرال صالان لم يعر أي انتباه لإجراءات الإدارة وراح يتطاول عليها عندما قرر هدنة[31] بمناسبة رأس السنة الميلادية ووجه نداء للمتدينين المسيحيين، واليهود، والمسلمين كي يتضرعوا للمولى من أجل انتصار القضية العادلة التي هي قضية "الجزائر الفرنسية".

وفي الواقع، فإن الحكومة الفرنسية لم تكتف بإصدار قرار حل المنظمة السرية المسلحة، بل إنها لجأت إلى توظيف تنظيمات سرية وشبه رسمية لمحاربة المنظمة الإرهابية. هذه التنظيمات هي:

1- الحركة من أجـــل التعـــاون التي يسيرهـــا كل من (Jacques Dauer) و(Lucien Bitterlin) والتي ستتدعم بعناصر منتقاة من "مصالح العمل المدني" «Services d'action civique» المعروفة باسم الباربوز.

2- مجموعة ميشال حق Michel Hacq المكونة رسميا من مائتي ضابط شرطة مدربين على جميع أنواع القتال.

3- مصالح العمل المدني.

وعلى الرغم من كل الاحتياطات، فإن سرية هذه التنظيمات قد انكشفت وأصبحت المجابهة علنية بين عناصر تنظيمات المنظمة السرية المسلحة وعناصر

التنظيمات المناهضة لها. ومع حلول سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف أصدر الجنرال صالان تعليمات تضع حدا للهدنة المعلنة من طرفٍ واحد، ثم وجه نداء إلى الأوربيين والمسلمين البالغين سن الرشد للالتحاق بصفوف المنظمة السرية المسلحة. وفي نفس السياق بثت الإذاعة السرية توصيات للسكان تحرضهم على التزود بالأغذية اللازمة لشهرين على الأقل. وتنصحهم بسحب مدخراتهم من البنوك وتحويلها إلى قطع ذهبية وبعدم دفع مستحقات الضرائب على اختلاف أنواعها.

لقد كان الجنرال صالان يدرك أن هدفه الأسمى، الذي هو منع الحكومة الفرنسية من إبرام أي اتفاق مع جبهة التحرير الوطني لا يمكن أن يتحقق بدون مساندة الجيش، الذي يضم في صفوفه أعدادا معتبرة من الضباط المتعاطفين مع المنظمة السرية المسلحة. لكنه كان، في نفس الوقت، مقتنعا بأن الاعتماد كلية على الجيش غير ممكن لأن وحداته منضبطة وغير مستعدة للإخلال بالتقاليد العسكرية. وكان صالان يعرف أيضا أن التنظيم الذي يرأسه ليس جيشا، وهو يفتقر إلى المدفعية والبحرية وسلاح الجو وإلى المساندة الخارجية التي تعتبر الرئة التي تضمن له الاستمرار في الحياة، لأجل ذلك، فإن "القائد الشمس"* صار يرتكز على أن يفرض تنظيمه في الجزائر كقوة ثالثة إلى جانب جبهة التحرير الوطني، وقد وجد، في فرنسا، حزب المستقلين، وعددا من الشخصيات البارزة تدعمه لتحقيق ذلك.

وفي هذا السياق، وفي اليوم الثاني عشر من شهر جانفي صادق حزب المستقلين على لائحة تؤكد "أنّ جبهة التحرير الوطني ليست هي الممثل الوحيد للسكان المسلمين، وأن الحل الأوحد يتمثل في إبقاء الجزائر، والصحراء ضمن الجمهورية الفرنسية"(32). أما السيد جاك سوستيل فإنه صرح للصحافيين بأن "منظمة الجيش السري هي القوة الثالثة التي يجب على الحكومة الاعتراف بها والتي يجب التفاوض معها من أجل إحلال السلم. لكن السيد بارنار تريكو صاحب الكلمة المسموعة لدى الجنرال ديغول يرى عكس ذلك. فالبنسبة إليه يجب تجاهل المنظمة السرية

المسلحة والإسراع بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. صراع الاتجاهات والتنافس على السلطة داخل المنظمة السرية المسلحة. مرة أخرى نعود إلى التسمية فنؤكد ميلنا"المنظمة السرية المسلحة" على حساب "منظمة الجيش السري" ذلك لأن التنظيم كان إرهابيا وتشرف عليه قيادة مكونة من مدنيين وعسكريين سابقين كانوا كلهم معروفين لدى مصالح الأمن الفرنسي هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن المنخرطين في صفوف ذلك التنظيم كانوا في أغلبيتهم الساحقة مدنيين جاءوا من مختلف الفئات الاجتماعية. أما غير المدنيين فكانوا إما فارين من الجيش الفرنسي لأسباب متعددة أو من المتقاعدين والمطرودين منه.

وإذا سلم الدارس بأن التسمية هي "منظمة الجيش السري" فإننا عندها، نسأل: ما هي خاصيات ذلك الجيش؟ من هو قائده؟ ومن هم أعضاء قيادته البارزون؟ وما هو نوع العلاقة بينه وبين المنظمة التي نعرف أن رئيسها هو الجنرال صالان ونعرف قادتها العسكريين والمدنيين؟ وإذا قيل إن المنظمة هي ذاتها الجيش السري، فإن ذلك يكون من باب اللامنطق ومن غير المعقول لغة واصطلاحا.

ومهما يكن من أمر، فإن الاختلاف حول التسمية لا يغير شيئا من حقيقة الجرائم المرتكبة من طرف المجموعات الإرهابية سواء سميت "زاد" أو سميت "دلتا"، ولا يحول دون الإقرار بأن تناقض المشارب الفكرية التي ارتوى منها كل واحد من التنظيمات المشكلة للمنظمة والتي سبقت الإشارة إليها قد أدى مع مر الأيام إلى انفجار من الداخل ترتبت عنه تصفيات جسدية وتعاون مع السلطات الرسمية وسباق محموم نحو المناصب القيادية، يجد القارئ تجسيدا لكل ذلك في كتاب "النعش والحقيبة " الذي نشرته آن لوش في باريس سنة 1963[33]. وبالنسبة لنا فإن أساس التناحر الداخلي الذي زعزع أركان المنظمة السرية المسلحة يرجع بالدرجة الأولى إلى التنافس بين القياديين المدنيين والعسكريين الذين لم يكونوا ينظرون إلى الواقع الجزائري بنفس المنظار، و لم يكونوا يرمون إلى نفس الأهداف كما أنهم لك يكونوا مدفوعين بنفس الحوافز والعوامل.

إن هذا التنافس هو الذي جعل قائد مجموعات "زاد" المدني السيد Sarradet يندد، مرارا، "بالمافيا العسكرية" ويتهم أفرادها وخاصة منهم العقيد قودار بالعجز وعدم الارتقاء إلى حقيقة الأمور. وفي هذا السياق، أيضا، اتفق مع Michel Leroy رئيس الجبهة الوطنية من أجل تجاوز قيادة المنظمة والدخول في حوار مع ممثلين عن الحكومة الفرنسية لكن باريس لم تستجب للعرض الذي كان مغريا، إذ أن صاحبه وعد في حالة القبول بتصفية قيادة أركان المنظمة السرية المسلحة.

لقد كان صرادي ولوروي ينتظران من الحكومة الفرنسية أن توافقهما على اقتطاع الساحل الغربي من الجزائر وتحويله إلى جمهورية أوربية تكون لها " شخصيتها العرقية والثقافية وتكون أمتها متميزة". وحسب صرادي، فإن تلك الجمهورية ستكون هي الفرصة الوحيدة التي تُبقي الغرب متواجدا على الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط. ولإعطاء رأيه مزيدا من الثقل رسم علم الجمهورية المذكورة وصاغ مشروع التصريح باستقلالها عن الجزائر وعن فرنسا.

وأمام صمت باريس طفق صرادي ولوروي يبحثان عن الأنصار لفكرتهما، فكثفا الاتصالات مع ممثلي الجالية الأوربية في العاصمة، ولم يكفهما ذلك فقررا مواجهة قيادة المنظمة السرية المسلحة، لعلها تتبنى المشروع وتعمل على تطبيقه رغم أنف السلطات الرسمية، غير أن القيادة المذكورة رفضت العرض، هي الأخرى، ظنا منها أنه بوحي من الحكومة الفرنسية. وجاء الرفض بقلم جاك سوزيني الذي نشر على أعمدة «Appel de France»: "إننا لن نقبل أبدا أي اتفاق يكون التقسيم هو نهايته". وفي كتابه الذي نشره سنة 1963 حول تاريخ المنظمة السرية المسلحة يقول سوزيني "إن هذه الحادثة قد استدعت اجتماع كافة أعضاء القيادة الذين قرروا بالإجماع إعدام الخونة الذين بلغ عددهم أثنى عشر شخصا، ثم إن بعض التدخلات قد جعلت القائمة تتقلص ولم يبق فيها سوى LEROY و Villard"[34].

نظرا الجنرال صالان إلى إعدام المحكوم عليهما كتحذير لكل من تسول له نفسه محاولة تجاوز الحدود المرسومة، واتخذ منه مثلا يضربه لترهيب الإطارات والمسؤولين خاصة، ثم وجه رسالتين إحداهما إلى الوزير الأول السيد مشال دوبري والثانية لوزير الداخلية السيد Frey يهدد من خلالهما باستعمال كل وسائل القمع إذا هما تحركا مرة أخرى لضرب منظمته من الداخل[35].

وإلى جانب الصراع الداخلي الذي تبلور من خلال حركة صرادي ولوروي، هناك صراع آخر وقع في فرنسا بين النقيب سارجان الذي كان قد نصب نفسه "قائد أركان المنظمة السرية المسلحة" وأندري كانال (André Canal) الذي عينه الجنرال صالان نفسه ليتولى إعادة تنظيم هياكل المنظمة في أوربا وبعث نشاطها بالكيفية التي تتناسب مع الأهداف المسطورة.

ولم يكن كانال غريبا عن العمل الإرهابي في الجزائر إذ أنه كان من أبرز أقطابه خاصة سنة 1960. وعندما فشل انقلاب الجنرالات أراد أن يتحمل وحده مسؤولية تنظيم العنف للدفاع عن الجزائر الفرنسية. وبهذا الصدد وزع منشورا موقعا باسمه يدعو، من خلاله إلى التعبئة الشاملة، واستطاع أن يجند العديد من رجال الأعمال أمثاله لتكوين ميزانية حرب أسالت لعاب العقيد قودار الذي قدم إلى الجنرال صالان قائلا عنه "إنه رجل من حديد"[36].

وأكثر من الصراع بين الشخصين المذكورين، عرفت فرنسا تنظيمات إرهابية كثيرة تعمل تحت غطاء المنظمة السرية المسلحة لكنها في الواقع لا تعترف بقادتها وتنفذ برامجها الخاصة التي تهدف إلى تحقيق أغراض مغايرة، مثل استرجاع النظام الملكي وإلغاء نظام الضرائب والدعوة إلى طرد الأجانب الخ...

وفي خضم التنافس على السلطة بين المدنيين والعسكريين، أو بين المدنيين فيما بينهم والعسكريين فيما بينهم كانت العمليات الإرهابية بجميع أنواعها تتزايد في الجزائر وفي فرنسا، وابتداء من شهر جانفي سنة 1961 أخذت طابعا عشوائيا ما لبث أن زرع الرعب والهلع في أوساط جماهير الشعب الفرنسي، الذي راح يلبي

دعوة بعض التنظيمات التقدمية التي تزعمت المقاومة بسائر أشكالها. وأحست قيادة المنظمة السرية المسلحة أن التفجيرات والاغتيالات العشوائية في مختلف أنحاء فرنسا بدأت تفقدها مساندة حتى غلاة المتطرفين أمثال دوبري وجان ماري لوبان، وأعطت فرصة ثمينة لليسار بجميع أطرافه ليعمل على احتواء الشارع الذي كان يبحث عن قادة يسيرون به للقضاء على مصادر التخريب، والتقتيل، لأجل ذلك فإن الجنرال صالان قد وجه تعليمات عاجلة إلى كل من سارجان وكنال يدعوهما فيها إلى وقف العمل العشوائي الذي صار ضره أكثر من نفعه والتركيز فقط على اغتيال كبار المسؤولين في الحكومة وفي الحزب الشيوعي الفرنسيين.

ومن جهتها فان الحكومة الفرنسية لم تعد قادرة على توفير الامن للمواطنين الفرنسيين الذين بدأت الحرب الاهلية تدق ابوابهم بكل عنف، وصار الجنرال دي غول يخشى إذا استمر الوضع على ما هو عليه أن يميل الجيش إلى المنظمة السرية وعندها تنهار جمهوريته وتضيع فرنسا في متاهات الانقلابات والانقلابات المضادة، وأدرك ذات الجنرال أن الاجراءات المتخذة حتى ذلك الحين لم تمكن السلطات الرسمية من الاتيان على نشاط المنظمات الارهابية التي أصبحت تقتل في فرنسا نفسها حوالي ثلاثين شخصا يوميا، لا جل ذلك فإنه أمر الوفد المفاوض لجبهة التحرير الوطني بأن يسرع الخطو في الطريق المرصلا إلى وقف اطلاق النار حتى يتأكد الجيش الفرنسي من أن الحرب في الجزائر قد انتهت و لم يعد هناك ما يدفعه للتضامن مع أنصار "الجزائر الفرنسية" فيقضى إلى الابد على محاولات التمرد الداخلي التي كـــانت تهدده بالانقســـام والتي كانت تؤرق الجنرال دي غول وتقطع أنفاسه.

ففي سياق البحث عن مخرج مشرف لفرنسا إستقبل رئيس الدولة الفرنسية الوفد المفاوض بقيادة السيد لويس جوكس يوم 1962/02/11 وقال لأعضائه "لا تتوقفوا عند التفاصيل.. لا تتركوا التفاوض يستمر إلى مالا نهاية.. إن على فرنسا أن تتخلص من وضع لم يعد يجني لها سوى المآسي.."[37].

المنظمة السرية المسلحة

بعد أسبوع من هذا اللقاء وقع اتفاق les Rousses الذي جعل الجنرال صالان يصدر تعليمته المشهورة برقم 29، والمؤرخة في الثالث والعشرين من نفس الشهر والتي جاء فيها على الخصوص:

"سيكون الإعلان عن وقف إطلاق النار هو الإشارة للبدء في مرحلة الهجوم على وحدات الجيش والجندرمة". وفي مستهل شهر مارس أمرت المنظمة السرية المسلحة الشركات البحرية والجوية بعدم بيع تذاكر السفر للاوروبيين الذين قد تسول لهم أنفسهم السعي لمغادرة الجزائر بدون ترخيص رسمي من مصالحها.

ومباشرة بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان وزعت المنظمة السرية المسلحة منشورا مقتضبا جاء فيه. "ان وقف اطلاق النار لا يلزم سوى دي غول، أما بالنسبة لنا فانها بداية المعركة"[38]. لقد كان صالان ومساعدوه يعتقدون ان الأوربيين المدنيين مستعدون للمعركة حتى الموت للحفاظ على الجزائر الفرنسية، كما انهم كانوا يظنون ان وحدات الجيش الفرنسي لن تتجرأ على إراقة دماء الفرنسيين، بل كانوا ينتظرون ان يتجسد التعاطف مع قضيتهم بإنضمام مجموعات كبيرة من تلك الوحدات إلى صفوف منظمتهم.

كل هذه الحسابات كانت غالطة. اتضح ذلك عندما وجدت المجموعات الارهابية نفسها في باب الوادي، وجها لوجه مع الأجناد، الذين كلفهم القائد العام الجنرال إيلري بحفظ الأمن، وتطهير الجيوب التي تنطلق منها آليات الترهيب والتخريب والدمار. فالاوربيون لم يقحموا أنفسهم في المعركة، وظلوا ملازمين بيوتهم "رغم الاسلحة الموزعة عليهم" حسب ما كتبه سوزيني نفسه[39]. واتضح الامر أكثر حينما أقدمت دورية من الجيش النظامي على إطلاق نيران أسلحتها على الجماعات التي إستجابت لنداء العقيد Vandrey من أجل السير في اتجاه باب الوادي، قصد فك الحصار على مجموعاته الارهابية التي باتت مهددة بالفناء أو الاستسلام*. كان ذلك يوم 1962/03/26، وكانت تلك هي الضربة القاضية

بالنسبة لقيادة المنظمة السرية المسلحة التي فقدت كل عوامل الوحدة وأيقنت أنها أصبحت وحدها في الميدان لمواجهة الجيش الفرنسي وقوات جبهة التحرير الوطني التي صار لزاما عليها أن تتحرك لحماية المواطنين.

ولم تكن العاصمة وحدها هي التي خيبت آمال منظمة الجيش السري، بل إنّ وهران أيضا قد سلكت نفس المسلك، فأبدى أوربيوها نفس الاستعداد عندما كان الامر مقصورا على الكلام فقط، لكنهم حين جد الجد لازموا البيوت ماعدا قلة قليلة ظلت وفية للجنرال جوهو، ما دام طليقا يتنقل بينهم، وحينما ألقي عليه القبض تشتت الأنصار، ورجع كل فريق إلى دياره.

وكان اعتقال الجنرال جوهو ضربة مؤلمة بالنسبة للجنرال صالان الذي كان يعتمد عليه ليتولى قيادة جيش الارياف عندما يتم الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجيش الفرنسي، وجيش التحرير الوطني وحسب مخطط الجنرال صالان، فان جيش الارياف هو الملجأ الاخير للمنظمة السرية المسلحة، وكان قد تقرر أن تكون نواته من الاوروبيين المتطوعين الذين يأتون من كل أنحاء الجزائر ويتمركزون في جبال الونشريس حيث يتلقون الدعم المادي والبشري من الباشاغا سعيد بوعلام، وحيث تنضم إليهم وحدات من الجيش الفرنسي أعرب قادتها عن تمسكهم بالجزائر الفرنسية، ووعدوا بأنهـــم يلتحقـــون بمنظمة الجيش السري بمجرد أن تعطى لهم الاشـــارة.

ونظرا إلى إعتقال الجنرال جوهو، فإن قيادة جيش الارياف قد آلت إلى العقيد Jean Gardes، الذي نقل مجموعاته الاولى إلى "خميس مليانة" بواسطة القطار يوم 1962/03/27 ثم أسند قيادة العمليات إلى النقيب بيار مونتانيونPierre Pontagnon وكلّفه بالتحرك من أجل الاستيلاء على مراكز الجيش الفرنسي المتقدمة والمسماة: الهضبة 505- ذراع مسعود ومولاي عبد القادر، وعند منتصف الليل توجه بنفسه إلى بيت الباشاغا بوعلام بينما وجه النقيب Branca إلى سيدي بلعباس قصد إخبار ضباط اللفيف الاجنبي ببدء العملية ودعوتهم للالتحاق بجبال الونشريس.

وإذا كانت مجموعة النقيب مونتانيون قد تمكنت بالفعل من الاستيلاء على المراكز المذكورة بدون إراقة دماء بسبب عامل المفاجأة، فإن ما كان بها من أجناد وضباط لم ينضموا للمتمردين وفضلوا الاستسلام للاسر، أما العقيد قارد، فإنه قوبل من طرف الباشاغا ببرودة غير معهودة وأخبر أن الحركة لا يمكن أن يقاتلوا بجانب قواته ليس لأنهم لا يريدون محاربة قوات جيش التحرير الوطني بل لأنهم يرفضون التمرد على الحكومة الشرعية، وفي مدينة سيدي بلعباس رفض ضباط اللفيف الاجنبي مجرد الاستماع إلى النقيب برانكا.

عاش جيش الارياف بقيادة العقيد قارد يومين فقط ثم جاءت أوامر القيادة العسكرية من مدينة الاصنام (الشلف حاليا) باستعمال سلاح الجو والمدفعية الثقيلة لإسترجاع المراكز المحتلة من طرف المتمردين الذين لم يصمدوا إلا قليلا ثم لاذوا بالفرار تاركين قتلاهم وجرحاهم في الميدان وعاد من نجا منهم إلى العاصمة بعد ان استبدل زيه العسكري بلباس مدني.

كان لهذه الهزيمة وقع كبير في نفوس أنصار منظمة الجيش السري، وقادته على حد سواء، فايقنوا أنها النهاية، وفي غمرة اليأس التي هي كغمرة الموت قام الجنرال صالان وشركاؤه بمحاولتين كانوا يعتقدون أن فيهما، أوفي إحداهما على الاقل مخرجا مشرفا لمغامرتهم التي دامت عاما كاملا إلى حد ذلك التاريخ.

أما المحاولة الأولى فقد كانت من إخراج الجنرال قاردي الذي كان حتى ذلك الوقت مكتفيا بالدور الثانوي في غرب الجزائر. أما بعد كارثة الونشريس، فإنه جمع إطارات المنظمة الارهابية في وهران، وأخبرهم بأنه يخلف الجنرال جوهو ميدانيا وبهذه الصفة يأمرهم بتكثيف عمليات التفجير، والتقتيل، والإكثار من الحملات التأديبية في اتجاه الاحياء، التي يسكنها المسلمون، وبالموازاة مع تلك الحملات أوصاهم بالتركيز على استمالة كل من له استعداد للالتحاق بصفوفهم.

ولم يكن الارهاب سوى وسيلة بالنسبة للجنرال قاردي، لأنّ هدفه الحقيقي والأساسي، الذي أخبر به إطاراته أنما هو الاعلان عن اقتطاع منطقة "تضم نواحي

وهران، وبلعباس، وعين تموشنت، ومعسكر، ومستغانم وغليزان"[40] تكون هذه المنطقة حسب رغبة قاردي مفصولة عن فرنسا مؤقتا، ومفتوحة لكل القوات التي تريد محاربة جبهة التحرير الوطني. وكان قاردي يعتقد أن اللفيف الاجنبي المتمركزة قيادته بسيدي بلعباس سوف لن يتردد في اتباعه، نظرا لكونه كان قائدا السائر فصائله.

لكنّ هذه المحاولة سرعان ما باءت بالفشل، لأن الجنرال كاتز KATZ قائد القوات المسلحة في وهران علم بالمشروع في حينه وسخر كل الإمكانيات المتوفرة لديه لإجهاضه.

أما المحاولة الثانية فكانت من إخراج العقيد قارد، الذي بعد أن عاد يجر أذيال الهزيمة من الونشريس أشار على الجنرال صالان بالتحالف مع الحركة الوطنية الجزائرية وترغيب رئيسها السيد الحاج مصالي في التعاون معه من أجل القضاء على جبهة التحرير الوطني وجعل الحكومة الفرنسية تتراجع عن اتفاق وقف اطلاق النار. لكن قيادة الحركة رفضت حتى مجرد دراسة العرض. عندها أشير على الجنرال صالان بالإتصال بالجماعة المنشقة عن الحركة المصالية والمتمثلة في التنظيم المسمى: FAAD جبهة العمل الديمقراطي الجزائري، ففي أثناء المساعي الرامية إلى إيجاد قناة موصلة إلى التنظيم المذكور تدخلت المخابرات الفرنسية وتمكنت من دس أحد عناصرها الذي قدم نفسه كمبعوث من طرف المنشقين وأقنع جاك أشار بضرورة تقديمه إلى الجنرال صالان.

لم يجد Lavansseau صعوبة في اقناع مسؤولي المنظمة السرية في فرنسا وذلك لأنه كان قد قدم لهم مساعدات كثيرة خاصة فيما يتعلق بوثائق التنقل من جوازات سفر وبطاقات تعريف مزيفة. وفي الجزائر، فان جاك أشار قد حدد له موعدا مع الجنرال صالان يوم 1962/04/20 بمكتبه الكائن بالطابق الارضي رقم 25 نهج دي فنتان القريب من شارع محمد الخامس حاليا، وبمجرد أن تحدد الموعد كان النقيب LACOSTE[41]، مسؤول قطاع الدرك الوطني على علم فتولى الأمر بنفسه، وعند

منتصف النهـــار ألقي القبض على «الشمس» ثم نقـــل مبـــاشرة إلى باريس قصـــد المحاكمة.

وقبل أن يتم إعتقال الجنرال صالان، كانت قيادة المنظمة قد اجتمعت ودرست الوضع الذي اعترفت أنه مأساوي، و لم يعد فيه ما يدعو إلى الامل في ايجاد حل سريع ومشرف. وبتأثير من أعضاء مجموعة فانسان المحظورة، أصدرت القيادة المذكورة يوم 1962/04/01 وبتوقيع رئيسها بلاغا مقتضبا للغاية مفاده ان السيد جورج بيدو هو الذي يكون رئيسا لمنظمـــة الجيش السري في حالة اعتقال الجنرال صالان.

وكان بيدو، في نهاية مارس 1962 قد تمكن من الفرار إلى سويسرا بعد أن أشرف في باريس على اجتماع حضرته شخصيات معروفة تؤمن بالجزائر الفرنسية وبضرورة العمل على قلب نظام الجنرال دي غول، وعلى إثر الاجتماع تقرر إنشاء "مجلس المقاومة الوطني". وأسندت رئاسته للسيد جورج بيدو، ويساعده كل من العقيد argoud والنقيب sergent.

إنتقال المنظمة السرية المسلحة إلى فرنسا

في منتصف شهر أفريل سنة 1962، أي قبل اعتـــقال الجنرال صالان بخمسة أيام ترسخ في ذهن سوزيني أن المنظمة السرية المسلحة أو منظمة الجيش السري كما يحلو للبعض أن يسميها قد إنتهت إلى الابد، و لم يبق أمامه سوى البحث عن طريق يوصله إلى قيادة جبهة التحرير الوطني، لعله يحصل منها على ما يحفظ ماء الوجه، في ذلك التاريخ تحدث لأول مرة أمام من تبقى من قادة المنظمة عن ضرورة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، لكنه لاقى معارضة من الجميع.

إن اعتـــقال الجنرال صالان قد مهّد الطريق لجان جاك سوزيني الذي أصبح بالفعل المسؤول الاول عن المنظمة رغم أن الجنرال قاردي أعلن من وهران غداة الاعتقال أنه ينصب نفسه مسؤولا عن الجانب العسكري للمنظمة السرية المسلحة.

ونظرا لتفوقه سياسيا وايديولوجيا عن رفاقه، فإن سوزيني قد شرع في تنفيذ مخططه الرامي إلى فتح الحوار مع جبهة التحرير الوطني. وبهذا الصدد يقول يول هينسار: "إن عبد الرحمن فارس- رئيس الهيأة التنفيذية المؤقتة- قد وافق على لقاء سوزيني وتم ذلك يوم 1962/05/18 في قرية alma"[42] هذه المعلومة صحيحة فيما يخص المكان، لكن السيد عبد الرحمن فارس يذكر في كتابه: "الحقيقة المرة"، أنه هو الذي سعى بواسطة رئيس بلدية البليدة للقاء سوزيني من أجل إقناعه بضرورة التخلي عن العنف الأعما والاعتراف باتفاقيات إيفيان.

هناك أيضا إختلاف كبير بين ما نقله هينسار، وما كتبه عبد الرحمن فارس حول فحوى اللقاء. فبينما يذكر الاول أن سوزيني وضع شروطا لتعاون منظمته مع جبهة التحرير الوطني أهمها: "تأجيل الاستفتاء، وتشكيل قيادة عليا من سبعة أشخـــاص (أربعة عن جبهة التحرير الوطني وثلاثة عن المنظمة السرية المسلحة) تكون الهيأة التنفيذية المؤقتة تابعة لها، ثم يكون للمجموعة الأوربية حق النقض بالنسبة للقرارات، التي قد تكون مضرة بمصالحها"[43]، فإن السيد عبد الرحمن فارس قد لخص مطالب محدثه في الاتي: "اعتبار الأوربيين جزائريين، وإصدار عفو شامل. وحيث إنهم لم يستشاروا بالنسبة لإتفاقيات إيفيان، فإننا نشترط ضمانات ونريد المشاركة في القوة المحلية ومصالح الشرطة: "[44]. ويضيف رئيس الهيأة التنفيذية المؤقتة إنه أجاب محدثه بقوله "إن في كلامكم دليلا على أنكم لم تقرأوا نص إتفاقيات إيفيان، التي عالجت موضوع الضمانات والجنسية والعفو الشامل...* وفيما يخص القوة المحلية، ومصالح الشرطة فإنه لا يخفى عليكم أن مجموع إطاراتها من الأوربيين"[45].

هينسار يذكر أيضا، أنّ سوزيني أثناء مساعيه من أجل لقاء رئيس الهيأة التنفيذية المؤقتة، كان يحاول الاتصال بالسيد جاك شوفالي ليكون وسيطا بينه وبين السيد عبد الرحمن فارس،[46] لكنّ هذا الأخير يشير في كتابه إلى أن سوزيني أخبره عند نهاية لقائهما أن جاك شوفالي سيكون هو الوسيط بينهما"[47].

وبالفعل، فإن شوفالي هو الذي أخبر فارس بأن اللقاء الثاني سيكون يوم 1962/06/01 في البرج الذي يملكه بأعالي حي الابيار عند الساعة السابعة مساء. وكجس للنبض قال له: "ان سوزيني يرى أن الإتفاق المكتوب يكون أجدى نفعا" لكن رئيس الهيأة التنفيذية المؤقتة كان رجلا مجربا فتفطن للحيلة وأجابه بحزم: "لكنك تعرف، يا عزيزي جاك، أن اتفاقيات إيفيان مشتملة على جميع الضمانات التي يطالب بها أبناء جلدتك... وبالنظر إلى حنكتك فانك تعرف، أيضا أن الاستفتاء سيجري يوم 1962/07/01 مهما كان موقف المنظمة السرية المسلحة. وعليه فإنه لم يبق سوى أن تنصح سوزيني بالتعقل، أن لك عليه بالغ التأثير. وهناك من يقول إنك مستشاره السياسي"(48).

بعد كل هذه التوضيحات، وبعد أن اقتنع سوزيني وجماعته باستحالة الاتفاق المكتوب ورضوا - في لقاء الفاتح جوان - بالتصريح الشفاهي، الذي يشير إلى وقوع حوار بين جبهة التحرير الوطني والمنظمة السرية المسلحة، سافر السادة عبد الرحمن فارس، وشوقي مصطفاوي، ومحمد بن تفتيفة إلى طرابلس، ثم تونس للحصول على موافقة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أكد لهم رئيسها السيد ابن يوسف بن خدة أن سلوكات المنظمة الارهابية لا تهم سوى الحكومة الفرنسية، وإذا كان لابد من لقاء مع ممثليها فان السيد شوقي مصطفاوي هو الذي يكون ممثلا لجبهة التحرير الوطني.

كان مصطفاي حاسما في موقفه عندما التقى بسوزيني يوم 1962/06/17، فأكد له من جديد استحالة الاتفاق المكتوب، ولم يعرض عليه سوى تصريح على أمواج الإذاعة، يذكرّ من خلاله بالضمانات الواردة في اتفاقيات إيفيان والخاصة بجميع الأوربيين، ويشير فيه إلى المحادثات التي جرت مع مسيري المنظمة السرية المسلحة.

وفي مساء نفس اليوم، وبعد أن أذيع تصريح السيد مصطفاي قام السيد سوزيني بقراءة بلاغ على أمواج الاذاعة السرية دعا فيه الجالية الاوربية إلى تقديم ولائها لجميع أفراد الشعب الجزائري، وإلى الاستجابة للرسالة التي كان الجنرال صالان قد

وجهها، من سجنه إلى منظمة الجيش السري يأمرها بالكف عن العمل الارهابي وتحريض الأوربيين على التكيف مع الوضع الجديد، الذي تبشر به اتفاقيات إيفيان.

وإذا كانت منظمة الجيش السري في العاصمة قد استجابت لذلك النداء، فإن الجنرال قاردي قد أعلن في اليوم الموالي أن وهران ترفض الاتفاق، ووجه أوامره لمواصلة عمليات التقتيل والتخريب التي عرفت، في تلك الأيام الأخيرة من شهر جوان، ازديادا كبيرا واستهدفت جميع المنشآت الاقتصادية، والإدارية، والصحية حتى " لا تجد جبهة التحرير الوطني يوم استرجاع الاستقلال سوى مدينة مدمرة دمارا مطلقا" حسب تعبير شارل ميشلتي Charles Micheletti[49]، الذي كان يحلو له دائما ان يكرر: "على الجيش الذي ينسحب أن يحرق مدخراته حتى لا تقع بين أيدي العدو"[50].

ومن فرنسا جاء إلى وهران دعم المتطرفين أمثال قودار، وسارجان، وسوستال ولويان مما جعل الجنرال قاردي يعتقد أنه يستطيع تحقيق حلمه المتمثل في تأسيس جمهورية فرنسية إسلامية مستقلة في جزء كبير من الغرب الجزائري. لكنه، في النهاية لم يتمكن إلا من تلبية رغبة غلاة الكولون، الذين صمموا على ألا يتركوا في وهران سوى الغربان والاطلال. واستمرت عمليات التخريب، والتقتيل حتى نهاية الشهر، حيث لاذ بالفرار كل قادة المنظمة الإرهابية، ولم يبق منهم أحد على أرض الجزائر عشية الفاتح جويلية سنة 1962.

هكذا انطفأت شمعة المنظمة السرية المسلحة أو منظمة الجيش السري في الجزائر لكنّ فروعها في فرنسا سوف لن تموت قبل عدة سنوات. وفي العالم الغربي عامة استطاعت أن تصبح رمزا للدفاع عن المسيحية، والقيم الغربية في شمال إفريقيا.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أمرت "John Birch Society" مريديها وأنصارها أن يكتب كل واحد منهم خمس رسائل إلى خمس جرائد فرنسية يعبر فيها عن مساندة "منظمة الجيش السري، التي ضربت الرقم القياسي في محاربة الشيوعية"[51].

وفي الأوساط النازية الأوربية ارتفعت الأصوات الداعية إلى تخليد مآثر منظمة الجيش السري وتأييد كفاحها ضد النظام الفرنسي المتعفن، ومن أجل القضاء على الجنرال دي غول، الذي صار ينعت بعميل الشيوعية[52].

ومسايرة لهذا التيار الفاشي المتطرف، لجأت قيادة منظمة الجيش السري في فرنسا إلى تنظيم مجموعة من الهجومات على مقرات الحزب الشيوعي، والنقابات اليسارية وحتى على بعض سفارات البلدان الاشتراكية، وذلك من أجل استفزاز الشيوعيين ودفعهم إلى التظاهر، وإلى احتلال الشـــارع، أو إلى نوع من العصيـــان المدني الذي يجعل أغلبية من وحدات الجيش النظـــامي تنضم إلى صفوف المنظمـــة السرية المسلحة.

كانت قيادة منظمة الجيش السري، التي أصبحت تعرف باسم "مجلس المقاومة الوطني" تراهن على التمكن من جعل الشيوعيين، والاشتراكيين يحتلون الشارع ويجعلونه ينقسم إلى كتلتين، فيكون الجيش مضطرا للميل إلى كتلة اليمين، يقف إلى جانبها ويدفعها دفعا قويا لقلب نظام الحكم، غير أن اليسار الفرنسي، تفطن للخطة، وأمر مناضليه بعدم الرد على الاستفزازات بما يمكن أن يخدم مراعي اليمين المتطرف وبذلك فوت الفرصة على السيد جورج بيدو وشركائه.

2- الأزمة في الجزائر

عرفت الثورة الجزائرية أزمات كثيرة خاصة منذ انعقاد مؤتمر وادي الصومام، وفي كل مرة كانت تلك الأزمات تكلف الجزائر أثمانا باهضة في الأرواح وبدلا من التوقف عند كل أزمة من أجل البحث عن أسبابها الحقيقية، والعمل على اجتثاث المرض من أصله، فإن القيادات المختلفة والمتلاحقة كانت تفضل الحلول المؤقتة، والأدوية المسكنة، وهي في ذلك مدفوعة بعوامل معقولة عند النظر إليها بمنظار المصلحة الآتية في ذلك الوقت. وظلت بقايا تلك الأزمات تتراكم، وتنتظر العامل المفجّر لها إلى أن كان التوقيع على اتفاقيات إيفيان يوم 1962/03/18.

فالتوقيع على اتفاقيات إيفيان، إذن، لم يكن هو السبب في ذلك الزلزال الذي بلغ أعلى درجات عنفه في تلك الصائفة من سنة اثنتين وستين وتسمائة وألف، لكنه كان المنفذ الذي تسربت منه الأزمة إلى الشارع، لأجل ذلك وللمساهمة في تسليط الأضواء على جزء من الحقيقة التي كانت في أساس اجها من ثورة نوفمبر، ارتأينا العودة إلى سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف نحلل بعض أحداثها التي جرت قبل وبعد أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته التي استبدلت السيد فرحات عباس بالسيد ابن يوسف بن خدة لرئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أولا: ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته التي دامت من 1959/12/16 إلى 1960/10/18 قد ألغت وزارة القوات المسلحة، وعوضها بلجنة مكونة من ثلاثة وزراء هم: بلقاسم كريم، ولخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بو الصوف الذين اسندت لهم مهمة الاشراف على جيش التحرير الوطني، وفي نفس الدورة تقرر أيضا إنشاء قيادة للأركان، رئيسها العقيد هواري بومدين وأعضاؤها الرواد: علي منجلي، وأحمد قائد، ورابح زراري المدعو عز الدين.

ثانيا: إنّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر في نفس الدورة، عودة ضباط جيش التحرير الوطني إلى داخل الوطن، معنى ذلك أن قيادة الأركان يجب أن تغادر الأراضي التونسية إذا كانت تريد الاشراف الفعلي على سائر الولايات. وتنفيذا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية اصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أمرا صارما يقضي بأن يكون يوم 1961/03/31 هو آخر أجل لاجتياز الحدود الشرقية والغربية[53].

ثالثا: على الرغم من امتثال[54] بعض الضباط السامين لأوامر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فان قيادة الأركان قد رفضت الدخول إلى أرض الوطن خوفا من خط شـــال، ومن رد فعل الولايـــات التي لم تكـــن مستعدة للانضواء تحت قيـــادة موحدة.

رابعا: إنّ عدم إستجابة قيادة الأركان للأمر الصادر عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد جعل القيادة المذكورة تخرج عن الطاعة وتتحول بالتدريج إلى معارض سياسي، يمتلك قوة رادعة ويبحث عن شخصية بارزة يحتمي بها من أجل الاستيلاء على السلطة.

خامسا: في منتصف شهر جويلية سنة 1961 ونتيجة لعدة أسباب في مقدمتها مسألة الطيار الفرنسي التي سبقت الإشارة إليها، وقضية الإشراف المباشر على الولايات في داخل الوطن مع البقاء خارج الحدودين الشرقية والغربية للبلاد، قدّمت قيادة الأركان استقالتها، إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وكان بإمكان هذه الأخيرة أن تحسم الموقف بتعيين قيادة جديدة لكنها ترددت خوفا من ان ينشر الخلاف على الملإ، ولأن التحضيرات كانت تجري حثيثة لجمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي كان جدول أعماله يتضمن نقاط خطيرة في مجالس التنظيم والسياسة.

لقد كانت قيادة الأركان تدرك - قبل استقالتها - أنّ جيش الحدود في أغلبيته الساحقة منظم بكيفية يستحيل معها تسييره بدون العقيد هواري بومدين ومساعديه المقربين، ويبدو أنّ اللجنة الوزارية للحرب كانت هي الأخرى متأكدة من تلك الحقيقة؛ لأجل ذلك فانها سعت، من طرف خفي، ليتراجع المستقيلون عن قرارهم لكنها، في نفس الوقت، ضاعفت جهودها، بسرية مطلقة، لتمتين علاقتها مع الولايات ومع الفيدراليـــات الثلاث محذرة اياهـــا من التعامـــل المباشر مع قيادة الأركان.

سادسا: في أثناء تواجد قيادة الأركان بألمانيا الغربية حيث مقر فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، حاولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ممثلة في رئيسها السيد ابن يوسف بن خدة تعيين قيادة جديدة[55] لجيش التحرير الوطني لكنها لم تنجح إلا في تحريض أعضاء القيادة المستقيلة للعودة إلى تونس ومنها إلى الحدود لاستئناف مهامهم وهم أكثر قوة من أي وقت مضى.

وفي الحقيقة، فان الذي خدم قيادة الأركان إنّما هو عدم انسجام اعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[56] من جهة، ورغبة هذه الأخيرة في الحفاظ على مظهر الوحدة الذي كـــان ضروريا لمواجهة فرنسا في مرحلة التفاوض من جهة ثانية. وقد وظفت قيادة الأركـــان تلك الحقيقة لتثبيت سيطرتهمـــا على قوات جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقيـــة والغربية على حد سواء ولتنصب نفسها قـــوة موازية للحكومة نفسها.

واذا كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تتجرأ على استبدال أعضاء قيادة الأركان، وفضلت عدم الدخول معهم في صراع علني ومفتوح، فإنها، بالمقابل، لم تتردد في توجيه أوامرها إلى كافة الولايات، كي تقطع كل علاقة معهم. ويبدو أنّ بلقاسم كريم لم يتوقف عن ذلك الحد، بل حاول معهم تطبيق سياسة فرّق تسد عندما عرض على العقيد هواري بومدين رتبة جنرال، غير أن هذا الأخير رفض العرض، وسجل اللقاء ثم أذاع الشريط على أمواج إذاعة جيش التحرير الوطني كي يدين التصرف ويدعم مكانته في اوساط وحدات الجيش.

الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة

في هذه الأجواء المكهربة المتسمة بانعدام الثقة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين قيادة اركان جيش التحرير الوطني، وبالتهديدات الفرنسية الملوحة بامكانية اللجوء إلى تقسيم الجزائر في حالة فشل المفاوضات، ظهر أنّه من الضروري دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتحركت الإرادات الخيرة تجمع الاصوات اللازمة لذلك، تم تحدد انعقاد الدورة بطرابلس للفترة ما بين التاسع والسابع والعشرين من شهر أوت سنة 1961.

كانت تلك الدورة حاسمة، اتسمت أشغالها بصراع شمل جميع المجالات وتبلورت فيه من جديد الحزازات السياسية القديمة[57] لكن الذي استوقف الجميع واستدعى معالجته كثيرا من الحنكة الدبلوماسية والمرونة السياسية مسألتان ارتبط بهما مصير

الدورة وهما: العلاقات بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا.

لقد كان الصراع على أشده بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين قيادة أركان جيش التحرير الوطني التي كانت قد استقالت كما سبقت الاشارة إلى ذلك احتجاجا على قبول التفاوض مع فرنسا وعلى التعليمات التي اصدرتها اللجنة الوزارية والتي تدعو سائر الولايات إلى عدم الاعتراف بقيادة الاركان.

و لم تكتف قيادة الاركان بالاستقالة، بل إنّها ناورت في أوساط الضباط السامين حتى لا يستجيبوا لرغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في استبدال العقيد هواري بومدين ومساعديه، وراحت في المناورة إلى أبعد ما يكون حيث عينت قيادة مؤقتة مكونة من ضباط أوفياء كل الوفاء لها[58]. وبالموازاة مع ذلك كثفت اتصالاتها بسائر أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل اقناعهم بضرورة تعيين مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني، يكون هو المسؤول الأعلى للثورة فيما بين دورتي المجلس، ويكون مقره في مكان ما بالحدود الجزائرية التونسية. أما الحكومة المؤقتة فتكون فقط جهازا تنفيذيا لتلك الهيأة السياسية الجديدة. هكذا، تصبح قيادة الاركان في نفس مستوى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والسيد فرحات عباس الذي وصفته قيادة الاركان بالميوعة وعدم التشبع بالفكر الثوري وبالاستعداد للتفاوض مع فرنسا من أجل الحصول على أدنى شيء. أما الشخصية الثانية فهو نائبه السيد بلقاسم كريم الذي نعتته قيادة الاركان بالراشي الذي لا يتردد في استعمال جميع الوسائل في سبيل تقسيم أعضائها كما اتهمته بممارسة نوع من الجهوية الضيقة التي تتنافى مع مبادئ الثورة.

وردا على هذه الاتهامات، وزعت مصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على المشاركين في الدورة محاضر جلسات التفاوض مع فرنسا، وعمل السيدان عباس وكريم على التشهير بقيادة الاركان التي "وصلتها كل الاموال التي طلبتها وكل ما يلزم من ذخيرة واسلحة متطورة، وبدلا من امداد الداخل بما يحتاج إليه، راحت تشغل نفسها بامور سياسية لا ناقة لها فيها ولا جمل"[59].

وفيما يتعلق بالتفاوض مع فرنسا، فإن قيادة الأركان العامة ترى، وحدها، ان الحل الذي يقود إلى التعاون مع فرنسا لا يخدم الثورة التي يكمن مستقبلها في فرض حل عسكري شبيه بما وقع في فياتنام، لكن موقف قيادة الاركان كان ضعيفا لأنها لم تقدم للمشاركين في الدورة حلا معقولا لمسألة السدود المكهربة المقامة على الحدود الشرقية والغربية، والتي أصبح مستحيلا معها الدخول بقوات مسلحة إلى أرض الوطن دون ان يترك على الأسلاك الشائكـــة، أو في حقول الالغام أكثر من ثلثي المحاوليـــن.

وبعد ثلاثة أسابيع من النقاش الحاد، ومن التوقف طويلا عند كل الاقتراحات المضادة الصادرة عن الأشخاص، أو المجموعات العاملة على إصلاح ذات البين، وفي خضم المداولات الصاخبة، تعرض المشاركون في الدورة بتدقيق كبير إلى التقارير التي أرسلها القادة المعتقلون في فرنسا؛ بعد ذلك كله، خرج المجلس الوطني بقرارات إجماعية مست جميع المجالات، وقدمت أجوبة شافية للاسئلة الكثيرة، التي كانت تثقل أجواء الدورة، وتنبئ باقتراب ما لا يحمد عقباه.

ويبدو - للوهلة الأولى - ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد انتصر، من خلال قراراته، لقيادة الاركان العامة، إذ صادق بالإجماع على استبدال السيد فرحات عباس بالسيد ابن يوسف بن خدة الذي كان واحدا من القادة الأساسيين للحركة الثورية في الجزائر، وواحدا من المساعدين الرئيسيين للشهيد محمد العربي بن مهيدي أثناء قيامه بتنظيم المنطقة الرابعة والاعداد لمؤتمر الصومام*.

ومن الجدير بالذكر، أنّ الرئيس ابن خدة كان امينا عاما لحزب الشعب الجزائري قبل الازمة التي سبقت ثورة نوفمبر وظل رغم كل شيء وفيا للخط الايديولوجي و لم يفتأ ينادي بضرورة عودة القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني إلى أرض الوطن، عملا بمبدأ أولوية الداخل على الخارج.

لكن السيد فرحات عباس لم ينظر إلى عملية استبداله بهذا المنظار، بل رأى في الامر انحرافا خطيرا لأنه أعاد إلى السطح تلك الخلافات التي كانت تميز العلاقات بين الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وبين الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. وبهذا الصدد فيما بعده: إنه يظهر جليا، بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعها، بل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وحدها. فالمؤامرات التي حيكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. مع اقتراب موعد الاستقلال تجمع المركزيون[60] واحتلوا الصدارة متهمين إيانا بالإنتهازيين والمتطفلين، في حين أن الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري قد انضم قبلهم إلى جبهة التحرير الوطني[1]. إن فرحات عباس، في تحليله هذا، لم يكن واقعيا ولا منطقيا، فمن جهة يؤكد انضمام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف وطبقا للشروط المعمول بها في ذلك الوقت أي حل التنظيم والالتحاق الفردي والتخلي عن الإيديولوجية السابقة ومن جهة أخرى يعلل إبعاده عن رئاسة الحكومة بكونه فقط من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فإن ممثلهم، إن صح هذا التعبير، قد أزيح عن التشكيلة الثانية التي كان يرأسها عباس نفسه، ولم ير داعيا يومها، للتعليق على الإجراء الذي اعتبر عملا طبيعيا.

وبالنسبة للسيد كريم بلقاسم، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد أبقاه نائبا للرئيس وعوضه عن الخارجية بوزارة الداخلية التي تركها لخضر بن طوبال ليتولى، من منصب وزير الدولة، مهمة إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني وتحضيرها لقيادة الشعب بعد استرجاع الاستقلال الوطني. وقد اسندت وزارة الشؤون الخارجية إلى السيد سعد دحلب وهو الوزير الوحيد الذي يعين لأول مرة رغم عضويته للجنة التنسيق والتنفيذ منذ أشهرها الأولى.

وإلى جانب تعديل الحكومة، قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدراسة أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج، وفي الداخل، وأمر قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه قصد تمكينها من الاستجابة لمتطلبات المرحلة الثالثة من مراحل الثورة، كما أنه ناقش الرسالة التي قطعتها المفاوضات، وأصدر تعليمات لمواجهة المراحل المقبلة.

الهوامش

(1) - Tripier (Philippe), Autopsie de la guerre d'Algérie, Paris 1972, p 547

(2) - جبهة التحرير الوطني:" أرشيف جبهة التحرير الوطني" ص 1/1 ق أ و13

(3) - De Gaulle (Charles), Memoires d'espoir, le Renouveau 1958-1962 Paris 1970- p 96

(4) - نفس المصدر

(5) - Alistair (Horne), Histoire de la guerre d'Algérie, traduit de l'anglais par Yves du Guerny, Paris 1980, p444

يذكر المؤلف ان قائد الكمين كان هو المدعو "Nani" الذي سوف يصبح واحدا من قادة منظمة الجيش السري البارزين.

(6) - ديغول، المذكرات، ص: 98.

(7) - الستارهورن، ص: 439، مع العلم بأن العقيد ماسلو من أبناء "الأرجل السوداء" ومن مواليد مدينة بجاية، وكان من المعول عليه في تحويل إضراب التاسع ديسمبر سنة 1960 إلى عملية انقلابية.

(8) - نفس المصدر، ص: 442.

(9) - من مواليد وهران في سنة 1905 على غرار شال كان طيارا التحق سنة 1940 بصفوف المقاومة وفي سنة 1958 كان إلى جانب صالان من الأسباب الرئيسية التي جاءت بالجنرال ديغول إلى الحكم، أحيل على التقاعد في أكتوبر 1950

(10) - هورن، ص: 448.

(11) - ديغول، المذكرات، ص:114.

(12) - نفس المصدر، ص:110.

(13) - من الأرجل السوداء؛ كان على غرار الجنرال جوهو طيارا، وكان شال قد أسند إليه قيادة الطيران العسكري في الجزائر.

(14) - قاعدة عسكرية بها مطار كبير على بعد حوالي ثلاثة كيلومترات من مدينة بوفاريك الواقعة جنوب العاصمة على بعد حوالي خمسة وثلاثين كلم.

(15) - تولى شال الشؤون العسكرية بينما اسندت الشؤون المدنية إلى الجنرال صالان والشؤون الاقتصادية والإدارية إلى الجنرال زيلر: أما الجنرال جوهو فإنه تولى الإعلام والدعاية.

(16) - هورن، ص: 467.

(17) - ديغول، المذكرات، ص: 114.

(18) - يعتبر بيريز من أوائل المدنيين الأوربيين الذين أسسوا التنظيمات المسلحة ضد جبهة التحرير الوطني ويرجع ذلك إلى سنة 1955.

(19) - هورن، ص 50: 502

(20) - نفس المصدر

(21) - نفس المصدر

(22) - Salan (Raoul), Memoires d'un empire, Algerie française, paris 1972, p117.

(23) - دي غول، المذكرات، ص: 128.

(24) - HENISSART (Paul), La dernière année de l'algérie française les combattants du crépuscule traduit de l'americain par BERTRAND Fournels, Paris 1970, p162.

(25) - نفس المصدر، ص: 178.

(26) - نفس المصدر

(27) - نفس المصدر، ص: 186.

(28) - نفس المصدر، ص: 194.

(29) - دي غول، المذكرات، ص: 129.

(30) - هينسار، ص: 253.

(31) - نفس المصدر، ص: 273.

* تلكم هي كنية الجنرال صالان منذ أن عين على رأس المنظمة السرية المسلحة

(32) - هينسار، ص: 305.

(36) - نفس المصدر، ص: 306.

(37) - Ternoire (Louis), De Gaulle et l'Algérie, p 91

(38) - أنظر جريدة لوموند (Le Monde) الصادرة بتاريخ 1962/03/22

(39) - سوزيني، نفس المصدر.

* في النهاية تخلت تلك المجموعات عن لباسها العسكري وعن اسلحتها ثم ذابت في أوساط المدنيين.

(40) - هينسار، ص: 421.

* كان النقيب جاك أشار احد النقباء الاربعة الذين يشرفون على العمل الارهابي في العاصمة أما باقي النقباء فهم:

Pierre Montagnon و Philippe le Pivan - Guy Branca

* كان لافنصو ضابطا مسؤولا عن فرع من المصالح الادارية المختصة قبل أن يجد في سلك المخابرات. وقد استطاع أن يخرق صفوف المنظمة السرية المسلحة في فرنسا وأصبح محـل ثقـة النقيب سرجـان الذي اوصله إلى النقيب أشار وأوصاه به خيرا.

(41) - نفس هذا الضابط هو الذي كان قد اتصل بالسيد عبد الرحمن فارس عشية الاعتقال وأخبره بان مصالحه سوف تلقي القبض على صالان (أنظر: الحقيقة المرة، ص:111).

(42) - هي مدينة بودواو حاليا وتقع على بعد حوالي ثلاثين كلم شرقي العاصمة

(43) - هينسار، ص: 440.

(44)- Fares (Abderrahmane), La cruelle verité, Paris 1982, p 119

(45) - نفس المصدر.

(46) - هينسار، ص: 440.

(47) - الحقيقة المرة، ص: 120.

(48) - نفس المصدر، ص: 122.

(49) - هينسار، ص: 481.

(50) - Tournoux (J.R), l'Histoire secète, Paris 1962, p291

(51) - نفس المصدر

(52) - Abbas (Ferhat), Autopsie d'une guerre, l'aurore, Paris 1980

(53) - من بين هؤلاء الضباط، يعدد السيد فرحات عباس: العقيد لطفي، الرائد مبارك، الرائد بن شريف والرائد الطاهر الزبيري (انظر تشريح حرب، ص: 281)

(54) - Harbi (Med), le FLN, Mirage et réalité, Paris 1980, p: 288

(55) - لم يكن عدم الانسجام بسبب تناقضات إيديولوجية لكنه كان فقط نتيجة الجري وراء السلطة.

(56) - تشريح حرب، ص: 318 يذكر السيد فرحات عباس بهذا الصدد "أن جبهة التحرير الوطني خرجت من هذه الدورة مقسمة ومشتتة.

(57) - هؤلاء الضباط هم: النقيب عبد الرحمن بن سالم، والنقيب عبد العزيز بوتفليقة والنقيب موسى بن أحمد.

(58) - فرحات عباس، تشريح حرب، ص: 317.

* وقع كل ذلك بعد اعتقال السيد رابح بيطاط وخوفا من ان تضطرب الاوضاع منطقة تقع في دائرة اختصاصها عاصمة البلاد.

(59) - هم أعضاء اللجنة المركزية لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية المنشقة عن المكتب السياسي والمتمردة على زعيمها مصالي.

(60) - فرحات عباس، ص 318.

(61) - أنظر الفصل الثاث من الباب الثاني حول استخلاف الشهيد زيغود يوسف بالسيد سعد دحلب.

(62) - حربي(محمد) جبهة التحرير القطني، ص 286.

(63) - ذكر لي السيد عبد الحفيظ بوالصوف أن كريم عرض على بومدين رتبة جنرال، وأن هذا الأخير سجل عرضه على غير علم منه ووزعه على إطارات جيش التحرير الوطني للتقليل من شأنه.

(64) - بن بلة (أحمد) حديث أجريته معه في بيته يوم 1991/06/24 ويؤكد الرئيس

بن بلة تأييده لهذا الموقف وهو ماجعله بقبل التحالف مع قيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

(65) - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ص 26.

(66) - نفس المصدر.

(67) - حيث كان القادة الأربعة معتقلين وهو كائن ببلدية أولنوي في شمال فرنسا

(68) - بوتفليقة (عبد العزيز) حديث أجريته معه يوم 1991/04/16 في بيت السيد محمد الشريف مساعدية.

(69) - حزب جبهة التحرير الوطني، الأمانة الدائمة للجنة المركزية، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962.نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة، الجزائر 1987، ص 53 ومابعدها.

(70) - تشكلت هذه اللجنة من العقيد محمد يزوران والرائد أحمد ومحمد بن يحي والحاج بن عله

(71) - بوالصوف (عبد الحفيظ) اللقاء المشار إليه سابقا.

(72) - ابن خدة (ابن يوسف) اتفافيات إيفيان، ص 21.

(73) - حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 288.

(74) - Fares (Abderrahmane) La cruelle verité, l'Algérie de 1954 a l'indépendance, plon, Paris 1982, p.126.

(75) - Ben Khedda (Ben youcef) Historique du FLN,Alger 1964,p197

(76) - خاصة منهم أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل بالإضافة إلى السيد قائد أحمد

(77) - من بين هؤلاء الإطارات تجدر الإشارة إلى: الزبير بوعجاج، أحمد بوشعيب، محمد مرزوقي وعثمان بلوزداد.

(78) - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 49.

(79) - ابن طوبال (لخضر) الحديث المذكور سابقا.

(80) - هؤلاء الممثلون هم الدكتور سعيد حرموش، الرائد رابح زراري والرائد عبد المجيد كحل الراس.

(81) حربي، ج ت والسراب والواقع، ص 352.

(82) - لأن الخامس وهو السيد رابح بيطاط كان معتقلا في الجزائر و لم ينضم إليهم إلا في الأشهر الأخيرة 32.

(83) - فارس (عبد الرحمن) ص 135.

(84) - السيد أحمد بن بلة من مواليد مغنية الواقعة في ولاية تلمسان على الحدود الجزائرية المغربية.

(85)- حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 359.

(86) بوبنيدر (صالح صوت العرب) مقابلة أجريتها معه في بيته يوم 1985/05/21.



الفصل الرابع

الأوضاع السياسية

- الخلاف الإيديولوجي الأول.
- قراءة فاحصة لميثاق الجزائر.
- تآكل السلطة وانهيار النظام.

الخلاف الإيديولوجي الأول

كل الخلافات التي عرفتها الجزائر المستقلة حتى نهاية الفصل الأول من سنة 1963 كانت سياسية، ومن أجل الصدارة في مجالات السلطة فقط. وحتى تلك الخلافات التي قادت إلى أزمات دامية فإنها كانت في جوهرها مجرد تسابق على منصب الحاكم الأول في البلاد. لكن بدايات الفصل الثاني من عام 1963 قد عرفت صراعا من نوع جديد يضرب جذوره في أعماق منطلقات إيديولوجية متناقضة.

فالمجلس الوطني للثورة الجزائرية كان في دورته الأخيرة بطرابلس قد أوصى بأن تواصل جبهة التحرير الوطني مهمتها إلى أن يعقد المؤتمر الوطني في الأراضي الجزائرية، كما أنه أوصى بأن تتبع الجزائر توجها اشتراكيا في إطار المبادئ الإسلامية وفقا لما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954. لكن المجلس الوطني التأسيسي المنتخب يوم 1962/09/20 عين الحكومة الجزائرية برئاسة السيد أحمد بن بلة الذي صرح من تلقاء نفسه في ندوة صحفية، "إن الجزائر اختارت رسميا اشتراكية فدال كاسترو" التي هي الاشتراكية العلمية الماركسية اللينينية[1].

كان هذا الاختيار، في نظر السيد فرحات عباس رئيس المجلس الوطني التأسيسي، اعتداء صارخا على الإسلام وعلى الشيوعية في آن واحد، لأن الرئيس أحمد بن بله حكم على الأول بأنه "صالح روحيا وفاسد اقتصاديا" وعلى الثانية بأنها "فاسدة روحيا وصالحة اقتصاديا"[2]. لأجل ذلك فإن رئيس المجلس لم يتردد في تحذير رئيس الحكومة من أن "الخلط بين أيديولوجيتين متناقضتين سوف يقود البلاد إلى الفوضى وإلى الشلل الاقتصادي"[3]، وكان هذا هو أيضا، موقف السيد محمد خيضر الذي

كان عليه أن يصارع على جبهتين. فمن جهة كان يتصدى لرئيس الحكومة الذي صار يمنعه من تأدية مهامه كأمين عام لجبهة التحرير الوطني مسؤول على التحضير للمؤتمر الوطني، ومن جهة ثانية كان يرفض التوجه الاشتراكي على طريقة ابن بله قبل أن يتخذ المؤتمر قرارا في الموضوع.

لكن الرئيس ابن بله لم يعر أي اهتمام لتلك المواقف التي اتهمها بالرجعية والتخلف؛ وكان في ذلك، مدفوعا من طرف نفس العناصر التي تسببت في انحراف أيديولوجية الثورة ابتداء من الدورة التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الفترة ما بين 1959/12/13 و1960/01/18. تلكم العناصر هي التي، حسب السيد محمد خيضر، "حرضت على تجاوز سلطة الأمين العام للحزب وعلى تجريد المجلس الوطني التأسيسي من صلاحياته في وضع الدستور الجزائري"[4].

وفي هذا السياق، كتب السيد فرحات عباس "في طرابلس، كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد تلقى من فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا مشروع دستور؛ وعندما انتخب المجلس الوطني التأسيسي استلمت لجنة الدستور مشروعين آخرين أحدهما من طرف النواب ابن عبد الله وأوصديق والمهداوي والقنصلين ابن ديمراد وابن غزال، وثانيهما من طرفي شخصيا"[5].

وكان من المفروض أن يشرع النواب في المداولات العلنية حول هذه المشاريع، غير أن الحكومة تدخلت وأرجأت النقاش بحجة أنها بصدد إعداد مشروع آخر.

فالمشروع المذكور أعدته مجموعة من الإطارات المقربة من رئيس الحكومة والمنتمية إلى فكر سياسي غير فكر جبهة التحرير الوطني، ومن بين تلك الإطارات من لم يكن جزائريا على الإطلاق بل منهم من كان مدسوسا من طرف المخابرات الفرنسية. ورأى السيد محمد خيضر أنّ في هذه العملية اعتداء على صلاحياته وصلاحيات المكتب السياسي، ومن ثمة رفضها من أساسها، والتقى مع السيد فرحات عباس حيث طالب بان تعطى الحرية للمجلس الوطني التأسيسي، يمارس

مهامه المشروعة "لأن القواعد المناضلة لم تنظم بعد، ولان شرعية الحزب لا يمكن أن تصدر إلا عن مؤتمر وطني"[6] وبالإضافة إلى ذلك، فان المجلس الوطني التأسيسي منتخب باقتراح من قيادة جبهة التحرير الوطني وهو مشكل، كله، من مناضلين بل ومن إطارات برهنت، في الوقت المناسب، عن وعيها وتمسكها بالمصلحة الوطنية.

اعتبرت تصرفات السيد محمد خيضر في غير صالح الثورة، وبدأت المضايقات تستهدف كل مبادراته حتى انه تعرض، في نهاية شهر مارس 1963، إلى محاولة اغتيال نجا منها بأعجوبة لكنه فهم الرسالة واضطر لتقديم استقالته من الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني يوم 1963/04/17. وفي نفس الوقت، استقال السيد رابح بيطاط من رئاسة الحزب، وتصدى رئيس الحكومة للاستقالتين بتعيين السيد الحاج بن عله وزير للدولة ومكلفا بالمنظمات الوطنية في انتظار المؤتمر.

كان الجميع يعتقدون إن المؤتمر قادر على إيجاد حلول معقولة ودائمة للنزاعات القائمة بين الأشقاء المتصارعين واستعدادا لتلك المعركة إلا في الأفق نوع من التقارب بين رؤوس المعارضة والتقى كل من محمد خيضر وبلقاسم كريم في القاهرة لتنسيق الجهود وقصد التماس تدخل الرئيس جمال عبد الناصر للحد من جموح فرس الرئيس احمد بن بله[7].

لكن يبدو أن الرجلين اللذين كانا متشبعين بأيديولوجية حزب الشعب الجزائري واللذين أبديا كل الاستعداد لمحاربة الممارسات الشيوعية المتناقضة مع توجه ثورة نوفمبر، لم يتفقا على نقطة أساسية وهي عروبة الجزائر وإسلامها رغم أن السيد كريم كان، أثناء الأزمة البربرية، من المدافعين عليها والمتحمسين لها، ورغم انه أمر، سنة 1955، بإعدام بعض الثوار الذين لم يتخلوا عن نزعتهم البربرية.

ومن القاهرة التي لم يغادرها إلا في نهاية الأسبوع الأول من الشهر السابع، وجه السيد بلقاسم كريم رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الحكومة يذكره فيها بانحرافه عن فحوى الاتفاق المبرم يوم 1962/08/02[8] والذي كان قد ألح على ضرورة

تجنب الانزلاق في متاهة الدكتاتورية والحكم الفردي.. وبدلا من ذلك فان بناء قواعد الاقتصاد قد أسند إلى أجانب مرتزقة يدفعون به في اتجاه اشتراكي مزيف في الوقت الذي تهمش فيه الكفاءات الوطنية"[9].

وانتظر كبير مفاوضي إيفيان حوالي شهرين بعد توجيه رسالته ليعلن عن استقالته من المجلس الوطني التأسيسي؛ تبعه في ذلك السيد حسين آيت احمد لكن لأسباب أخرى.

فرئيس المنظمة الخاصة الأسبق كان، هو أيضا، مناهضا لرئيس الحكومة، وقد حاول بكل الوسائل تكوين معارضة قوية داخل المجلس الوطني التأسيسي، ولما لم يفلح فكر في إمكانية قلب نظام الحكم بالقوة وعرض المشروع على بلقاسم كريم الذي رفض الفكرة في أساسها خاصة وأنه لم يكن يطمئن لتوجه آيت احمد الاشتراكي؛ ومع ذلك نصحه بقوله: "إن حربك سابقة لأوانها، ثم إن التمركز بمنطقة القبائل سيعيد إلى الأذهان ما يسمى بالأزمة البربرية؛ وعليه يجب أن تنتظر، وان تعمل على توسيع شريحة المعارضين"[10]، غير أن السيد آيت أحمد لم يعر كثير اهتمام لتلك النصيحة وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر أوت ترأس، في عين الحمام، مهرجانا شعبيا ضخما ظهر فيه محاطا خاصة بالعقيد محند أولحاج وبعض نواب المجلس الوطني التأسيسي، وأعلن عن تأسيس "جبهة القوات الاشتراكية".

ومن غريب الأمور أن الحزب الشيوعي الجزائري أعلن - في الحين - عن وقوفه إلى جانب رئيس الحكومة ضد المولود الجديد وذلك بعد أن كان من المحرضين الأساسيين على تمرد السيد آيت أحمد. ووقعت المعارك الدامية بين وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات المتمردين التي يقودها العقيد محند أولحاج الذي أعلن الرئيس أحمد بن بله نفسه عن فصله من الجيش وتجريده من الرتبة العسكرية. وكان يمكن أن تتحول تلك الاشتباكات إلى حرب أهلية لو لم تندلع الحرب بين المغرب الأقصى والجزائر في الثالث من شهر أكتوبر 1963.

فهجوم القوات الملكية المغربية على حدود الجزائر الجنوبية واستعمالها الطائرات

والدبابات التي كان الجيش الوطني الشعبي لم يحصل عليها بعد، سمح للرئيس أحمد بن بله بالتوجه مباشرة إلى مختلف شرائح المجتمع الجزائري يدعوها إلى توحيد الصف ونسيان كل أنواع الخلافات من أجل التصدي للخطر الخارجي. وكان لذلك النداء صداه فيما يسمى بمنطقة القبائل حيث ما زالت آثار حرب التحرير الوطني ماثلة للعيان، فبادر العقيد محند أولحاج إلى جمع وحداته القتالية وبدون أدنى انتظار أو تفاوض انتقل إلى جبهات القتال؛ وبذلك وضع حدا لمأساة لا يدري أحد ماذا كان يمكن أن ينجر عنها وكيف كان يمكن أن تنتهي.

وإذا كانت "جبهة القوات الاشتراكية" فقدت وسيلتها العسكرية المنظمة، فإن السيد آيت أحمد لم يستسلم للأمر الواقع، وكعادته -عنيدا- ورغم تخلي مجموعة كبيرة من إطاراته الأساسية راح يعيد هيكلة تنظيمه، ويلجأ إلى حرب العصابات معتقدا أن ذلك يكفي لقلب النظام.

في ذلك الوقت، كان المجلس الوطني التأسيسي قد صادق على الدستور الجزائري الذي أعدته الحكومة ثم عرض على الاستفتاء الشعبي؛ وتم كذلك انتخاب رئيس الجمهورية الذي كان هو المرشح الوحيد. وقبل ذلك الوقت بقليل وقعت أحداث أخرى مؤلمة ومنذرة بإفلاس الدولة الجزائرية؛ نكتفي، هنا، بالإشارة فقط إلى مسألة الاعتقالات السياسية التي تكاثرت في ذلك السداسي الأول من عام 1963 وإلى استقالـــة السيد فرحـــات عبـــاس رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

1- الاعتقالات السياسية

مباشرة بعد تنصيب المجلس الوطني التأسيسي، أعلن السيد محمد بوضياف عن ميلاد "حزب الثورة الاشتراكية" من أجل التصدي لجبهة التحرير الوطني "التي لم تعد قادرة على تأدية دور الحزب الثوري بسبب تواطئها مع الرأسمالية العالمية"[11]. وفي شهر ماي 1963 نشر المذكور مشروع أرضية للتأكيد على أمر النظام الجديد في الجزائر "ليس ديموقراطيا ولا شعبيا ولا علاقة له بالاشتراكية، بل هو غطاء لاتفاقيات إيفيان التي هي تعبير عن الاستقلال المزيف"[12].

وعلى الرغم من أنّ حكومة الرئيس أحمد بن بله قد تبنت أهم المبادئ والمنطلقات الواردة في وثيقة "حزب الثورة الاشتراكية" فإنها - في ذات الوقت - قد قررت اللجوء إلى العنف لإخماد أنفاس المعارضة، وفي ذلك الوقت السياق وابتداء من مستهـــل شهـــر جوان 1963 بدأت الاعتقالات متتالية، ومستهدفة كل من يشتم فيه رائحة الانتماء إلى حزب السيد محمد بوضياف أو يشك في إخلاصه المطلق لرئيس الحكومة.

لم تكن تلك الاعتقالات جديّة، ولم يكن لها ما يبررها باستثناء الحزازات الشخصية والرغبة في الانفراد بالسلطة. فالسيد محمد بوضياف كان منذ البداية متمسكا بضرورة العمل على إلغاء الممارسات التي من شأنها تأييد حالة استغلال الإنسان للإنسان؛ ومن خلال قرارات مارس 1963، فإن الرئيس أحمد بن بله قد أُصبح معه في خندق واحد. لكن مستشاري هذا وذاك من الأجانب ومن المغامرين الفرنسيين بالذات [13] كانوا يريدون تحويل الجزائر إلى حقل تجارب ومنطلق لها نحو مختلف أنحاء العا لم.

وكانت هناك إرادات خيرة من أبناء الجزائر على غرار الرائد عبد المجيد كحل الراس[14]، حاولت بوسائل شتى تقريب وجهات النظر وإزالة الحواجز الوهمية التي كانت تمنع الرجلين من الالتقاء في قاطرة واحدة تكون قادرة على جر عربة الثورة وفق الاتجاه الذي رسمه نداء أول نوفمبر 1954. لكنها لم تنجح نظرا للأحكام المسبقة التي كانت لكل واحد منهما على الآخر، ويذكر السيد كحل الراس بهذا الصدد أنه قام بآخر محاولة في شهر أفريل سنة 1963 غير أنه لم يجد آذانا صاغية لدى السيد محمد بوضياف الذي التقى به مطولا في إقامة ولاية العاصمة ثم خرج من عنده "يائسا ومقتنعا بأن الرجل لا يبحث عن المصلحة الوطنية وهو أبعد ما يكون عن واقـــع الثورة التي يريد، فقط، التربع على أعلى هرم قيادتها"[15].

وكان شهر أفريل وماي من تلك السنة مسرحا لنشاط مكثف قامت به إطارات ومسؤولو حزب الثورة الاشتراكية؛ إذ تم خلالهما توزيع الوثائق الأساسية والمنشورات المنددة بسلوكات الحكومة ورئيسها والداعية إلى تمرد الجيش الوطني

الشعبي وإلى التعبئة الشعبية الشاملة من أجل قلب نظام الحكم واستبداله بآخر "يعتمد الصراع الطبقي قصد تشييد دولة عصرية وقوية"[16]. ونتيجة لذلك النشاط تضاعفت الاعتقالات العشوائية دون أي إجراء قانوني، الأمر الذي جعل مجموعة من النواب في مقدمتهم رئيس المجلس الوطني التأسيسي نفسه يستجوبون الحكومة ويطالبون بإطلاق سراح المعتقلين الذين كان من أبرزهم في ذلك الحين السادة: محمد بوضياف وموسى قبائلي وصالح بوبنبدر (صوت العرب).

وكان لابد من حرب الحدود ومن إقدام الجناح العسكري لجبهة القوات الاشتراكية على الانتقال بلا شرط ولا قيد إلى جبهات القتال، لكي تقدم الحكومة، في إطار المصالحة الوطنية، على إصدار عفو شامل وتتعهد بالشروع فورا في الإعداد لعقد المؤتمر الوطني الذي دعا إليه مؤتمر طرابلس للنظر في جميع القضايا العالقة ولتزويد البلاد بقيادة سياسية شرعية.

وكان يمكن أن تكون تلك بداية لإرجاع المياه إلى مجاريها وإحلال السلام المدني وإنقاذ قطار الثورة من الانحراف؛ لكن الحكومة لم تتعظ. وبدلا من إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية التحضير للمؤتمر، فإنها أسندت كل المسؤوليات للإطارات الموالية لها وكلفت مجموعة من المتمركسين بإعداد مشاريع النصوص الأساسية ثم راحت تقوم بما سمي في ذلك الوقت بالتطهير حتى تضمن الأغلبية الساحقة التي تسمح لها بتهميش الخصوم؛ ولكي تتمكن من كل ذلك وأمام ردود الفعل المختلفة، لجأت، مرة أخرى، إلى الاعتقالات التي سوف لن تستثني أحدًا ممن قد يحاول الانتقاد أو يتجرأ على رفض الإجراءات المعلنة.

2- استقالة السيد فرحات عباس

رأينا فيما سبق أن المجلس الوطني التأسيسي استلم ثلاثة مشاريع تهدف إلى تزويد الجزائر بدستور ديموقراطي شعبي، وقبل الشروع في مناقشتها أخطرته الحكومة بأنها

أعدت ثالثا، وطلبت تأجيل النظر في الموضوع؛ غير أن الحكومة بدلا من اتباع الطريق القانونية التي تقتضي عدم تعميم أي مشروع أو اقتراح قبل تقديمه رسميا إلى مكتب المجلس الوطني التأسيسي، فإنها طرحت مشروع الدستور الذي وضعته إلى مناقشة الإطارات الحزبية، والقواعد المناضلة في مختلف أنحاء البلاد.

إن هذا الأسلوب في العمل قد أثار غضب رئيس المجلس الوطني التأسيسي الذي احتج لدى رئيس الحكومة مدعما احتجاجه بكون ذلك يشكل اعتداء على المهمة التي أسندت للنواب، الذين يعبرون عن السيادة باعتبارهم يمثلون جماهير الشعب الجزائري هذا من جهة، وبكون الحزب لم يتكون بعد حتى يمكن اللجوء إلى إطاراته، وقواعده من جهة ثانية.

لم يكن هذا هو السبب الوحيد الذي دفع السيد فرحات عباس إلى الاستقالة، بل هناك أيضا وبدرجة أقوى، مسألة التوجه الاشتراكي، الذي جاء به مشروع الدستور الجديد والذي اكتنفه كثير من الغموض، خاصة وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية - عندما عالج الموضوع - أوصى بأن يكون ذلك في إطار احترام المبادئ الإسلامية.

لقد تطرق رئيس المجلس الوطني التأسيسي من خلال الرسالة التي وجهها إلى جميع النواب، يوم 1963/08/12، إلى هذه المسألة وأكد أنه "يؤمن بالاشتراكية الديمقراطية ذات الطابع الإنساني، ويرفض الاشتراكية العلمية الماركسية اللينينية"[17]. وبتعبير أوضح أشار السيد فرحات عباس إلى ضرورة أن تأخذ الاشتراكية في الاعتبار واقع الشعب الجزائري المسلم الذي هو "شعب صادق الإيمان وشديد الارتباط بالتقاليد العربية الإسلامية، وأبعد ما يكون عن الثورة البروليتارية.. وعليه يجب أن تبقى الجزائر في حدود الحياد الإيجابي الذي قرره مؤتمر طرابلس وأن تحافظ على علاقاتها الجيدة مع أصدقائها في الشرق والغرب"[18].

ولم يرفض السيد فرحات عباس الاشتراكية العلمية فقط، بل وقف كذلك ضد النظام الرئاسي الذي، جاء به مشروع الدستور الجديد، والذي "يجعل رئيس الجمهورية، ورئيس الدولة، ورئيس الحكومة ورئيس الحزب شخصا واحدا؛

ويجهض الديموقراطية في أساسهـــا، إذ يلغي كل حـــوار بين السلطتيـــن التشريعية والتنفيذية"[19].

انطلاقا من كل ما تقدم، لأنه كان مقتنعا بأن جمع كل السلط في يدي شخص واحد يتناقض مع شعار الثورة القائل "بالشعب وللشعب" ولن يترتب عنه سوى تخلف الدولة وانتشار الفوضى، وتلاحق الانقلابات، فإنه قرر - بمحض إرادته - الاستقالة من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي بعد أن لاحظ الآتي:" إن الحكومة لم تجمع المؤتمر وكانت قادرة على ذلك وإنها لم تجر الانتخابات البلدية وكان عليها أن تفعل ذلك. ولم تسمح بمناقشـــة الدستور مناقشة حرة وكان عليها أيضا أن تفعل ذلك"[20].

ففي هذه الأجواء المشحونة بالضغائـــن والأحقاد والمليئـــة بالتناقضـــات ومختلف أنواع اللامعقـــول، والمتميزة بالفوضى والاضطراب وانعدام الأمن والاستقرار، أعطيت الإشارة الخضراء لتكوين اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، وأطلقت نفس الأيادي الماركسية تعبث من جديد بالنصوص الأساسية للثورة.

ومرة أخرى تكونت لجنة صياغة مشروع المجتمع تحت إشراف أهم العناصر الماركسية التي كانت هي أساس الانحرافات الأيديولوجية الأولى. ورغم مقاومة العناصر الوطنية، صادق المؤتمر الذي أنهى أشغاله في اليوم الواحد والعشرين من شهر أفريل سنة أربع وستين وتسعمائة وألف على ميثاق الجزائر الذي اعتبر تعميقا لبرنامج طرابلس، ومرجعا إيديولوجيا وحيدا للثورة الجزائرية.

إن المؤتمرين الذين دامت أشغالهم ستة أيام قد حللوا أوضاع البلاد التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ثم صادقوا على عدد من المقررات، التي ظنوا أنها كفيلة بتقديم الحلول لكافة المشاكل المطروحة آنذاك. ومن أهم تلك المقررات: تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طلائعي في الحكم يسير وفقا لمبدأ المركزية الديمقراطية ويهدف إلى بناء الدولة الاشتراكية في الجزائر، وينتهج سياسة عدم

الانحياز الإيجابي ويعمل على تدعيم القضايا العادلة ومساندة حركات تحرير الشعوب المناضلة في العالم أجمع.

إن تحويل جبهة التحرير إلى حزب طلائعي في مثل تلك الظروف يعتبر انقلابا سياسيا لا مبرر له خاصة وأن الحزب لا يمكن أن يكون في الحكم بإدارة موروثة عن الاستعمار، وإطارات مسيرين مكونين وفقا لبرامج استعمارية وبواسطة مكونين لا علاقة لهم بالأيديولوجية الثورية، وحتى العناصر التي تكونت في صفوف جبهة التحرير الوطني فإنها، في معظمها كي لا نقول في مجملها، ترفض بناء الدولة الاشتراكية، لأنها لم تنته بعد من إقامة الدولة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، التي حددها بيان أول نوفمبر كهدف رئيسي.

فالحزب الطلائعي بدون إمكانيات بشرية يظل حبرا على ورق، بل يتحول بالتدريج، إلى مجرد جهاز يوظف لخدمة الأغراض الشخصية ولمنع الشرائح الوطنية في المجتمع من التصدي بحزم وجد للقوات المناهضة للثورة.

قراءة فاحصة لميثاق الجزائر

وعندما نعود، اليوم، إلى ميثاق الجزائر نلحظ بكل سهولة أنه مليء بالمغالطات التاريخية، والتناقضات السياسية والطموحات اللامشروعة، غير أن كل ذلك لا يعني أنه خال من بعض التحاليل الصحيحة والمقررات الموضوعية التي تأخذ في الاعتبار الإمكانيات الحقيقية من أجل تغيير الواقع.

فالجزائر بلد عربي إسلامي. هذه حقيقة تضمنتها كل الوثائق الأساسية لجميع الأيديولوجيات الوطنية. لكن الذي يشكل مغالطة تاريخية هو تأكيد ميثاق الجزائر على أن الجماهير الجزائرية كانت عميقة الإيمان وأنها "قاومت بصلابة لتخليص الإسلام من كل الشوائب والخرافات التي شوهته أو خنقته، كما أنها لم تفتأ تناهض الدجالين الذين كانوا يريدون أن يجعلوا منه مذهبا للخشوع والتوكل، وتسعى لربطه بإرادتها في إنهاء استغلال الإنسان للإنسان"[21]. والواقع، أن الذي قام بهذا

الدور هم العلماء، سواء كأفراد منذ أن وضعت الحرب الإمبريالية الأولى أوزارها، أو كتنظيم بعد أن تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في اليوم الخامس من شهر ماي سنة واحدة وثلاثين وتسعمائة وألف. ولم يكن ذلك بالأمر الخافي على الذين صاغوا الميثاق، لكنهم كتبوا بعواطفهم فضيعوا على البلاد فرصة ثمينة كان يمكن أن تكون منطلقا لتحقيق مصالحة وطنية جديدة تعيد الثقة إلى شريحة واسعة من المجتمع الجزائري في تلك الظروف، التي كان أحوج ما يكون فيها إلى وحدة الصف، وتجاوز الحزازات السياسية.

فالاعتراف بدور العلماء في تخليص الإسلام من الشوائب التي علقت به وفي تحرير الإنسان الجزائري من المعتقدات الفاسدة كان من شأنه أن يقود إلى تقييم الإصلاح الديني في الجزائر، وهو إصلاح يختلف كلية عن الإصلاح الديني في المشرق العربي، وفي العالم الإسلامي عامة، وبعد التقييم الموضوعي، كان يمكن لأيديولوجية جبهة التحرير الوطني أن تخصص مكانة مرموقة للجانب الروحي الذي يستحيل بدونه التوصل إلى تعبئة جماهير الشعب الجزائري. لكن ميثاق الجزائر تعمد عدم الاعتراف بأهمية ذلك الدور، وراح ينسبه تعسفا لغير أصحابه حتى يهمش الإسلام ويمنع الفكر الإسلامي من الانتشار في جميع الأوساط المؤثرة في عمليات البناء والتشييد، وبذلك تعطى الأغلبية للنظام الاشتراكي في بناء الدولة[22].

ولقد أخطأ ميثاق الجزائر في تقديره، لأن تحييد العلماء وتهميش دورهم في إطار منظم، قد جعلهم يجنحون، شيئا فشيئا، إلى العمل السري دفاعا عن العقيدة وحماية لها من الاعتداءات التي تريد محاصرتها في المسجد وإبقائها مقصورة على العلاقة بين الإنسان وربه كما هو الأمر بالنسبة للديانات الأخرى، ووفاء لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل إقامة الدولة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية[23].

والمغالطة التاريخية الثانية تتمثل في التقرير بأن الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية قد تغلغل في أوساط الجماهير الشعبية، وحفز عملها، وحدد سلوكها وآفاقها[24]. وفي الحقيقة، فإن اندلاع الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر إنما كان من أجل التحرير الوطني الذي يشمل تحرير الأرض وتحرير الإنسان وهو أكثر قيمة من انتصــار المبــادئ الديمقراطية التي أراد ميثاق الجزائر أن يجعلها منطلقــا أساسيا لبناء الدولة الاشتراكية.

إن جبهة التحرير الوطني لم تقرر الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية ولكنها أعلنت عن ميلاد حركة جهادية دعت إليها جماهير الشعب من أجل استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة، وعلى هذا الأساس يجب على الدارس أن يتوقف عند الملاحظات التالية:

1- إنّ جماهير الشعب التي وجه إليها النداء لم تتجاوب معه منذ اللحظات الأولى، بل كان لابد من مرور وقت يتفاوت من حيث الطول بين منطقة وأخرى وحسب وعي الفئات الاجتماعية المختلفة[25]. وهناك شرائح واسعة من الشعب الجزائري قد ظلت موالية للنظام الاستعماري وتتعامل معه بكل ثقة إلى أن تأكدت من عجزه عن حمايتها ولاحظت أنه اعترف لجبهة التحرير الوطني بحق تقرير المصير على أساس الاستقلال الوطني. إن هذه الشرائح الواسعة جزء من الجماهير الشعبية ولا يمكن أن نقول أن المبادئ الديمقراطية قد تغلغلت إلى أوساطها أثناء فترة الكفاح المسلح وإلا أصبح الاستعمار هو داعية الحرية والديمقراطية.

2- إن الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية لا يكون إلاّ بعد استرجاع الاستقلال الوطني، ولذلك فإن جبهة التحرير الوطني لم تجعله من أهدافها الرئيسية أثناء فترة الكفاح المسلح، خاصة وأن متطلبــات الحرب كثيرا ما تتناقض مع الممارسة الديمقراطية.

3- لقد كانت السيادة الوطنية المغتصبة مبنية على مجموعة من الثوابت، أهمها الإسلام ولغة القرآن. وأنّ الكفاح من أجل استرجاعها يعني بالدرجة الأولى السعي

بجميع الوسائل لإعادة تأهيل تلك الثوابت، التي عملت السلطات الاستعمارية على تشويهها أو إلغائها تماما كما كان الأمر بالنسبة للغة العربية. وبدلا من أن يهتم ميثاق الجزائر بدين الجزائريين ولغتهم باعتبارهما أفضل وسيلة لتكوين الإنسان فإنه انطلق من النظرة الماركسية للديانات السنماوية، وراح يخطط لتهميش الإسلام، ولعزل اللغة العربية عن ميادين الإدارة والعلم والتكنولوجيا.

4- إن ميثاق الجزائر لم يزد عن تقليد الحلول النظرية التي أوجدتها الثورة الروسية لمشاكل المجتمع السوفياتي، ولو أن المشرفين على الصياغة لم يكونوا متشبعين بالفكر الماركسيَ دون غيره لانطلقوا في تحليلاتهم من الفكر السياسي الإسلامي ومن الواقع الجديد الذي أحدثته الثورة في الجزائر ثم أوجدوا نظاما للحكم مستقلا ومتطابقا مع المنطلقات الأيديولوجية لجبهة التحرير الوطني.

أما المغالطة التاريخية الثالثة فتتعلق بمجموعة من التفسيرات للمراحل التي قطعتها ثورة نوفمبر منذ اندلاعها. وهذه التفسيرات تبدأ مع برنامج طرابلس الذي أشار إلى أن وعي الجماهير قد جعل الثورة تتحول من ديمقراطية اجتماعية إلى ديمقراطية شعبية وأن هذه الأخيرة عبارة عن تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية[26].

إن برنامج طرابلس، قد جعل المبادئ الاشتراكية تحل محل المبادئ الإسلامية، ولقد فعل ذلك خلسة و لم يطلب رأي الجماهير الشعبية التي ما كانت لتوافق لو استشيرت. ثم جاء ميثاق الجزائر ليؤكد أن "الكفاح من أجل تدعيم الاستقلال والكفاح من أجل انتصار الخيار الاشتراكي لا انفصام بينهما، والفصل بينهما يعد تذويبا للدور القيادي لجماهير العمال والفلاحين"[27].

فبهذه الكيفية تجاهل ميثاق الجزائر المكانة التي ما فتئ الإسلام يحتلها في مسيرة الجزائر التاريخية، وكذلك الدور الحاسم الذي أداه في تشكيل الشخصية الوطنية أولا، وصيانتها ضد محاولات المسخ والتشويه ثانيا، وتمكينها في نهاية المطاف من أن تتحرك من جديد، لتقوض أركان الاستعمار وتؤكد الهوية الوطنية وتطلق العنان

لثورة أصيلة إسلامية الروح، عربية اللسان، وإنسانية المسعى.

إن الربط بين الكفاح من أجل تدعيم الاستقلال والكفاح من أجل انتصار الخيار الاشتراكي عمل نظري، ينطلق من دوغماتية عقيمة، ولا يأخذ في الاعتبار بعدين أساسيين لا بد منهما لكل حركة تريد أن تصل إلى مداها دون انحراف ولا جمود، وهما بعد الاستمرارية وبعد التجديد والإبداع.

وإذا كانت الاستمرارية تعني المحافظة على خيوط التواصل التي ظلت تنظم مسيرة الشعب الجزائري، فإن التجديد، والإبداع يعطيان للمسؤول والمناضل قدرة التحلي بالمرونة اللازمة لتكييف عملية الانتقال من المجال النظري إلى دائرة الفعل حسب الظروف والإمكانيات التي تتحكم في تشكيل الواقع.

وهناك مغالطة تاريخية رابعة وتتمثل في اعتبار ميثاق الجزائر أن البؤس المدقع الذي كانت تعيش فيه الأغلبية الساحقة من الفلاحين والعمال كاف لجعل هذه الأخيرة "تناضل من أجل تحويل المجتمع تحويلا جذريا"[28]. في اتجاه البناء الاشتراكي. ولو كان هذا الادعاء صحيحا لما انتظرت الجزائر سنة أربع وخمسين لإشعال فتيل الثورة ولما لاقت في فترتها الأولى تلك الصعوبات الكبيرة في جعل جماهير الشعب تقبل فكرة التغيير وتساهم بأشكال مختلفة في الكفاح المسلح.

ويزعم ميثاق الجزائر، أيضا، أن التسيير الذاتي الذي لجأت إليه الثورة الجزائرية في العام الأول بعد استرجاع الاستقلال هو تعبير عن إرادة الفئات الكادحة في البلاد في الصعود إلى المسرح السياسي الاقتصادي وفي أن تتشكل كقوة قيادية. وهذا التعبير يدل، مرة أخرى، على أن الذين تولوا صياغة ميثاق الجزائر لم يكونوا يعرفون الواقع الجزائري، لأن التسيير الذاتي في الواقع لم يكن نتيجة تخطيط مدروس، ولكنه فرض على السلطات الجزائرية الفتية بسبب رحيل الجالية الأوربية التي كانت تمتلك وسائل الإنتاج وفي مقدمتها المساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة، ولكي لا تبقى تلك الوسائل مهملة، وحتى تتم عمليات الحرث والبذر في خريف تلك السنة أعطيت الإشارة الخضراء إلى الفلاحين والعمـــال فانتظموا في

لجان للتسيير الذاتي ثم جـاءت قرارات مارس سنة ثلاث وستين وتسعمـائة وألف لتجعل من المبادرة إجراءا رسميا[29].

إن لجان التسيير الذاتي لم تكن كما توهم المنظرون الماركسيون استمرارية للثورة ولا واحدة من الخاصيات الرئيسية للانفتاح نحو الاشتراكية، لكنها كانت ضرورة حتمية، وكانت من البداية مبنية على أسس غير سليمة لأن تركيبتها البشرية لم تكن لتساعد على تحويلها إلى أداة ثورية، ذلك أن أعضاء لجان التسيير لم يكونوا سوى نفس العمال، والفلاحين الذين ظلوا في معظمهم أوفياء للكولون الذين كانوا يستغلون الجزائر. وإذا كانت جبهة التحرير الوطني لم تتمكن، طيلة سنوات الكفاح المسلح من فصلهم نهائيا عن مستغليهم، ومؤيدي السيطرة الأجنبية في بلادهم، فإنّه من المستحيل على قرارات مارس الارتجالية أن تحولهم إلى قوة قيادية.

وإلى جانب هذه المغالطات التاريخية، وغيرها هناك التناقضات السياسية التي لم تفطن إليها لجنة صياغة ميثاق الجزائر والتي سوف تكون هي أساس جزء من الانحرافات التي وقعت فيه إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، والتي شكلت، بالتدريج واحدا من العراقيل الرئيسية، التي منعت الثورة من التقدم في انتظار إجهاضها. ومن جملة هذه التناقضات مايلي:

1- إن ميثاق الجزائر، عندما يتحدث عن بنية المجتمع واتجاهه، يذكر أن "نواة بورجوازية أكثر أهمية قد تشكلت في نهاية مائة وثلاثين سنة من الاستعمار، من كبار التجار وبالأخص من كبار ومتوسطي ملاك الأراضي، ولم تكن الفئات البورجوازية بمعناها الحقيقي تتجاوز 2.5% من عدد السكان العاملين"[30] ويرى أن هذه البورجوازية كانت مؤثرة في الميدان الاقتصادي، "وكان لها نفوذ إيديولوجي وثقافي، وسياسي في أوساط العمال والفلاحين"[31]. إن هذا الكلام يتناقض في جوهره مع ما ورد في الباب الخاص بالأسس الأيديولوجية للثورة الجزائرية، والذي جاء فيه "إن الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية قد تغلغل بين الجماهير وحفز عملها وحدد سلوكها وآفاقها ومن خلال المقاومة المسلحة ضد الإمبريالية

الفرنسية أصبحت الجماهير واعية بقوتها وقدرتها على حل مشاكلها بنفسها"[32]. فإذا كان الأمر قد وصل*فعلا إلى هذا الحد، فإن تأثير البورجوازية يصبح غير ذي بال خاصة وأن التحليل يتعلق بفترة زمنية واحدة هي نهاية النظام الاستعماري.

2- إن ميثاق الجزائر يؤكد على ضرورة إبراز الديمقراطية الاشتراكية بواسطة الإدارة الفعالة التي تراقبها الجماهير، وفي نفس الوقت يعترف أن الدولة الجزائرية " احتفظت بالهياكل الإدارية، التي أقامها الاستعمار، من أجل تأطير اقتصاد ليبرالي تترك فيه الوظيفة الاقتصادية لمالكي وسائل الإنتاج، والمقاولين، ومثقفي المهن الحرة"[33].

وإذا كان ميثاق الجزائر يعترف للبورجوازية، على ضآلة نسبتها، بتأثيرها البالغ إيديولوجيا وسياسيا وثقافيا في أوساط الجماهير الشعبية، فكيف يمكن التصديق بأن هذه الأخيرة سوف تتمكن من مراقبة الإدارة التي أنشئت في أساسها لتكون أداة مناهضة للسياسة الاشتراكية.

3- يرى ميثاق الجزائر أن إبراز الديمقراطية الاشتراكية يكون، كذلك "بواسطة هيآت شعبية حميمة تسير البلديات ديمقراطيا"[34]. لكن هذه الهيآت الشعبية مدعوة لتأدية دورها إلى استعمال "البيروقراطية الإدارية التي تشكل أكبر خطر على التطور الاشتراكي، والديمقراطي للثورة"[35]، وذلك بوصفها قوة اجتماعية سهر الاستعمار على تكوينها لتأييد سيطرته وللقيام بدور اقتصادي يتلاءم فقط مع مصالحه.

4- يؤكد ميثاق الجزائر أنّ "الجماهير الكادحة في المدن والأرياف قادرة على قهر الصعوبات الناشئة عن مقاومة وتخريب القوى المناهضة للاشتراكية"[36]. ومما لا شك فيه أن هذا التأكيد يعبر عن مدى الوعي الذي تتحلى به تلك الجماهير لتكون في مستوى المهمة المسطورة لها. لكنّ الميثاق يذكر في نفس الصفحة "أن الكفاح من أجل انتصار الاشتراكية لا يجري بطريقة منسجمة، وأن التناقضات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية ناجمة عن المستوى المنخفض للقوى الإنتاجية وتأخر

الوعي الاجتماعي للعمال والتشويهات البيروقراطية لجهاز الدولة وضعف تمركز النقابات والحزب"[37]. فكيف يمكن للجماهير الكادحة أن تقهر الصعوبات وهي تعاني من تأخر الوعي الاجتماعي ومن التشويهـــات البيروقراطية التي يقوم بها جهاز الدولة.

5- إن ميثاق الجزائر يجعل في مرتبة واحدة الحزب، والحكم الثوري في الجزائر، وإذا كان الحزب معرفا بواسطة نظامه الداخلي، وقانونه الأساسي، ومن خلال مشروع المجتمع الذي يعمل على تجسيده على أرض الواقع، فان الميثاق اكتفى بالنسبة للحكم الثوري بقوله: "إنه المدافع عن مصالح الفئات الكادحة المشكلة لقواعده الاجتماعية، ولذلك فهو لا بد أن يصطدم بالفئات ذات الامتيازات التي تضم من جهة أولئك الذين يملكـــون وسائل الإنتاج ومن جهة ثانيـــة البورجوازية البيروقراطية"[38].

فإذا كانت الفئات الكادحة هي القواعد الاجتماعية للحكم الثوري، فما هي القواعد الاجتماعية لحزب جبهة التحرير الوطني الذي تنص المادة الثانية من نظامه الداخلي على أنه "يستمد قوته من الجماهير الفلاحية والجماهير العاملة ومن المثقفين الثوريين، وهو قائد الشعب في المعركة من أجل الاستقلال التام والاشتراكية والديمقراطيـــة ومن أجل السلـــم الذي هو مربوط بمقتضيـــات تحرير الشعوب"[39].

وبالإضافة إلى هذه المغالطات التاريخية والتناقضات السياسية، فان ميثاق الجزائر قد عبر عن طموحات غير مشروعة لأنها طموحات لجنة صياغته لا غير، ولأنه يدعو لتحقيقها إلى اعتماد أداة لم يوفق في تعريفها بالوضوح اللازم.

أما عن الطموحات اللامشروعة فان الميثاق يذكر أن الشعب الجزائري "وجد نفسه قبيل الاستقلال وبعد حرب تحريرية طويلة مدعوا إلى اختيار النظام الأنسب لخصائصه من أجل تنظيم حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبما أن ثورتنا كانت، منذ ميلادها، ديمقراطية، وشعبية بأوسع معاني الكلمة، فان الجماهير

الكادحة قد فتحت الطريق الموصلة إلى بناء مجتمع قائم على المبادئ الاشتراكية"[40]. ولذلك، فان هذا المؤتمر الأول للحزب "يجب أن يكون أول نوفمبر جديد، أول نوفمبر الاشتراكية:[41].

كل هذه التنصيصات غير صحيحة، لأن الشعب لم يشترك في عملية اختيار النظام الأنسب لتنظيم حياته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، ولأن إقرار الثورة الاشتراكية لم ينطلق من تحليل معمق للواقع الذي كان عليه الشعب الجزائري، ولا من تقييم موضوعي لمختلف المراحل التي قطعتها ثورة أول نوفمبر.

وأما عن الأداة التي لا بد منها لانتصار الثورة الاشتراكية في الجزائر، فإنّ ميثاق الجزائر يحصرها في حزب جبهة التحرير الوطني الذي ينبغي أن يكون طلائعيا ومشكلا من تركيبة اجتماعية قوامها الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون.

وإذا كان هناك اختلاف في التسمية بين الحزب في برنامج طرابلس، وفي ميثاق الجزائر، إذ الأول جماهيري، والثاني طلائعي، فإنّ التركيبة الاجتماعية لم تتغير وفي ذلك أكبر دليل على عدم جدية المنظرين. وسوف نرى أن عدم الحسم في مثل هذه الموضوعات الهامة هو الذي سيمنع حزب جبهة التحرير الوطني من تأدية دوره على الوجه الأكمل، وهو الذي سيؤدي به إلى التحول شيئا فشيئا إلى جهاز إداري تابع للإدارة في أحسن الحالات.

وبعد اختتام المؤتمر الأول للحزب، ودراسة مختلف اللوائح، والمقررات الصادرة عنه، يحق لنا القول: إن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني قد جمّدت عمليا غداة استرجاع البلاد سيادتها الوطنية، وأن الجزائر قد انطلقت في عملية البناء بأيديولوجية جديدة هي نظريا الأيديولوجية الاشتراكية.

تآكل السلطة وانهيار النظام

لقد أضاع الرئيس أحمد بن بلةَ ومعه الجزائر قاطبةً فرصة تحقيق المصالحة الوطنية من خلال المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني، فبدلا من اشتراك كل الإطارات الفاعلة في أشغال المؤتمر، وإرساء قواعد الديموقراطية الحق، تعمد تهميش كبار المسؤولين أمثال السادة فرحات عباس وابن يوسف بن خده ومحمد بوضياف ومحمد خيضر، وصالح بوبنيدر الذين لم تعط لهم فرصة المشاركة لا في تحضير النصوص، ولا في اختيار المؤتمرين الذين جاءوا مشتتين وموزعين على كتل متناقضة.

فهناك ممثلو اتحادية الجزائر الكبرى، الذين كانوا ينعتون بالتقدميين، وقد ساهموا بفعالية في إعداد ميثاق الجزائر، وكانوا يسعون بصدق إلى بناء حزب حقيقي إيمانا منهم بأن التشكيلة السياسية القوية ضرورية لتنظيم جماهير الشعب، وتوعيتها وكذلك للتخطيط والتوجيه والرقابة والتنسيق. ومن جهة أخرى، كانت هذه الكتلة تدعو إلى أن يبقى الجيش في ثكناته مستعدا فقط لتأدية واجبه الأساسي المتمثل في حماية الحدود والدفاع عن مكتسبات الثورة ومؤسسات الدولة. وهناك كتلة العقيد محمد شعباني التي كانت تؤمن برسالة جبهة التحرير الوطني، لكنها كانت في نفس الوقت تدعو فيه إلى توفير كل الشروط اللازمة لبناء حزب قوي بإيديولوجيته وبمناضليه، تنادي بضرورة تطهير صفوف الجيش الوطني الشعبي من بعض الضباط الجزائريين الذين قدموا من الجيش الاستعماري و لم يشاركوا، فعليا، في معركة التحرير. ثم هناك الكتلة التي تسمى "فريق وجدة" والمكونة أساسا من قدماء قيادة الأركان العامة والضباط الذين كانوا يعيشون في محيطها الضيق سواء على الحدود الشرقية أو الغربية. لقد كانت هذه الكتلة ترى أن الحزب غير ضروري وترفع شعار "فرقة من الجنود خير من خلية حزبية" وتدعو، كذلك، إلى دعم الإدارة والاعتماد عليها في تنظيم جماهير الشعب، وتسيير شؤونها. وأخيرا

هناك كتلة رئيس الحكومة، التي جاءت إلى المؤتمر من أجل السلطة فقط، والتي سرعان ما وجدت نفسها في خندق واحد مع الكتلتين الأولى والثانية الأمر الذي جعل "فريق وجده"، وفي مقدمته العقيد هواري بومدين يقدم استقالة جماعية من جميع مناصب المسؤولية في اليوم الأول من انعقاد المؤتمر.

كانت تلك فرصة لا تعوض بالنسبة للرئيس أحمد بن بله، لكن ضيعها عندما رفض الاستقالة وقدم تنازلات مجانية[42] للفريق المذكور الذي انتبه فجأة إلى أنه ارتكب خطأ قاتلا فراح يتقرب من رئيس الحكومة ويبدي استعداده للتعامل معه في إطار المقررات التي صادق عليها المؤتمر. وحول هذه المسألة علق السيد حسين زهوان بقوله: "لقد استطعنا أن نهزم فريق وجده، وكان بإمكان ابن بله أن يتخلص منه نهائيا"[43].

وفرصة أخرى ضيعها الرئيس أحمد بن بله عندما لم يحقق المصالحة الوطنية التي كانت في متناوله، وترك طاقات وطنية حية، وفاعلة تلجأ إلى المعارضة السلبية خارج البلاد وداخلها. وهناك خطأ أخر ارتكبه الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني حينما جمع كل السلط بين يديه، ولم يعمل على توحيد الكتل المشار إليها أعلاه، أو منعا من التنافس، والتناحر على الأقل.

لقد كان رئيس الجمهورية، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني يعتقد أنّ في تصارع الكتل قوة له، إذ يستطيع أن يكون دائما الملاذ للجميع والحكم بينهم، لكن "فريق وجده" سرعان ما تفطن للحيلة، ولما كان يعلم أن إمكانياته، في ذلك الوقت لا تسمح له بالتغيير فإنه اختار طريقة المقاومة السلبية التي تؤدي إلى عرقلة المشاريع، وتعميم التعفن في انتظار الفرصة المناسبة خاصة وأنه كان يتحكم في أكثر القطاعات حيوية، وهي الدفاع الوطني، والداخلية، والخارجية، والتربية والتوجيه الوطني.

كانت تلك هي صورة الوضع السياسي في الجزائر عندما أنهى المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني أشغاله يوم 1964/04/21. ونؤكد هنا أن المؤتمر لم يكن لجبهة التحرير الوطني كما كان منتظرا؛ لأنه لم يخص من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولم يكن جامعا لسائر الاتجاهات السياسية، التي كانت تتشكل منها جبهة التحرير الوطني أثناء فترة الكفاح المسلح من جهة، ولأنه أعلن عن ميلاد حزب طلائعي، يختلف في توجهاته، ومنطلقاته الفكرية، والإيديولوجية اختلافا كليا عن جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية.

وبعد انتهاء أشغال المؤتمر ظلت المشاورات قائمة مدة شهرين كاملين قبل الاتفاق على تكوين اللجان التي ورد ذكرها في النصوص الأساسية، ثم كانت العطلة الصيفية التي تميزت بأحداث خطيرة تأتي في مقدمتها انتفاضة العقيد محمد شعباني الذي رفض تسليم الجيش في الولاية السادسة للنقيب بوتله ليعيد هيكلته على طريقة جيش الحدود.

لقد كان العقيد محمد شعباني من العناصر الأساسية التي ساهمت في تمكين مجموعة تلمسان من الاستيلاء على السلطة، ويبدو أن موقفه ذلك إنما كان نتيجة ثقتة اللامتناهية في شخص السيد محمد خيضر الذي عرف كيف يقنعه بأن أحمد بن بله هو أكثر القادة قدرة على احتواء الأزمة وتسيير البلاد في تلك المرحلة الصعبة. وبالإضافة إلى مجهودات السيد محمد خيضر كانت هناك مسألة التوجه العروبي الإسلامي الذي كان السيد أحمد بن بله يرفع شعاره ظاهريا على الأقل والذي كان يومها، يشكل أهم شيء بالنسبة للعقيد الشاب.

وحينما ساء الوضع بين الرئيس أحمد بن بله، والسيد محمد خيضر الذي كان أكثر المسؤولين إخلاصا له أيقن العقيد شعباني أن المثل العليا التي كان يجاهد من أجلها قد تركت المكان للانتهازية السياسية في تحديد العلاقات بين قادة الاستفتاء، ثم ازداد يقينه عندما رأى رئيس الجمهورية يَعدهُ بقيادة الأركان العامة وبدون

سابق إنذار يتراجع عن الوعد ويسند المنصب للعقيد الطاهر الزبيري، وفي نفس الوقت يَغُضُّ الطرف عن تعيين النقيب بوتله للقيام بالمهمة المشار إليها أعلاه.

كانت هذه جزء من الأسباب التي قادت إلى انتفاضة العقيد محمد شعباني لكنّ السيد فرحات عباس يرى أن السبب الرئيسي إنما يكمن في رفض "تلميذ ابن باديس[44] المساهمة في خيانة الإسلام"[45]. أما السيد محمد حربي الذي كان أحد المساعدين المقربين للسيد حسين زهوان في ذلك الوقت فيقول: "إن العقيد شعباني قد انشق عندما تأكد أن ابن بله يعمل على تهميشه"[46].

ومهما يكن من أمر، فإن العقيد محمد شعباني قد دفع ثمن إخلاصه للوطن ووقع ضحية التنافس بين رئيس الجمهورية ووزير الدفاع. فالصحيفة آنيافرنكوس تذكر أن ابن بله هو الذي حرض العقيد شعباني على عدم الاعتراف بأوامر وزير الدفاع القاضية بتنحيته عن قيادة الولاية التاريخية وإلحاقه بقيادة الأركان التي كان يرأسها العقيد الطاهر الزبيري. وحينما وقع ما وقع وألقي عليه القبض تقول نفس الصحيفة "أن رئيس الجمهورية هو الذي حث على تنفيذ الحكم بالإعدام رغم معارضة العقيد هواري بومدين"[47].

تقريبا في نفس الوقت، قام الجيش الوطني الشعبي بتمشيط منطقة القبائل، وفي الثامن عشر من شهر أكتوبر ألقي القبض على زعيم جبهة القوى الاشتراكية السيد حسين آيت أحمد، الذي مثل بسرعة أمام محكمة عسكرية مثل العقيد محمد شعباني، ومثله أيضا حكم عليه بالإعدام لكن رئيس الجمهورية تدخل وعفى عنه بمناسبة مرور عام على المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني أي قبل الانقلاب بحوالي شهرين.

لم يكن التاسع عشر جوان حدثا منعزلا، بلْ هو نتاج عام كامل من تآمر الطرفين بعضهما على بعض. ففريق وجده الذي جانب التهميش المطلق أثناء المؤتمر تفطن إلى أن بناء حزب قوي سوف يدعم جناح رئيس الجمهورية، ويعيد الجيش الوطني الشعبي إلى ثكناته يقوم فقط بدوره الدفاعي، لأجل ذلك، فانه قرر ومؤقتا

الانزواء والعمل بشتى الوسائل على تعفن الوضع، وخلق التناقضات الداخلية وتشجيع التنافس على السلطة بين مختلف الاتجاهات السياسية، المتعايشة داخل المكتب السياسي بسائر لجانه، وفي دواليب الدولة بصفة عامة.

ومن جهة أخرى، فان رئيس الجمهورية، الأمين العام للحزب الذي كان يخشى قوة الجيش الوطني الشعبي قد لجأ إلى اتخاذ إجراءات كان يعتقد أنها كفيلة بحمايته وبإضعاف خصومه في آن واحد.

هكذا قرر رئيس الجمهورية في ديسمبر 1964 أن يجمع بين يديه بالإضافة إلى رئاسة الحكومة، والأمانة العامة للحزب كلا من الداخلية، والمالية، والتخطيط والإعلام. لم ينتبه إلى أن حشد كل هذه المهام في مكتب واحد يفقدها كل فعالية والتدريج يهمش دورها، ويحولها إلى عالة وإلى سلاح يستعمل ضده حينما يحين الوقت. وفي مجال آخر، ولكي يواجه قوة الجيش الوطني الشعبي، عند الحاجة، قرر إنشاء ما يسمى بالميليشيا الشعبية، لكنه أخطأ عندما أسند مسئوليتها إلى واحد من الضباط الأوفياء لوزير الدفاع، وهو الرائد محمود قنز، وعندما حاول أن يجعل منها تنظيما مستقلا عن حزب جبهة التحرير الوطني. وبذلك الخطأ المزدوج وضع تلك الآلة الجهنمية بين يدي خصمه يوظفها بذكاء لتنفيذ خطته. وإلى جانب الميليشيا الشعبية، أنشأ رئيس الحكومة شرطة موازية تخضع له مباشرة وتقوم هي أيضا، بأعمال قمعية فوق كل قانون.

في هذه الأجواء التي يصعب وصفها تكاثرت الاعتقالات السياسية التي كان يذهب ضحيتها مسؤولون مختلفة قناعاتهم السياسية لكن إخلاصهم للوطن لا تشوبه شائبة. فمن أبرز أولائك المعتدى عليهم تجدر الإشارة إلى السادة: فرحات عباس، ابراهيم مزهودي، أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الرحمن فارس، العربي بالرجم (المعروف بالرائد العربي الميلي)، عمار بن تومي، صالح بوبنيدر، مصطفى لكحل، وغيرهم، وممن كانوا يسجنون بدون تهمة ولامحاكمة.

بهذه الطريقة في الحكم كرس رئيس الجمهورية عدم الاستقرار في البلاد، وأعدم الثقة في صفوف الإطارات، والمسؤولين الذين أصبحوا يخشون الاعتقال في كل لحظة، ومن ثمة صاروا ينفقون جل طاقاتهم في البحث عن المخارج المحتملة عندما تداهم الشرطة بيوتهم أو مكاتبهم وبهذه الطريقة، أيضا، تدعمت صفوف المعارضة في داخلها وخارجها، وأعطيت لفريق وجده فرصة لا تعوض لاستغلال حالات الغضب والسخط لتحضير أجواء الانقلاب خاصة وأن كل القرارات المتعلقة بتنظيم الحزب وتكوين مناضليه و....... إطاراته قد ظلت معطلة بفعل الممارسات الاستبدادية المشار إليها أعلاه، وبدأت الإشاعات تجتاح الشارع والمحلات العمومية قبل أن تنتقل إلى الإدارة تعرقل سيرها وتشل نشاطها.

وأمام كل تلك التحولات، وبينما كان رئيس الجمهورية يتميز موقفه بالسلبية المطلقة واللامبالاة الممتزجة باللاوعي واللاشعور، كان وزير الدفاع يضاعف من الاتصالات بالمسؤولين الفاعلين في الجيش وفي الحزب، وتمكن في ظرف يمتد على بضعة شهور فقط من تعبئة الطاقات التي يحتاج إليها لأحداث التغيير الذي أحاطه بكثير من السرية وأطلق عليه تسمية "التصحيح الثوري" والذي وقع ليلة التاسع عشر جوان سنة 1965 وهو موضوع الجزء الرابع من كتابنا هذا.

الهوامـــش

1 - Abbas (Ferhat), l'indépendance confisquée Paris1 1984, p 59

2- نفس المصدر

3- نفس المصدر

4- مقابلة أجريتها، باسم جريدة الشعب مع السيد محمد خيضر يوم 1963/02/12، لكن الجريدة فضلت، يومها، عدم النشر خوفا من القمع.

5– فرحات عباس، ص.63.

6- محمد خيضر، نفس المقابلة.

7- Hamdani (Amar), Krim Belkacem, le lion des djebels, Alger 1993, p268 •

8- تم هذا الاتفاق بمبادرة من السيد محمد خيضر ووقع التصريح به في فندق أليتي بحضور: محمد بوضياف، بلقاسم كريم، رابح بيطاط ومحند أولحاج. وتضمن إعادة النظر في المكتب السياسي الذي عليه فقط أن ينظم الانتخابات البلدية قبل نهاية أوت 1962 ويعقد الدورة العادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل الاستعداد للمؤتمر الوطني.

9- حمداني، ص 268 وما بعدها.

10- نفس المصدر،ص.270.

11- يأتي في مقدمتهـــم الســـادة: علي يحي عبد النـــور، مراد أوصديق وبوزيدة أرزقي1.

12- Buy (françois), la République Algérienne démocratique et populaire, Pars 1965, p 63

13- نفس المصدر، ص..64.

14- كانت العناصر المحيطة بالرئيس أحمد بن بله تسمى بالأرجل الحمراء، ويأتي في مقدمتهم Bourges Hervé. أما من بين النشطين إلى جانب السيد محمد بوضياف فتجدر الإشارة إلى Jean Claude Bessis وMonique Chadly.

15- من مواليد وادي زناتي سنة 1930. درس بالمعهد الكتاني في قسنطينة وانخرط مبكرا في صفوف حزب الشعب الجزائري وعندما اندلعت الثورة في نوفمبر سنة 1954 كان من المتطوعين الأوائل. عرف الشهيد زيغود وكان من مساعديه المقربين. ارتقى سلم المسؤوليات عن جدارة حتى أصبح سنة 1958 رائد وظل عضوا بقيادة الولاية الثانية إلى غاية عام 1962. رفض الانقلاب الذي تعرضت ل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتعرض إلى مضايقــات كثيرة سواء في عهد الرئيس أحمــد بن بله أو الرئيس هواري بومدين الذي كــان يعرفه حق المعرفة منذ وقت الــدراسة في قسنطينة.

16- لقاء أجريناه مع الرائد كحل الراس يوم 1998/04/15.

17- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ص64.

18- فرحات عباس، ص68.

19- نفس المصدر ص69 وما بعدها.

20- نفس المصدر، ص70.

21- نفس المصدر، ص73.

22- جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 16-12 أفريل 1964، الجزائر 1965، ص35.

23- عباس (فرحات) الاستقلال المصادر، ص124 يقول السيد عباس: فيما يخصني، آمل أن تتخلى الجزائر عن النهج الاشتراكي حتى تتمكن من أن تستعيد شخصيتها وتبني من جديد وحدتها الروحية والاقتصادية والاجتماعية. وسوف يكون ذلك من أفضل الحلول لأنه يتلاءم مع مفهومنا للمغرب الموحد كما وضعت معالمه ندوتنا طنجة وتونس سنة 1958.

24- أنظر الملحق رقم08.

25- جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، ص36.

26- عباس (فرحات) الاستقلال المصادر، ص 31 وما بعدها.

27- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 ص 71

28- ميثاق الجزائر، ص 36

29- نفس المصدر، ص 40

30- Benamrane (Djillali) Agriculture et développement en Algérie, SNED, Alger 1980, p101 et suivantes.

31- نفس المصدر، ص 38

32- نفس المصدر، ص 39

33- نفس المصدر، ص36

34- نفس المصدر، ص 39

35- نفس المصدر، ص 41

36- نفس المصدر.

37- نفس المصدر، ص 42

38- نفس المصدر، ص 43

39- نفس المصدر، ص 41

40- نفس المصدر، ص 121

41- نفس المصدر، ص 14

42- نفس المصدر، ص 171

43- تتمثل هذه التنازلات في وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والتربية والتوجيه وأجهزة الأمن.

44- زهوان (حسين)، "استجواب حول الحركة الوطنية الجزائرية" سؤال، العدد الأول، ديسمبر 1981، ص 113

45- فالعقيد محمد شعباني من تلاميذ معهد الشيخ عبد الحميد بن باديس التابع لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والذي تخرجت منه أعداد كبيرة من إطارات الجزائر المستقلة.

46- عباس، نفس المصدر، ص 97

47- Harbi (Mohammed), l'Algérie et son destin, Paris 1992, p.182



الفصل الخامس

· تجذر الانحراف الأيديولوجي
المنافذ الاستعمارية
التسابق إلى السلطة
مواجهة الأوضاع الموروثة عن الاستعمار
الانزلاق نحو الحكم الفردي

المنافذ الاستعمارية

لقد تعرضنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب، إلى تقييم الانتصارات، التي حققها اتفاقيات إيفيان بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، وذكرنا إنّ الأهداف التي سطرتها هذه الأخيرة أنجزت في مجملها. وإذا كان المتفاوضون الفرنسيون لم يتمكنوا من المس بسلامة التراب الوطني، ووحدة الشعب الجزائري رغم محاولاتهم المتعددة وإمكانياتهم المتنوعة فإنهم توصلوا، في نهاية الأمر إلى فتح بعض المنافذ؛ لإرساء قواعد الاستعمار الجديد، ومنع الثورة من التواصل في الطريق المؤدية إلى استكمال تحرير الإنسان، وأهم هذه المنافذ، في نظرنا، هي:

1- تمكين الأوربيين من وضع خاص يجعلهم يستفيدون من الجنسيتين الجزائرية والفرنسية لمدة ثلاث سنوات، تَحْتَرِمُ خلالها خاصيتهم الغربية واللغوية والدينية، وتباعا لذلك، فإن المدن ذات الأغلبية الأوربية تكون متميزة عن سائر المدن الجزائرية، وتتعهد السلطات الجزائرية بعدم الاقتصاص من الفرنسيين والجزائريين الذين ناهضوا الثورة بأشكال وطرائق مختلفة.

لقد كانت السلطات الفرنسية تعتقد أن هذا البند، من اتفاقيات إيفيان، سوف يبقي الجزائر في أسر فرنسا لأن الأوربيين والعملاء من الجزائريين كانوا يشغلون على الأقل تسعين بالمائة من مناصب المسؤولية في مجالات الإدارة والاقتصاد والقضاء، وبالتالي فإن جبهة التحرير الوطني لن تتمكن من بناء المجتمع وإقامة الدولة المذكورين في نصوصها الأساسية، إذ من المستحيل مواصلة العمل الثوري بواسطة الإمكانيات البشرية التي أعدتها السلطات الاستعمارية بهدف الإبقاء على مصالحها وإلا كانت الثورة والاستعمار شيئا واحدا.

ودائما في إطار هذه النقطة، تشير اتفاقيات إيفيان إلى أن الجزائر المستقلة ملزمة باحترام ملكيات هذا الصنف من السكان، وبعدم اتخاذ أي اجراء يجردهم من أملاكهم بتعويض عادل يحدد مسبقا، ويكون مقبولا. معنى ذلك أن الأوربيين والعملاء يظلون محتفظين بكل ما هو بحوزتهم من مكتسبات بجميع أنواعها، وإذا

أرادت جبهة التحرير الوطني أن تكون وفية للأهداف المنصوص عليها في المواثيق القديمة والجديدة فإنها تكون مجبرة على تقديم أمـــوال طائلـــة لا يمكن للخزينة العامـــة توفيرها.

ويحاول بعض المؤرخين والسياسيين الذين عالجوا هذا الموضوع التقليل من أهمية هذا المنفذ معتمدين على كونها ممتلكاتهم بما في ذلك أراضيهم الخصبة الشاسعة. فرحيل الأوربيين هو - في واقع الأمر - قرار لم يحل المشكل، بل زاده تعقيدا لأنه أوجد وضعا قانونيا جديدا لم تتعرض له اتفاقيات إيفيان، وسوف تتخذ منه فرنسا وسيلة ضاغطة إلى أبعد الحدود من أجل تثبيت قواعد الاستعمار الجديد.

إن الأملاك الشاغرة في جميع الميادين ستظل موضوع نزاع بين الجزائر وفرنسا إلى غاية الثمانينات، بل إن بعض السياسيين الفرنسيين مازالوا حتى الآن ينادون بضرورة إعادة فتح ملف التعويضات، بينما لم تلجأ السلطات الجزائرية إلى المطالبة بالتعويض عن الإهمـــال المقصود، الذي لا يختلف في الحقيقة عن عمليات التخريب المنظمة.

على سد الفراغ المهول الذي أحدثه ذلك القرار المفاجئ، وسوف يستفيد الاستعمار الجديد كثيرا من السكوت عن هؤلاء العملاء وإحلالهم، فيما بعد، محل الفرنسيين الفارين.

هكذا، إذن، فإن جبهة التحرير الوطني التي اعترفت بها فرنسا ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الجزائري، والتي أجمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية على إبقائها قائدا ومرشدا للثورة الجزائرية، سوف تكون مضطرة للاعتماد على إدارة استعمارية يسيرها، عمليا، إطارات وموظفون جزائريون، ما في ذلك شك، ولكنهم معدون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها، ولقد كان قبول هذا الوضع المحترم تنازلا خطيرا لأنه سوف يمكن أعداء الثورة من توظيف الإجراء الإداري بجميع أنواعه لعرقلة القرار الثوري ومنعه من التطبيق.

2- تشكيل القوة المحلية من الأجناد الجزائريين الذين يسرحون من صفوف الجيش الفرنسي أو من وحدات الحركة[1] والقومية[2] ويبلغ عدد أفرادها أربعين ألف رجل يقودهم ضباط جزائريون ينتقون من داخل الجيش الاستعماري، وتكلف هذه القوة بالحفـــاظ على الأمن وتوضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة التي اتفق الطرفـــان الجزائري والفرنسي على إسناد رئاستهـــا إلى الموثق الجزائري السيد عبد الرحمان فارس[3].

لقد كانت الحكومة الفرنسية تراهن على أن تكون القوة المحلية نواة الجيش الجزائري بعد الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية، ولعلها تتحول بالتدريج إلى واحدة من المصادر الأساسية للسلطة نظرا للصراع القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المدعومة ببعض الولايات[4] وبين قيادة الأركان العامة التي أصبحت تستفيد من مساندة أحمد بن بلة وجماعته[5] ومن دعم الولايات الأولى والخامسة والسادسة.

إن فرنسا لم ترتكب خطأ كبيرا في تقديراتها؛ لأن الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة قد جعل قيادات الولايات تفتح صفوف جيش التحرير الوطني لأفراد القوة المحلية، يلتحقون بها جماعات ووحدانا، جنودا وضباطا. وبذلك ضاعت إلى الأبد إمكانية المحاسبة، وإختلط الحابل بالنابل وأصبح من المستحيل اعتماد الجيش كقوة وطنية متجانسة، خاصة وأن ضباط القوة المحلية لم يجدوا أية صعوبة في الربط مع زملائهم الذين سبقوهم إلى الحدود الشرقية والغربية ابتداء من مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم.

ان اختراق جيش التحرير الوطني بهذه الطريقة وعلى مراحل مختلفة هو الذي مهد، شيئا فشيئا، إلى إقصاء الضباط الوطنين الذين لم يتكونوا في صفوف الجيش الاستعماري وكلما أبعدت مجموعة كانت جبهة التحرير الوطني تخسر معركة ولقد كانت الأسباب كثيرة حتى لا تبدو عملية التصفية مقصودة. فأحيانا تُثار مسألة التشبيب[6] وأحيانا أخرى تستعمل الترقية، وسائر الإغراءات، والاعتراف بالجهد

المبذول إلى غير ذلك من الحجج التي في ظاهرها العفوية والنية الصادقة وفي باطنها يكمن التخطيط للتخلص من جميع الضباط المتشبعين بإيديولوجية الثورة حتى ينفرد بالسلطة المكونون في صفوف الجيش الفرنسي ويصبح باستطاعتهم الاستحواذ على الحكم وتوجيهه الوجهة التي تتناقص تماما مع الأهداف المسطورة في النصوص الأساسية للثورة.

وإلى جانب القوة المحلية، عمل بعض الضباط السامون في الجيش الفرنسي، بالتعاون مع قيادة منظمة الجيش السري، على تشجيع عدد من الضباط الجزائريين العاملين في الجيش الاستعماري إلى التمرد بأجنادهم وتكوين جيوش مستقلة من أجل محاربة جيش التحرير الوطني وإشعال نار الحرب الأهلية في الجزائر، وعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى حركة العقيد سي الشريف على رأس حوالي ألف مقاتل بناحية عين بوسيف الكائنة في ولاية المدية[7] وحركة عبد الله السالمي على رأس ثمانمائة مقاتل بناحية بوسعادة الكائنة في ولاية المسيلة[8].

3- إزدواجية اللغة في التعليم والإدارة والقضاء قصد فصل الجزائر عن عروبتها وإبقائها في دائرة الفرانكفونية التي هي مذهب سياسي يرمي إلى نشر الفكر الاستعماري في البلدان التي لها استعداد طبيعي لقبول التبعية بجميع أنواعها، ومما لا شك فيه أن نشر الفكر الاستعماري، في حد ذاته، وسيلة لقولبه الذهنيات طبقا لمتطلبات الاستعمار الجديد من جهة ولتعميم أنماط الحياة المؤدية إلى سلخ المجتمع عن أصالته وربطه بظروف الحياة السائدة في فرنسا التي هي مصدر ذلك الفكر من جهة ثانية.

إن هذه المهمة التي تبدو ثقافية في ظاهرها، أخطر بكثير من العمل العسكري الذي يهدف إلى فرض الاستعمار الاستيطاني، ولقد كانت فرنسا تدرك هذه الحقيقة وأبعادها، وتعرف أيضا أن اللغة لا يمكن أن تكون محايدة كما أنها لا يمكن أن تكون مجرد وسيلة تبليغ بل أنها وعاء حضاري وثقافي وعنصر أساس من مقومات الشخصية بالإضافة إلى كونها أداة فعالة لاكتساب المعرفة ولصياغة نمط الحياة المميز للفرد والمجتمع على حد سواء.

ففي هذا السياق عملت اتفاقيات إيفيان على تكريس اللغة الفرنسية ضرة للغة العربية، تحجبها عن الظهور متى شاءت، وتمنعها من التطور الحقيقي الذي يسمح لها بأن ترقي في وطنها على الأقل إلى مصاف لغات العلم والتكنولوجية، وبان تؤدي دورها الطبيعي في بناء الدولة المستقلة استقلالا كاملا.

وإذا كان المفاوضون الفرنسيون لم يتمكنوا من تثبيت اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الجزائر فإنهم عمليا قد أعطوها مكانة أفضل، إذ جاء في البند الحادي عشر من وثيقة الضمانات: إن النصوص الرسمية تنشر أو تبلغ باللغة الفرنسية كما هو الشأن باللغة الوطنية، وتستعمل اللغة الفرنسية في التعامل مع المصالح العمومية وللجزائريين من أصل أوربي الحق في استعمالها خاصة في الحياة السياسية والإدارية القضائية[9].

وفي مجال التعليم تنص نفس المادة على أن الجزائريين من أصل أوربي أحرار في فتح وتسيير مؤسسات التعليم، وفي المادة الثانية من الوثيقة بالتعاون الثقافي تنص اتفاقيات إيفيان على كل واحد من البلدين يستطيع أن تفتح في البلد الثاني المدارس والمعاهد الجامعية التي يجري فيها طبقا لبرابجه الخاصة ولتوقيته ومناهجه البيداغوجية. وتكون كل هذه المؤسسات مفتوحة لمواطني البلدين[10]. أما المادة التاسعة فهي تجعل كل واحد من البلدين يسهل دخول ونشر وتوزيع وسائل التعبير والتفكير القادمة من البلد الثاني، ويشجع في كامل ترابه تعليم لغة الآخر وتاريخه وحضارته وكذلك تنظيم التظاهرات الثقافية.

هكذا إذن، تكون اتفاقيات إيفيان قد مهدت لتكريس الغزو الثقافي في الجزائر، ولقد كانت فرنسا تدرك أن الجزائر المسترجعة حديثا لاستقلالها لا يمكن أن تسمح لنفسها ببناء المؤسسات التعليمية، والمراكز الثقافية والمعاهد الجامعية خارج ترابها الوطني، وحتى لو فرضنا أنها تستطيع ذلك فإن الذين يقبلون هذه المنشآت لن يكونوا سوى من أبناء المغتربين، في حين أن جميع الإمكانيات متوفرة لدى فرنسا لفتح ما تريد من المدارس، والمعاهد، والمراكز الثقافية التي ترتادها أعداد غفيرة من الجزائريين الذين نهلوا من ينبوع الثقافة الفرنسية أثناء ليل الاستعمار الطويل.

وتطبيقا لاتفاقيات إيفيان فإن التعليم في الجزائر، لم يكن مزدوجا رغم التنصيص على ذلك، ولكنه بدأ فرنسيا محضا لأن جميع المواد كانت تدرس باللغة الفرنسية حسب البرامج الفرنسية، وبمعلمين وأساتذة إن لم يكونوا فرنسيين فهم تكونوا بواسطة مختلف الترقيات الاستعمارية، وزودوا بذهنيات ترفض فكرة السيادة لأنها تفصلها عن (الوطن الأم). أما اللغة الوطنية، فكانت تدرس شكليا وكلغة فقط، الأمر الذي جعل السلطات المختصة تستغني عن وضع برنامج علمي لتدريسها ومخطط مضبوط يهدف بالتدريج إلى إحلالها محل لغى المغتصب السابق[11].

ونظرا إلى المجهودات الجبارة، التي بذلتها الدولة الجزائرية الفتية في قطاع التربية والتعليم، نستطيع القول إنّ اتفاقيات إيفيان قد رسخت قطاع اللغة الفرنسية ومكنت من نشرها عبر مختلف أنحاء الوطن، ولم تترك حتى الأرياف والصحاري القاحلة وهي الأماكن التي عجز الاستعمـــار عن إيصال سمومه إليها أثناء ليله المظلم الطويـــل.

التسابق نحو السلطة

كل هذه المنافذ وغيرها وظفت إلى أبعد الحدود من طرف فرنسا الاستعمارية التي وجدت لتأدية مهامها مساعدة غير منتظرة في تسابق القيادات الجزائرية نحو السلطة وفي تناقض تلك القيادات من حيث التكوين الإيديولوجي والمنطلقات الحضارية والفكرية والثقافية.

فالتسابق نحو السلطة لم يكن جديدا كما أنه لم يكن وليد وقف إطلاق النار، بل إنّه بدأ مباشرة مع تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني، وبلغ أوجه عندما تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة السيد بن يوسف بن خدة الذي أقدم في السابع والعشرين من شهر سبتمبر سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف على أمر الولايات بقطع جميع العلاقات مع قيادة الأركان العامة التي رغم استقالتها، لم تفقد سيطرتها الفعلية على جيش التحرير الوطني المرابط على الحدودين الشرقية والغربية[12].

ولقد ازداد الخلاف حدة مع مطلع السنة الجديدة عندما عادت قيادة الأركان العامة إلى نشاطها وهي أكثر قوة من أي وقت مضى وعندما فشل السيد بلقاسم كريم في مسعاه المتعلق بتقسيم أعضائها[13] ثم عندما تقدمت المفاوضات مع فرنسا ولاح في الأفق تحالف محتمل بين أحمد بن بلة وقيادة الأركان العامة.

صحيح أن السلطة كانت هي الهدف الأسمى الذي كانت جميع الأطراف تسعى إلى تحقيقه، ولكن المتصارعين عليها كانوا في جريهم وراءها ينطلقون من إيديولوجية مختلفة يمكن حصر أهمها في الأتي:

1- الموقف الرافض الذي يرى أن حل القضية الجزائرية يكمن، أولا، في إلحاق هزيمة عسكرية بالجيش الاستعماري، وعليه فان التفاوض مع العدو يعد تنازلا خطيرا ونوعا من الخيانة التي يجب التصدي لها بكل حزم وصرامة. وصاحبة هذا الموقف هي قيادة الأركان العامة التي تعتبر اتفاقيات إيفيان إجهاضا للثورة وإرساء لقواعد الدولة الليبرالية في الجزائر[14].

2- موقف القبول الذي يرى أن الحل العسكري مستحيل، وأن التفاوض مع فرنسا هو الطريق الأوحد والأسلم لوقف إطلاق النار وتمكين البلاد من استرجاع استقلالها. وبالطبع، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي صاحبة هذا الموقف وهي تعترف أن اتفاقيات إيفيان، على ما فيها من نواقص، صالحة لأن تكون قاعدة متينة لبناء الدولة الجزائرية كما هي محدودة في النصوص الأساسية للثورة[15].

وإذا كان الموقف الأول متأثرا بالثورية التي تريد أن تكون حوصلة للتجربتين الكوبية والصينية، وهو من ثمة يشترط أن تنتقل السيادة الجزائرية مباشرة من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ويدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي في الجزائر متمايز عن المجتمعات الاشتراكية الأخرى، بارتكازه على أبناء الريف ورفضه لمبدأ الصراع الطبقي، فإن الموقف الثاني متأثر في الظاهر بنداء أول نوفمبر، إذ اكتفى بالتفاوض مع فرنسا على أساس اعتراف هذه الأخيرة باستقلال الجزائر وبأن لا يتوقف إطلاق النار إلا بعد تسوية جميع القضايا السياسية. وفي الحقيقة، فان هذا

الموقف متأثر برغبة ملحة لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الإسراع بإنهاء حالة الحرب "خوفا من أن تعطى لفرنسا فرصة توظيف[16] الخلافات الداخلية لإجهاض الثورة"، كما جاء ذلك في التفسيرات التي قدمها السيد ابن يوسف بن خدة.

وعلى الرغم من ثورية الموقف الأول إلا أن أصحابه لم يكونوا معروفين على الساحة السياسية، ولذلك توجهوا إلى قصر أولنوي[17] ووقع اختيارهم، في بادئ الأمر، على السيد محمد بوضياف لما اشتهر عنه من قدرة على التنظيم ومحاربة لعبادة الشخصية وتشبع بالمبادئ اليسارية. ولكن بوضياف رفض عرض مبعوث قيادة الأركان العامة السيد عبد العزيز بوتفليقة نظرا لارتباطه مع الحكومة المؤقتة وبالضبط مع السيد بلقاسم كريم الذي كان قد تحالف معه من قبل ضد السيد أحمد بن بلة. ولقد تبنى هذا الأخير موقف قيادة الأركان العامة بدون أدنى تردد، وأعلن عن انضمامه إليها في العمل من أجل فرض حل للأزمة والمتمثل في تشكيـــل مكتب سياسي يكـــون مسؤولا عن الحكومـــة المؤقتة وفي وضع مشروع جديد للمجتمـــع الجزائري[18].

ومما لا شك فيه أن قبول السيد أحمد بن بلة هذا التحالف مدفوع في جزء منه بمصالح شخصية ولكنه، أيضا، جاء نتيجة تكوينه السياسي والإيديولوجي خاصة عندما نعرف أن فكرة الثورة بواسطة الأريـــاف تحتل مكانة رئيسية في برنـــامج نجم شمـــال إفريقيـــا ومن بعده حزب الشعب الجزائري وحركـــة الانتصـــار للحريات الديمقراطيـــة.

في هذا الجو المكهرب، اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وصادق، كما ذكرنا على برنامج طرابلس ثم لم ينه أشغاله، بل توقف عند مسألة تشكيل الهيآت العليا التي تسند إليها مسؤولية تسيير شؤون البلاد بعد اتفاق الجميع على أن "جبهة التحرير الوطني ستواصل مهمتها التاريخية في قيادة الثورة[19].

وتعبيرا عن الموقفين المذكورين أعلاه تبلورت في داخل المجلس نزعتان رئيسيتان إحداهما بزعامة السيد أحمد بن بلة وهي ترى أن المكتب السياسي المزمع انتخابه يجب أن يتكون من سبعة أعضاء وأن تعطى له كل الصلاحيات اللازمة لقيادة البلاد إلى أن يتم تزويدها بالمؤسسات الشرعية المنتخبة. واقترح السيد أحمد بن بلة إلى جانب اسمه كلا من السادة: محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بطاط محمدي السعيد، والحاج بن علة. أما النزعة الثانية فقد تزعمها السيد كريم بلقاسم الذي اقترح مكتبا سياسيا من تسعة أشخاص وهم بالإضافة إلى اسمه: حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد بن بلة، وسعد دحلب.

وعلى إثر مشاورات فردية قامت بها لجنة[20] عينها المجلس لهذا الغرض، تبين، أن قائمة ابن بلة تحظى بتأييد ثلاثة وثلاثين عضوا، بينما لم يؤيد قائمة السيد كريم سوى واحد وثلاثون عضوا. فالفرق إذن، كان ضئيلا جدا، ومعرضا للزوال، لأن اثنين من المؤتمرين لم يعبرا عن رأييهما. وزيادة على ذلك، فإن التشكيلتين لم يراع فيهما التجانس، بل أنّ آيت أحمد، ومحمد بوضياف قد صرحا أنهما يرفضان المشاركة في هيئة عليا يشرف عليها السيد أحمد بن بلة، وذلك بحجة أنهما لم يتفقا معه طيلة سنوات السجن وأن نظرتهما للجزائر تختلف كلية عن نظرته.

وعندما نراجع قائمة التشكيلتين ونستثني السيد الحاج بن عله، فإننا نجد أن كل العناصر المقترحة لعضوية المكتب السياسي كانت مستوزرة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وممن وقّع قبل غيرهم على اتفاقيات إيفيان، وبالتالي فهم يكادون يمثلون توجها واحدا، ولا تفرق بينهم سوى الحساسيات الشخصية والحزازات التي لا علاقة لها بإيديولوجية جبهة التحرير الوطني. وإذا تعمقنا أكثر في التحليل، فإننا نجد الخلاف بين السيدين أحمد بن بلة وبلقاسم كريم لا يعود إلى أشياء جدية، ولكنه، فقط ينطلق من اعتقاد كل واحد منهما بأنه أحق من الآخر لقيادة الثورة.

فالسيد بلقاسم كريم يرى أنه التاريخي الوحيد من بين مفجري الثورة الذي ظل طليقا وعلى قيد الحياة، و لم يتوقف لحظة واحدة عن النشاط كمسؤول في أعلى قمة الهرم القيادي، وعليه فهو أولى من غيره وخاصة من ابن بلة الذي لم يعش الثورة من الداخل، و لم ينشط لفائدتها في الخارج سوى أشهر معدودة أعتقل بعدها و لم يستعمل السلاح الذي كان معه، ثم ظل يتابع الأحداث وفي مأمن من أخطارها[21] أما السيد ابن بلة فيرى أنه أولى بقيادة الثورة لأن كان مسؤولا عن المنطقة الخاصة التي كانت في أساس اندلاعها في حين أن السيد كريم ظل من أنصار الكتلة الميصالية إلى غاية الأيام الأخيرة التي سبقت بدء الكفاح المسلح، وإضافة إلى ذلك، فإن السيد كريم يتحمل مسؤولية كبرى في عقد مؤتمر وادي الصومام الذي يصفه السيد أحمد بن بلة بالمنعطف الخطير في طريق انحراف الثورة.

ومهما يكن الأمر، وأمام عدم ظهور أغلبية حقيقية لصالح واحد من الإقتراحين، فإن أطرافا كثيرة قد حاولت تقريب وجهات النظر، وكان من الممكن أن يتفق الجميع على مكتب سياسي مكون من أحد عشر عضوا ويكون متضمنا لكل الأسماء الواردة في القائمتين. لكن ذلك لم يحدث بسبب تعنت السيد أحمد بن بلة الذي رفض عضوية الباءات الثلاث. ويقول السيد ابن يوسف بن خدة أنه خشي على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المسؤولة مباشرة على توقيع اتفاقيات إيفيان، وخشي أيضا، أن يقود استمرار الخلاف إلى تفجير الأوضاع، فتحمل مسؤوليته كاملة وغادر طرابلس إلى تونس في اليوم السابع من شهـــر جوان مرفوقـــا بالسيد محمد بوضيـــاف وآخرين[22].

هكذا، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يختتم أشغاله رسميا و لم ينتخب أية هيئة سياسية عليا أو دنيا كما أنه لم يجدد ثقته للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت، في جلسته الأولى، قد رفض استقالاتها، معنى ذلك أن الأزمة ازدادت حدة وأن الأمل في تسويتها بالطرق السلمية لم يعد واردا، وراح كل طرف يبحث عن أنصار أقوياء يستعين بهم للإستيلاء على السلطة، ومعلوم أن الأنصار الأقوياء موجودون فقط على رأس القوات المسلحة.

أما أحمد بن بلة، فإنه ضمن ذلك بتأييد قيادة الأركان العامة، والولايات الأولى والخامسة والسادسة، ثم راح يجمع حوله الإطارات السياسية، التي تريد تصفية حساباتها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أو مع الباءات الثلاث. وأما ابن يوسف بن خدة، فإنه استمال الولايات الرابعة والثانية والثالثة بالإضافة إلى منطقة العاصمة وفيدرالية جبهة التحرير الوطني في أوربا ثم أعلن، باسم الحكومة، عن حل قيادة الأركان العامة، وراح يبحث في الحدود الشرقية والغربية عن بديل لها[23].

وفي نفس هذا الإطار ومخالفة للإتفاق المبرم مع فرنسا دخل السيدان محمد بوضياف وبلقاسم كريم إلى الجزائر خفية في اليوم التاسع من شهر جوان[24]. لقد كان دخولهما بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل حمل الولايات على تنسيق حركتها وتكوين هيئة موحدة لمواجهة قيادة الأركان العامة التي رفضت الامتثال لقرار حلها وشرعت في الإعداد لإدخال جيش التحرير الوطني إلى أرض الوطن. وكما كان منتظرا انعقد في زمورة بالولاية الثالثة، اجتماع دام يومي الرابع والعشرين والخامس والعشرين من نفس الشهر وشارك فيه ممثلون عن الولايات الثانية والثالثة والرابعة عن منطقة العاصمة وفيدرالية فرنسا. وبعد التداول حول مجمل القضايا المطروحة على الساحة الوطنية، لاحظ المجتمعون أن الحكومة فقدت هيبتها وقد ترتب على ذلك تمرد قيادة الأركان العامة وانعدام السلطة، وعليه قرروا تأسيس لجنة للتنسيق تسند إليها مهمة وضع قوائم المترشحين للمجلس التاسيسي، وضبط الشروط الموضوعية اللازمة لعقد المؤتمر الوطني، وتنظيم عملية إدماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في ولاياتها الأصلية وتوفير الوسائل الضرورية لإدخال الأسلحة والذخيرة المخزونة في الخارج[25].

ولقد كان من الممكن أن تؤدي هذه اللجنة التنسيقية دورا بالغ الأهمية في تغيير موازين القوة لو أنشأت قبل إطلاق النار، وحظيت بمشاركة باقي الولايات. لكن ظهورها عشية الاستفتاء أضفى عليها طابع المحاولة اليائسة لسد طريق في وجه قيادة الأركان العامة التي لم تكن في حاجة إلى أراضي كل الولايات المجتمعة لإدخال الجيوش المرابطة على الحدود.

فالولايات التي لم تستجب لنائبي رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي التي كانت تتحكم في جميع البوابات الحدودية المعنية لتحقيق العودة إلى البلاد. فالحدود الغربية كلها تقع في أراضي الولاية الخامسة بينما تمتد معظم الحدود الشرقية على أراضي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية أما الحدود الجنوبية فتابعة جغرافيا للولاية السادسة. وعلى الرغم من ذلك فإن اللجنة التنسيقية التي أدانت أعضاء قيادة الأركان العامة قد طلبت من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تبقى موحدة وأن تستمر في التحضير لما بعد الثاني من شهر جوليت سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف، كما أنها شرعت في تنظيم الحملات الدعائية ضد مناورات السيد أحمد بن بلة وجماعته، لكن مجرد الكلام لم يعد يجدي نفعا بل لابد للتخطيط النظري أن يكون مدعوما بالقوة العسكرية وهو ما كان ينقص الحكومة المؤقتة.

أما السيد أحمد بن بلة الذي تأكد من أن الوضع العسكري كان لصالحه وأن قيادة الأركان العامة تتحكم في الميدان كما ينبغي، فإنه تفرغ للتعبئة السياسية واستطاع في ظرف قصير جدا، أن يجمع حوله عددا كبيرا من المسؤولين الممثلين فعلا، لتوجهات مختلفة لكنهم موحدون من أجل إسقاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتجاوز المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ومن بين المسؤولين البارزين الذين أضفوا على حركة ابن بلة طابع الشمولية والشرعية والوحدة تجدر الإشارة إلى السيد فرحات عباس الذي كان محاطا بالإطارات القيادية في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سابقا[26]. ولو كان الأمر يتعلق بصراع ايديولوجي لتموقع عباس في الجانب الآخر الذي يدعو إلى احترام اتفاقيات إيفيان التي خططت للنظام الليبرالي في الجزائر. وهناك أيضا مجموعة من الإطارات الذين شاركوا في اجتماع الاثنين والعشرين والذين تم اعتقالهم في فترات متفاوتة وأهملوا مدة حسبهم من طرف القيادة العليا ممثلة في شخص الباءات الثلاث[27].

وإذا كان السيد يوسف بن خدة قد طار إلى تونس حيث استأنف مهامه كرئيس للحكومة المؤقتة المسؤولة تجاه فرنسا عن تطبيق اتفاقيات إيفيان، فإن السيد أحمد بن بلة قد توجه إلى القاهرة معلنا بذلك عن شق عصى الطاعة مدعيا فيما بعد، أن الحكومة المؤقتة التي كان هو أحد نواب رئيسها قد حلت بمجرد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكن ذلك غير صحيح، لأن المجلس رفض بالإجماع استقالة الحكومة ولم يعين أخرى بديلة لها. وحينما ألح السيد ابن خدة على تقديم استقالته، فإن السيد ابن بلة قد قاد حملة واسعة النطاق من أجل إرغامه على سحبها[28]. ويبدو أنه إنما فعل ذلك، فقط، ليسد طريق الرئاسة في وجه السيد بلقاسم كريم الذي كان يسعى جاهدا للحصول عليها.

فذهاب ابن بلة إلى القاهرة بدون استشارة أحد كان، إذن، دليلا على بدء الصراع العلني. وقد كان من المفروض أن يلتحق بتونس من أجل اجتماع توضيحي ومن أجل لم شمل الحكومة وإجراء التحليلات اللازمة بحثا عن مخرج مشرف للأزمة الخانقة التي تهدد مصير الثورة، وإذ لم يفعل، فإنه عبر فقط عن عدم قدرته على الإرتقاء إلى مستوى عظمة الحركة الجهادية في الجزائر.

وبينما كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تواصل نشاطها كسلطة تنفيذية عليا لجبهة التحرير الوطني، كان ابن بلة في القاهرة يدعو إلى عدم الإعتراف بقراراتها ويندد بسلوكات أعضائها الذين هم في الواقع زملاؤه في النضال ولهم فضل البقاء خارج المعتقلات لضمان مواصلة الكفاح المسلح. ولقد كانت الثورة الجزائرية تستفيد أكثر لو أن أعضاء الحكومة كلهم اجتمعوا في تونس لمواجهة برنامج طرابلس على ضوء وثيقة وادي الصومام ومن أجل الإستعداد ميدانيا لما بعد الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية لمواجهة آثار التخريب الذي قامت به المنظمة السرية المسلحة[29].

وبفضل وساطات متعددة قامت بها جهات مختلفة وخاصة الحكومة المصرية وفي مقدمتها الرئيس جمال عبد الناصر رجع ابن بلة إلى تونس وعقدت الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية اجتماعا مطولا في اليوم السادس والعشرين من شهر جوان. لكن الأمور ازدادت تعقيدا عندما حضر الإجتماع المذكور ممثلون عن اللجنة التنسيقية للولايات[30]، ومعهم اقتراح بفصل رئيس وأعضاء قيادة الأركان العامة.

يقول السيد محمد حربي: "إن الاقتراح كان من وحي السيدين كريم بلقاسم ومحمد بوضياف"[31] لكنه لا يقدم أي دليل على ذلك. وقد اعتبره السيد أحمد بن بلة إجراءا استفزازيا ورفض حتى مجرد مناقشته ثم غادر قاعة الاجتماع. أما السيدان آيت أحمد وبوضياف فإنهما وجدا فيه حلا صائبا للأزمة القائمة بين الحكومة وقيادة الأركان العامة في حين أبدى السيد محمد خيضر معارضة شديدة له، وعلى سبيل الاحتجاج قدم استقالته التي كانت إيذانا بانتهاء الحكومة وإعلانا عن وقوفه رسميا إلى جانب ابن بلة وقيادة الأركان العامة.

لم تكن لهذا الصراع أسس ايديولوجية، ولم يكن من أجل الدفاع عن مصالح الثورة، ولذلك فإن المساعي باءت بالفشل. واليوم، وبعد أكثر من ثلاثين سنة من وقوع الحادث نستطيع الجزم بأنه في لحظة من اللاواعي واللاشعور، تمكن من القضاء على مكتسبات وطنية تطلب تحقيقها كثير من التضحيات. وفي مقدمة تلك المكتسبات توجد وحدة الشعب الجزائري التي لم يجبر كسرها بعد ذلك الحين. ومن جهة ثانية فإن الصراع على السلطة قد أهمل الجانب الإيديولوجي وحرم الجماهير الشعبية الواسعة من المشاركة الفعلية في مناقشة مشروع المجتمع المزمع تجسيده على أرض الواقع.

إن المعتقلين التاريخيين الأربعة[32] يتحملون أكبر قسط من المسؤولية فيما وقع من مشاكل زائفة أفرغت الثورة من محتواها الحقيقي وفتحت أبواب القيادة واسعة للخونة والانتهازيين على اختلاف أنواعهم. وأول ما يعاب على أولئك التاريخيين عجزهم عن التفاهم فيما بينهم، وهم في سجن واحد أمام عدو واحد، ومصير واحد، ورغم تشبعهم بإيديولوجية واحدة. أما عيبهم الثاني فيتمثل في عدم قدرتهم على توظيف فترة اعتقالهم التي بلغت خمسة وستين شهرا لوضع مشروع مجتمع

متكامل وبرنامج عمل شامل قصد مواجهة الفترة الموالية لوقف إطلاق النار واسترجاع الاستقلال الوطني، وإذ لم يفعلوا كل ذلك فإنه كـــان عليهم أن يتعففوا ويتركوا مسؤولية القيـــادة لمن برهنوا على أنهم أهل لها.

وعلى إثر انفضاض اجتماع الحكومة المؤقتة بالطريقة المشار إليها أعلاه، توجه السيد محمد خيضر في اليوم السابع والعشرين من شهر جوان إلى الرباط، وفي اليوم الموالي طار ابن بلة إلى القاهرة التي لن يغادرها إلا ليلتحق بصاحبه في اليوم التاسع من شهر جويلية. أما الحكومة المؤقتة فإنها دخلت إلى العاصمة يوم الإعلان عن استرجاع الاستقلال الوطني وهي مبتورة الأعضـــاء بفعـــل تمرد بعضهـــم واستقالـــة بعضهم الآخر[33].

وبعد ذلك التاريخ بأسبوع، شرع السيد أحمد بن بلة في تنفيذ انقلابه الذي كلف الجزائر آلاف القتلى والجرحى بالإضافة إلى تهميش مئات الإطارات ممن دللوا، في الميدان وفي وقت الشدة، على تحليهم بالكفاءة والنزاهة والإلتزام.

وكانت أول محطة هي تلمسان التي بدأت تستقبل أنصاره منذ اليوم الحادي عشر من شهر جويلية والتي وقع عليها الإختيار لكونها الولاية التي بها مسقط رأسه[34] ولأن واليها هو السيد أحمد مدغري، الذي يعتبر من العناصر الأكثر وفاء للعقيد هواري بومدين. وفي اليوم السابع عشر من نفس الشهر اجتمع بقادة الولايات في مدينة الشلف الحالية وطلب منهم تزكية المكتب السياسي الذي اقترحته على المجلس الوطني ولم يحصل إلا على ثلاثة وثلاثين صوتا من جملة ستة وستين.

ومن الجدير بالذكر أن الولاية الثالثة أعطت موافقتها شريطة استبدال السيد محمدي سعيد بالسيد بلقاسم كريم[35]. وبينما اقترحت الولاية الرابعة تكوين المكتب السياسي مؤقتا من قادة الولايات وتكليفهم فقط بتحضير المؤتمر الوطني الذي ينتخب المؤسسات والهيئات الوطنية القارة، فإن الولايات الأولى والخامسة والسادسة قد طلبت مهلة للتشاور مع مجالسها. لكن ابن بلة الذي استجاب لرغبتهم لم ينتظر عودتهم إلى تلمسان وفاجأ الجميع في اليوم الثاني والعشرين من الشهر ذاته بالإعلان

عن تأسيس المكتب السياسي مشكل من سبعة أعضاء هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط، حسين آيت أحمـــد، محمد بوضياف، محمدي السعيد والحـــاج بن عله.

ورغم المفاجأة والإعلان الأحادي، فإن موقف الحكومة المؤقتة والولايات كان متزنا إلى أبعد الحدود إذ لم يشترط سوى استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وإنهاء حالة الحصار المفروضة على قسنطينة. لكن ابن بلة كان يعرف عواقب ذلك الشرط، وعليه فإنه أمر باحتلال قسنطينة بواسطة جيش الحدود وقرر أن المكتب السياسي هو البديل للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[36].

وفي اليوم الموالي وهو اليوم السادس والعشرون من شهر جويلية أعلن السيدان محمد بوضياف وبلقاسم كريم عن معارضتهما، وشكلا في تيزي وزو، اللجنة الوطنية للدفـــاع عن الثورة محددين لها مهمة التحضير للمؤتمـــرات وللانتخابات التشريعية.

وترتب عن الإعلان المذكور دخول الطرفين في مفاوضات تخللتها أحداث كثيرة وقادت في النهاية إلى إبرام اتفاق بين المعنيين في اليوم الثاني من شهر أوت. وبمقتضى ذلك الإتفاق تراجع السيد بوضياف عن استقالته من المكتب السياسي الذي كلف، دون غيره، بإعداد قوائم الإنتخابات وبتولي المهام التي كانت مسندة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وفي اليوم العشرين من شهر سبتمبر توجه الشعب الجزائري إلى صناديـــق الاقتراع وزكـــى القوائـــم المقدمة له والمكـــون لأول مجلس تأسيسي ترأس السيد فرحـــات عباس وانبثـــقت عنه أول حكومة برئاسة السيد أحمد بن بلة.

مواجهة الأوضاع الموروثة عن الاستعمار

إن مائة واثنتين وثلاثين سنة من الاستعمار الاستيطاني لا تمحى آثارها بكل سهولة، ولا تمحى آثارها السلبية سوى ثورة مستمرة لا تتوقف حتى بعد وقف إطلاق النار، لأن الأمر لم يكن يتعلق بتحرير الأرض، ولكنه كان يعني الإنسان فوق كل شيء. فتحرير الإنسان أكثر أهمية ويتطلب مجهودا ونفسا أطول.

فالاستعمار الفرنسي كما أشرنا في الفصل الأول من الباب الأول قد ركز منذ العشرينات من هذا القرن خاصة على تكوين إنسان متشبع بالثقافة الغربية ومجرد من كل عناصر الشخصية الوطنية، وتضاعف ذلك التركيز بعد أن وضعت الحرب الإمبريالية الثانية أوزارها، وكذلك أثناء فترة الكفاح المسلح ليصل إلى أوج ما يمكن أن يصل إليه عند إطلاق النار. وصحب هذه العملية توسيع شبكة تعليم الفرنسية وتمكين متعلميها من التمتع بكثير من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية. ولا يخفى على أحد أن اللغة ليست مجرد ناقل محايد، أو وسيلة تبليغ لا غير، لكنها وعاء حضاري وإيديولوجي من الطراز الأول.

وعندما أعلن المجلس الوطني التأسيسي عن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في اليوم الخامس والعشرين من شهر سبتمبر سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف كان الوضع في الجزائر يتميز بخاصيات من أهمها ما يلي:

1- نسبة مرتفعة من الأمية قدرت بأكثر من 80%[37]. أما الخمس الباقي فجله من أنصاف المتعلمين الذين صنعهم الاستعمار على عجل ليكونوا امتداده الطبيعي الذي يعتمد عليه في مواصلة عملية المسخ والتشويه والتزييف.

2- إسلام مشوه غلبت عليه الخرافة والدروشة[38] ولم يبق منه سوى جانب العبادات الذي تعرض بدوره إلى كثير من التحريف بحيث لم تعد الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، ولا الشهادة تسمح بتوحيد الله ولا الصوم قادرا على أداء وظيفته الاجتماعية. أما الحج فحدث ولا حرج، وأقل ما يقال عنه أنه أصبح وسيلة تجارية وسياحية في أحسن الحالات.

3- تقاليد وعادات ونمط حياة وسلوكات يومية لا علاقة لها بشخصيتنا الوطنية.

4- لغة وطنية مهملة، ممقوتة ومطاردة على الرغم من حيويتها وقدرتها على التكيف وتمكنها من استيعاب العلوم بأنواعها والتقنيات المختلفة.

5- علاقات اجتماعية مهلهلة أساسها الخوف والنفاق والمراوغة والمداهنة.

6- إدارة معظم إطاراتها فطموا على لبان الاستعمار الجديد الذي بدأ يستعد للمرحلة التالية من السيطرة، وتعلموا أن فنون التسيير التي قد تأتي من غير الوطن الأم لا يمكن أن تكون في المستوى الحضاري، الذي استولى على عقليتهم. أما الموظفون البسطاء والعمال، فإن سذاجتهم، وانخفاض مستواهم التعليمي الذي لا يتجاوز الأمية المركبة في غالب الأحيان قد جعلاهم يعتقدون أن الاستقلال عن فرنسا العظمى لا يمكن أن يكون مصحوبا إلا بكافة أنواع التخلف والهمجية. وأما الإدارة التي كونتها جبهة التحرير الوطني خلال فترة الكفاح المسلح واستطاعت أن تقدم الدليل على نجاعتها في الميدان، فإنها استبعدت وفقا لما نصت عليه اتفاقيات إيفيان.

7- اقتصاد تابع للاقتصاد في فرنسا. مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي كانت قبل الاحتلال، تنتج أجود أنواع الأرز وكميات هائلة من الحبوب التي كانت تصدر إلى بلدان كثيرة من أوربا، وإفريقيا، والوطن العربي، تحولت إلى مغارس كروم تعطي الخمور الممتازة التي يخصص جزء كبير منها لتحسين الخمور الفرنسية أو لتزويد السوق العالمية. وكانت الصناعة تقليدية فقط أو فروعا مكملة لبعض المصانع المتناثرة في مختلف أنحاء فرنسا[39].

لم تكن في الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية، هياكل اقتصادية ثابتة[40]، و لم تكن فيها نواة صالحة للتنمية الدائمة، التي تأخذ في الاعتبار تطور الزمان، وتطور السكان. وزيادة على ذلك، فإن الإمكانيات القليلة -وهي كثيرة بالمقارنة مع حاجيات الكولون- قد تعرضت لتخريب مهول بسبب الغلاة عندما اقترب أجل الاستعمار.

8- تصاعد ديمغرافي مخيف زاد من حدته، عشية استرجاع السيادة الوطنية رجوع حوالي مليون من الجزائريين الذين لجئوا إلى تونس، والمغرب الأقصى أثناء فترة الكفاح المسلح، وكذلك تسريح حوالي مليونين من المواطنين الذين كانوا يقيمون بالمعسكرات والمحتشدات[41].

9- انتشار البطالة الناتجة عن قلة التنظيم والإهمال الاقتصادي الذي فرض على الجزائريين بسبب الخوف، وعمليات التخريب.

10- تزايد أعداد المغتربين في أوربا وفرنسا على وجه الخصوص. ولقد ازداد هذ المشكل خطورة عندما بدأت الأسر الجزائرية، لأسباب مختلفة ترحل للإقامة هناك[42].

هذا الوضع عشية استرجاع الاستقلال الوطني، وغداته مباشرة هو الذي كان على أول حكومة جزائرية أن تواجهه. وكان نجاح تلك الواجهة مرهونا بمدى قدرة الرئيس الجديد على جمع كل الطاقات الحية في البلاد، وعدم الانسياق للأحقاد الدفينة، التي ظلت تتراكم منذ انعقاد مؤتمر وادي الصومام، وكان النجاح، أيضا يتوقف على مراجعة برنامج طرابلس، بحيث يطهر من المفاهيم والمصطلحات التي لا علاقة لها بالواقع الجزائري، والتي تشكل مواطن اختلاف من شأنها إضعاف المد الثوري، وتعريضه لأخطار الانقسام والتصادم بين رفاق المعركة الواحدة.

إن المكتب السياسي الذي استولى على مهام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالطريقة التي أشرنا إليها أعلاه، لم يعرف كيف يحافظ على الوحدة الوطنية، بل إنه عندما وضع قوائم الانتخابات التشريعية التي جرت في اليوم العشرين من شهر سبتمبر قد ألغى كل من اشتم فيهم رائحة المعارضة لما يسمى بمجموعة تلمسان[43]. وبذلك أعطى الإشارة لبدء الصراع بجميع أنواعه في الوقت الذي كانت الثورة فيه أحوج ما تكون إلى تضافر الصفوف وتوحيدها.

وبالإضافة إلى إقصاء كثير من القياديين الذين كانوا ما زالوا قادرين على العطاء في مجالات التعبئة والتوجيه نظرا لما كانت لهم من سلطة أدبية في أوساط المناضلين والإطارات، فإن الحكومة الجديدة قد جاءت في تشكيلتها البشرية عبارة عن خليط من تيارات سياسية يستحيل توحيدها ولا يمكن أن ينتظر منها تطبيق برنامج طرابلس الذي كان يتناقض تماما مع المشارب الإيديولوجية لمعظم أعضائها.

وإذا استثنينا الرئيس أحمد بن بلة، ووزير العمل السيد بومعزة، فإن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي هي مصدر الثورة لم تكن ممثلة في تلك الحكومة بينما أعطيت للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أربع وزارات ووزارة واحدة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ووزعت باقي الحقائب على إطارات شابة لم يسبق لها أن تشبعت بواحدة من الإيديولوجيات الوطنية.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإن برنامج طرابلس قد وضع على الرف وراحت الحكومة تطبق سياسة ارتجالية تخضع في مجملها إلى تطور الأحداث وإلى تأثير المحيط وفي كثير من الأحيان إلى مزاج الرجل الأول في الدولة الذي لم يمكن هو الأمين العام لجبهة التحرير الوطني ولكن فقط رئيس الحكومة أحمد بن بلة.

إن برنامج طرابلس ينصّ بصريح العبارة على أن جبهة التحرير الوطني ستظل هي مصدر السلطة الوحيد في البلاد لأنها كلفت من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمواصلة مهمتها التاريخية[44]. لكن المكتب السياسي الذي تشكل في تلمسان لم يكن شرعيا، بل اتفقت جميع الأطراف على أن يكون هيئة سياسية وتنفيذية تقوم مقام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في توفير الشروط الموضوعية اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية وتحضير المؤتمر الوطني. وفي أثناء توزيع المهام أسندت الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني والحاج

بن علة بالجيش الوطني الشعبي ورابح بيطاط برئاسة الحزب وأحمد بن بلة بمراقبة الهيأة التنفيذية المؤقتة. أما السيد حسين آيت احمد فإنه رفض الالتحاق بالمكتب السياسي[45]. وعلى الرغم من صعوبة العمل في هذه الظروف، فإنه تم تنصيب

اتحادية لجبهة التحرير الوطني في كل واحدة من عمالات الوطن[46] كما تم تنصيب جميع الدوائر والقسمات في ظرف قصير جدا ودون أن يقع الحسم فيما يتعلق بالأولوية والسلطة هل تكونان للهيئات السياسية أم للهيئات التنفيذية، ولقد قـاد الخلاف حول هذه المسألة إلى استقالة الأميـن العام في شهر ماي سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف[47].

إن رئيس الحكومة لم يكن يجهل أهمية التنظيم السياسي بل إنه كان يدرك جيدا أن إقامة الدولة لن يكون متأتيا إلا بوجود حزب قوي بمناضليه المهيكلين والمتواجدين على رأس جميع المناصب الحساسة، وإيمانه بهذه الضرورة هو الذي جعله يقول ذات اليوم لوزير الدفاع العقيد هواري بومدين: إنك تكون كل شيء بفضل الحزب، ولن تكون شيئا بدونه[48].

لكن هذه الأداة التي يتوقف عليها مصير الحكم لا يجب أن تكون بأياد أخرى، وعليه، فإن الرئيس ابن بلة لم يتردد في صنع الظروف التي أدت، بالتدريج، إلى استقالة رئيس جبهة التحرير الوطني وأمينها العام وفي نفس الوقت أسندت مسؤولية المنظمات الوطنية إلى السيد الحـاج بن عله الذي تم تعيينه وزيرا للدولـة حتى يسهل ابتلاعه.

إن الرغبة في جمع كل السلط قد حجبت عن الرئيس أحمد بن بلة مخاطر ما كان يقوم به. لقد أدت قراراته الارتجالية إلى إبقاء المكتب السياسي محصورا في شخصين اثنين[49]، لم يسبق لهما أن مارسا مسؤوليات سياسية، ودفعت برفاق النضال والمعتقل إلى المعارضة التي سوف تتخذ أشكالا متعددة، كما أنها همشت نظام الولايات الذي برهن على فعاليته أثناء المعركة، وجعلت من الإدارة منافسا قويا رغم أن معظم إطاراتها كانوا من نتاج الترقيات الاستعمارية المختلفة وبالتالي فهم أقرب إلى مصالح الاستعمار منهم إلى المصلحة الوطنية.

ففي مثل هذا الجو المكهرب شرع في تجنيد القواعد النضالية لمناقشة مشروع الدستور الذي أعدته الحكومة، يعطى لرئيس الجمهورية جميع السلط بما في ذلك

القيادة العليا للجيش. وكانت أربعة أيام كافية للإثراء ولإجراء جميع التعديلات ثم صادقت الإطارات السياسية على المشروع وقدم للتزكية إلى المجلس الوطني مما أثار سخط مجموعة من النواب وقاد إلى استقالة الرئيس فرحات عباس في مستهل شهر أوت[50]. وبعد أسبوع من الاستفتاء الذي جرى في اليوم الثامن من شهر سبتمبر، استدعى المواطنون من جديد لانتخاب المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية.

هكذا إذن، استطاع السيد أحمد بن بلة، في ظرف عام واحد، أن يقصي كل خصومة وأن ينفرد بالحكم، لكنه في نفس الوقت أحدث حوله فراغا سياسيا وإيديولوجيا مهولا، وشتت الطاقات الحية في البلاد وأرغمها على اللجوء إلى تشكيل معارضات سياسية، وأخرى مسلحة، وبذلك يكون قد تسبب من حيث لا يدري في إيقاف قطار الثورة وأرسى قواعد الفوضى والاضطراب فيى الجزائر وفتح فيها الأبواب واسعة لانقلابات تتواصل متشابهة إلى أن وقع إجهاض الثورة في اليوم الخامس من شهر أكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف.

وكان الحزب الشيوعي الجزائري هو المستفيد الوحيد من كل هذه الأوضاع إذ تمكن، رغم عدم الانصهار في الثورة طيلة فترة الكفاح المسلح ورغم معارضته الشديدة لمنطلقاتها الإيديولوجية، وأن يظل محتفظا بوجوده طبقا لتوجيهات[51] لينين وأن يعود للنشاط العلني كقوة دافعة تقف إلى جانب الرئيس أحمد بن بلة. وحتى عندما منع في اليوم التاسع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف من الظهور فإن إطاراته لم تتعرض لأية ملاحقة أو مكروه، وهو الأمر الذي جعل أمينه العام السيد العربي بوهالي يصرح بأنه لا يوجد أي نص رسمي فيما يتعلق بحله أو بمنعه من مواصلة تحركاته السياسية في الجزائر كما صرح بذلك السيد آيت أحمد عندما لاحظ في شهر أكتوبر[52] أن مواقفه من المعارضة مزدوجة، وغير واضحة.

وبالفعل، فإنه كان يعلن عن مساندته لجبهة التحرير الوطني وفي نفس الوقت يعد، سرا، بالوقوف إلى جانب القوات المعارضة لها والعاملة على تغيير نظام الحكم.

وكانت أهم القوات المعارضة وأخطرها متجمعة حول اثنين من رفقاء السيد أحمد بن بله، كلاهما يدعي مثل رئيس الحكومة أنه اشتراكي ويدعو إلى إقامة نظام ديمقراطي وثوري في الجزائر، وكلاهما، أيضا، عين لعضوية المكتب السياسي.

أما الرفيق الأول فهو السيد محمد بوضياف الذي كان من المفروض أن يشرف على العلاقات الخارجية ضمن تشكيلة المكتب السياسي، لكنه لم يلبث أن قدم استقالته وأعلن غداة انتخاب المجلس التأسيسي عن ميلاد حزب الثورة الاشتراكية معللا إقدامه على ذلك بانتشار الفوضى، وانعدام الأمن وإفلاس جبهة التحرير الوطني، التي لا يمكن أن تكون حزبا ثوريا بسبب تركيبتها البشرية نتيجة تحالفها مع الرأسمالية العالمية[53].

لقد ذكر مؤسسو حزب الثورة الاشتراكية أنهم ينسحبون من جبهة التحرير الوطني، لإيمانهم بضرورة إيجاد حزب يناضل من أجل القضاء على استقلال الإنسان للإنسان. وفي شهر ماي نشر الحزب برنامجه الذي وصف فيه ابن بلة بالمجانب للديمقراطية والشعبية الاشتراكية في آن واحد، ودعا إلى التنكر لاتفاقيات إيفيان باعتبارها مجهضة للثورة الجزائرية. وقد قابل رئيس الحكومة نشر هذا المشروع باعتقال السيد محمد بوضياف في اليوم السادس من شهر جوان 1963 ومعه مجموعة من الإطارات السياسية.

أما الرفيق الثاني فهو السيد آيت احمد الذي رفض عضوية المكتب السياسي من البداية لكنه قبل المشاركة في أعمال المجلس التأسيسي، وفي إطار هذا الأخير أعرب عن استنكاره للاعتقالات المذكورة أعلاه وقرر الانسحاب إلى عين الحمام[54] مسقط رأسه واستعداده للمرحلة المقبلة التي استهلها في اليوم التاسع والعشرين من شهر أوت سنة 1963 بالإعلان عن ميلاد جبهة القوى الاشتراكية، التي قررت حمل السلاح لإسقاط النظام القائم وبذلك اندلعت حرب أهلية فيما يسمى بمنطقة القبائل، وسوف لن تتوقف إلا بعد إلقاء القبض على آيت أحمد في اليوم الثامن عشر من شهر أكتوبر سنة أربع وستين وتسعمائة وألف.

وعلى عكس هاتين التشكيلتين السياسيتين، فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد أعلن عن وقوفه إلى جانب الحكومة، لكنه ظل متمسكا بآرائه واستقلاليته. ومن الغريب في الأمر أن كل هذه الأطراف الأربعة يدّعى لنفسه الثورية والشعبية والاشتراكية ويتهم غيره بالعمل لغير صالح الثورة. والحقيقة أن كل هذه التشكيلات لم تكن سوى منابر مستعملة لأغراض شخصية وبقصد الوصول إلى الحكم والمحافظة عليه. ولو لم تكن كذلك لاستطاعت أن تجد أرضية للتفاهم فيما بينها من أجل إقامة جبهة وطنية تتضافر جهودها لتجسيد برنامج طرابلس على أرض الواقع في انتظار المؤتمر الوطني الذي من حقه التعديل والتغيير.

ولأن الصراع لم يكن سياسيا، ولا إيديولوجيا، فإنّ الشعب ظل ينظر إليه من بعيد ووظفت الحكومة قوات الجيش الشعبي الوطني، فطهرت جبال القبائل من مراكز التمرد وقررت منع جميع الأحزاب من النشاط، معتمدة على مقررات طرابلس الأخيرة ولكون "الاشتراكية التي تعني انصهار جميع الفئات الاجتماعية في واحدة، تتطلب الحزب الواحد كأداة، فإذا كان هناك معارضون فيكـــون عليهم أن يتحركوا في إطار ذلك الحزب والمطـــالبة بالتعددية الحزبية جزء من عقلية البرجوازية الليبرالية"(55).

الانزلاق نحو الحكم الفردي:

إن القيادة الجماعية مبدأ في التسيير يحتل مكانة رئيسية في إيديولوجية الحركة الوطنية، ولقد أدى عدم احترامه والتهاون في تطبيقـــه إلى تمرد اللجنـــة المركزيـــة للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على زعيم الحركة السيد مصالي الحاج، وإلى انقسام جبهة التحرير الوطني.

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد أحرزت على مجموعة الانتصارات التي قادت بالتدريج إلى تحقيق الأهداف المسطورة في بيان أول نوفمبر، فلأن القيادات المختلفة قد سهرت دائما على تطبيق ذلك المبدأ وكلما انحرفت عنه قليلا أو

سمحت بالاعتداء عليه وقعت في أزمة ووجدت نفسها مضطرة لأن تقدم تضحيات جساما من أجل تجاوزها[56].

إن الزعماء الخمسة لم يستفيدوا من هذه التجربة، ربما لبقائهم مدة طويلة في المعتقل بعيدا عن ممارسة المسؤولية على أرض الواقع وتحت تأثير إشهار إعلامي غربي الذي لم يتأخر عن استعمال شتى الوسائل لتغذية روح الانقسام بينهم. وفي تلك الصائفة سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف، ضاعفت وسائل الإعلام المذكورة حملاتها المسمومة التي قادت شيئا فشيئا، إلى توسيع الهوة بين الأشقاء الذين أصبح كل واحد منهم يبحث عن أنصار يستعين بهم ضد الآخرين حتى ولو كان أولائك الأنصار من بين أعداء الأمس وطلقاء اليوم.

فالتخلي عن مبدأ القيادة الجماعية هو الذي دفع ابن بلة إلى العمل من أجل الانفراد بالمكتب السياسي، وجعل محمد بوضياف يؤسس حزب الثورة الاشتراكية، وآيت أحمد يتزعم واحدا من أخطر التمردات المسلحة في الجزائر، وحتم على فرحات عباس الاستقالة من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي، وأخطر من كل ذلك شتت أفضل الطاقات الحية في البلاد، والمتمثلة في إطارات وجنود جيش التحرير الوطني الذين لم يغادروا ولاياتهم طيلة فترة الكفاح المسلح معبرين بذلك عن إخلاصهم للوطن وتفانيهم في الدفاع عنه.

لأجل كل ذلك، فان انتصار الحكومة برئاسة السيد أحمد بن بلة، كان في الواقع، هزيمة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني وللجزائر بصفة عامة، وتتمثل هذه الهزيمة بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه في تمكين الإطارات المتشبعة بالفكر الماركسي والبعيدة كل البعد عن واقع الشعب، من اختراق الصفوف والارتقاء إلى مناصب الحل والربط في سائر قطاعات الدولة الجزائرية الفتية، ومع تمكن تلك الإطارات ظهرت قوات سياسية جديدة لا علاقة لها بإيديولوجية الثورة وهي التي سوف تستولي بالتدريج على زمام السلطة في البلاد.

وهناك وجه آخر للهزيمة التي منيت بها جبهة التحرير الوطني ويتمثل في فتح الأبواب واسعة للانقلابات العسكرية التي سوف تتواصل في جزائر ما بعد إجهاض الثورة. وفي الحقيقة، فان الإطاحة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يوجد له اسم آخر غير الانقلاب العسكري، لأن القيادة العليا الشرعية التي هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يسمح لها بالاجتماع للنظر في شأنها قانونيا.

هكذا إذن، فإن الحكومة المنبثقة عن المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في اليوم العشرين من شهر سبتمبر سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف، لا يمكن أن نقول عنها أنها حكومة جبهة التحرير الوطني ولا يمكن أن تحظى بتأييد المناضلين الحقيقيين الذين يرفضون الصراعات والانقسامات من أجل السلطة. ولأنها لم تكن حكومة جبهة التحرير الوطني، فإنها وضعت برنامج طرابلس على الرفوف وأدارت الظهر لنصوص الثورة الأساسية ثم راحت ترتجل البرامج المتناقضة وتقضي جل الوقت في سد الثغرات ومغازلة المشاكل العويصة التي تكمن حلولها في وحدة الصف وفي الالتزام بإيديولوجية أثبتت، على الميدان، نجاعتها وجدواها.

ومن سوء حظ الجزائر أن هذه الحكومة هي التي استطاعت أن تستولي على السلطة بعد أن ألغت كل من حاول معارضة سياستها. و لم يكن الإلغاء مقصورا على الشخصيات والتشكيلات السياسية، بل تعداها إلى المنظمات الوطنية التي صفيت، بمختلف الوسائل، من جميع العناصر التي أبدت بطريقة أو بأخرى، مناهضتها لسلوكات ابن بلة وتصرفاته.

ومن جديد، أقيمت المحتشدات في الجنوب الجزائري لاستقبال المخلصين من أبناء الشعب، وفتحت السجون أبوابها لإيواء المئات من المناضلات والمناضلين، وعادت عمليات القمع والتعذيب ضد الوطنيين بواسطة نفس الجلادين الذين كانوا يعملون في إطار الأجهزة الاستعمارية. و لم يكن ذلك غريبا، لأن الحكومة الجزائرية أسندت مهمة تكوين ضباط شرطتها لقيادة الشرطة الفرنسية كما أنها في اليوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر، أي مباشرة بعد تشكيلها، طلبت من

الجنرال الفرنسي قائد الجندرمة أن يسرح جميع الضباط وصف الضباط الجزائريين ليشكلوا النواة الأولى لسلك الدرك الوطني في الجزائر، ثم التمست منه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتكوين أعداد كبيرة من الدركيين الجزائريين.

وإذا أضفنا إلى تنظيـــم الشرطة وتكوين ضباطها وإنشاء سلك الدرك الوطني من أوله إلى آخره، واستقدام مجموعة من الضباط السامين في الجيش الفرنسي لاستكمال تكوين ضباط الجيش الوطني الشعبي ومباركة الرئيس أحمد بن بلة لكل ذلك، أصبح جليا أن الجزائر قد تخلت نهائيا عن خطها الثوري الذي يدعو إلى ضرورة قطع جميع العلاقات مع المستعمر السابق[57]، وصارت تطبق سياسة الاستعمار الجديد التي ترمي إلى إسناد جميع المناصب الأساسية في الدولة إلى إطارات كونتهم المدرسة الاستعمارية من أجل الحفاظ على مصلحة فرنســـا.

ففـــي هذه الأجواء المشحونة بالضغائـــن والأحقاد والمليئـــة بالتناقضـــات ومختلـــف أنـــواع اللامعقول، والمتميزة بالفوضـــى والاضطـــراب وانعـــدام الأمـــن والاستقرار، أعطيت الإشارة الخضراء لتكوين اللجنـــة الوطنية لتحضير المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، وأطلقت نفس الأيادي الماركسيـــة تعبـــث من جـــديـــد بالنصـــوص الأساسيـــة للثورة.

ومرة أخرى تكونت لجنة صياغة مشروع المجتمع تحت إشراف أهم العناصر الماركسية التي كانت هي أساس الانحرافات الايديولوجية الأولى. ورغم مقاومة العناصر الوطنية، صادق المؤتمر الذي أنهى أشغاله في اليوم الواحد والعشرين من شهر أفريل سنة أربع وستين وتسعمائة وألف على ميثاق الجزائر الذي اعتبر تعميقا لبرنامج طرابلس ومرجعا إيديولوجيا وحيدا للثورة الجزائرية.

إن المؤتمرين الذين دامت أشغالهم ستة أيام قد حللوا أوضاع البلاد التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ثم صادقوا على عدد من المقررات التي ظنوا أنها كفيلة بتقديم الحلول لكافة المشاكل المطروحة آنذاك. ومن أهم تلك المقررات: تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طلائعي في الحكم يسير وفقا لمبدأ المركزية

الديمقراطية ويهدف إلى بناء الدولة الاشتراكية في الجزائر، وينتهج سياسة عدم الانحياز الإيجابي ويعمل على تدعيم القضايا العادلة ومساندة حركات الشعوب المناضلة في العالم أجمع.

إن تحويل جبهة التحرير إلى حزب طلائعي في مثل تلك الظروف يعتبر انقلابا سياسيا لا مبرر له، خاصة وأن الحزب لا يمكن أن يكون في الحكم بإدراة موروثة عن الاستعمار وإطارات مسيرين مكونين وفقا لبرامج استعمارية وبواسطة مكونين لا علاقة لهم بالايديولوجية الثورية، وحتى العناصر التي تكونت في صفوف جبهة التحرير الوطني، فإنها في معظمها كي لا نقول في مجملها، ترفض بناء الدولة الاشتراكية لأنها لم تـــنته بعد من إقامة الدولة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية التي حددها بيان أول نوفمبر كهدف رئيسي.

فالحزب الطلائعي بدون إمكانيات بشرية يظل حبرا على ورق بل يتحول بالتدريج، إلى مجرد جهاز يوظف لخدمة الأغراض الشخصية ولمنع الشرائح الوطنية في المجتمع من التصدي بحزم وجد للقوات المناهضة للثورة.

الهوامش

(1)- الحركة هم جزائريون سلحهم الجيش الفرنسي ونظمهم في وحدات صغيرة وضع على رأسها ضباطا وصف ضباط من الفرنسيين قصد استعمالهم لمحاربة جيش التحرير الوطني. ولقد أدى الحركة أدوارا خطيرة خاصة في الأرياف حيث كانوا أكثر شراسة من الاستعماريين أنفسهم.

(2)- القومية هم الجزائريون الذين جندهم القواد والباشغوات لمحاربة جيش التحرير الوطني. وفي كثير من الأحيان فإنهم لم يكونوا مدركين لخيانتهم.

(3)- من مواليد أقبو بمنطقة ما يسمى بالقبائل الصغرى سنة 1911. أنهى دراسته الابتدائية في بجاية ثم شارك في مسابقة المحضرين القضائيين واشتغل ككاتب ضبط في سبدو بالغرب الجزائري ثم عمل موثقا في القل على الساحل الشمالي الشرقي. وعندما عاد إلى العاصمة التحق بصفوف الحزب الاشتراكي الفرنسي وانتخب سنة 1945 نائبا بالمجلس التأسيسي. وفي سنة 1948، انتخب نائبا بالمجلس الوطني الفرنسي ثم رئيسا للجمعية الجزائرية عند تأسيسها وفي أكتوبر سنة 1955 ألقى خطابا على أمواج الإذاعة يدعو فيه إلى الهدوء ويطالب بالاندماج الكامل، وعلى التحرير إثر عليه جبهة الوطني بالإعدام. انظم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1957 ويذكر أنه رفض المشاركة في حكومة الجنرال ديغول سنة 1958. ألقى عليه القبض سنة 1961 و لم يطلق سراحه إلا ليرأس الهيأة التنفيذية المؤقتة.

(4)- الولايات التي كانت تدعم الحكومة المؤقتة هي: الثانية، الثالثة، الرابعة والخامسة بالإضافة إلى فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

(5)- تتكون هذه الجماعة خاصة من: محمد خيضر، رابح بيطاط، فرحات عباس والحاج بن عله.

(6)- علما بأن الذين كانوا يحاولون على التقاعد، كانوا في كثير من الأحيان أقل سنا وأكثر علما من الأمرين بإحالتهم على المعاش.

(7)- كانت هذه الولاية الإدارية تابعة للولاية الرابعة. وتقع المدية على بعد حوالي سبعين كلم جنوبي العاصمة.

(8)- تقع مدينة بوسعادة على بعد مائتين وخمسين كلم جنوب شرقي العاصمة، وفي أثناء الثورة كانت تابعة للولاية السادسة.
(9)- عبد الرحمن فارس، الجزائر من سنة 1945 إلى الاستقلال، باريس 1982، الملحق رقم 4 ص 185 وما بعدها.
(10)- أنظر الوثيقة المتعلقة بالتعاون الثقافي، في الملحق رقم 12.
(11)- المعهد التربوي، برنامج التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وزارة التربية الوطنية، مديرية البرامج، سبتمبر 1972.
(12)- حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، السراب والواقع، ص: 286.
(13)- ذكر لي السيد عبد الحفيظ بوصوف أن كريم عرض علي بومدين رتبة جنرال، وأن هذا الأخير سجل عرضه على غير علم منه ووزعه على إطارات جيش التحرير الوطني للتقليل من شأنه.
أنظر الفصل السابق
(14)- بن بلة (أحمد) حديث أجريته معه في بيته يوم 1991/06/24، ويؤكد الرئيس بن بلة تأييده لهذا الموقف وهو ما جعله يقبل التحالف مع قيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
(15)- ابن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ص 26 دحلب (سعد).
(16)- نفس المصدر.
(17)- حيث كان القادة الأربعة معتقلين، وهو كائن ببلدية أولندي في شمال فرنسا
(18)- بوتفليقة (عبد العزيز) حديث أجريته معه يوم 1991/04/16 في بيت السيد محمد الشريف مساعدية.
(19)- حزب جبهة التحرير الوطني، الأمانة الدائمة للجنة المركزية، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1962/1954، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة، الجزائر 1987، ص: 53 وما بعدها.
(20)- تشكلت هذه اللجنة من العقيد محمد يزوان والرائد أحمد ومحمد بن يحيى والحاج بن عله.

(21)- بوصوف (عبد الحفيظ) اللقاء المشار إليه أعلاه

(22)- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ص: 21

(23)- حربي، ج ت والسراب والواقع، ص 288.

(24)- Fares (Abderrahmen) La cruelle verité. L'Algérie de 1954. A l'indépendance, plon paris 1982 page 125 – 126.

يذكر المؤلف أنه زار خفية تونس يوم 8 جوان 1962 للقاء رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد بن يسوف بن خدة وأثناء الحديث قال له أن كريم سيدخل معك إلى الجزائر وأعتمد عليك كي لا يزعج ذلك السلطات الفرنسية، وقد وقع الدخول بالفعل جوًا يوم 09 جوان 1962

(25)- حديث أجريته مع السيد عبد الكريم سيويسي عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعضو فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا وقد أكد في أثناء الحديث أن السيد بن عمر بوداود وقدور العدلاني قد مثلا فيدرالية جبهة التحرير الوطني في أوروبا وشاركا في أشغال المؤتمر الذي شارك فيه ممثلون عن الولايات الثانية والثالثة والرابعة ومنظمة الجزائر.

(26)- خاصة منهم أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل بالإضافة إلى السيد قائد أحمد

(27)- من بين هؤلاء الإطارات تجدر الإشارة إلى: الزبير بوعجاج، أحمد بوشعيب، محمد مرزوقي وعثمان بلوزداد.

(28)-النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص: 49.

(29)- بن طوبال (لخضر) الحديث المذكور سابقا.

(30)- هؤلاء الممثلون هم الدكتور سعيد حرموش، الرائد رابح زراري والرائد عبد المجيد كحل الراس.

(31)- حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني السراب والواقع، ص: 352 النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 ص 71.

(32)- لأن الخامس وهو السيد رابح بيطاط كان معتقلا في الجزائر و لم ينضم إليهم إلا في الأشهر الأخيرة. ميثاق الجزائر، ص36.

(33)- فارس (عبد الرحمن)، ص: 135.

نفس المصدر، ص 40.

(34)- السيد أحمد بن بلة من مواليد مدينة مغنية الواقعة في ولاية تلمسان على الحدود الجزائرية المغربية.

نفس المصدر

(35)- حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص: 359.

نفس المصدر، ص 39.

(36)- بوبنيدر (صالح المدعو صوت العرب) مقابلة أجريتها معه في بيته يوم 1985/05/21.

نفس المصدر، ص 39.

(37)- الزبيري (محمد العربي) الغزو الثقافي في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 1982، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية الجزائرية 1983، ص: 21.

(38)- الإبراهيمي (محمد البشير) عيون البصائر، ص: 128 وما بعدها.

نفس المصدر، ص 36.

(39)- حزب جبهة التحرير الوطني، المسيرة، من مطبوعات قسم النشر والتوثيق، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1980، ص: 113 وما بعدها

نفس المصدر، ص 41.

(40)- نفس المصدر.

(41)- المنظمة الوطنية للمجاهدين، المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، ج2، ص: 108

نفس المصدر، ص 42.

(42)- الزبيري (محمد العربي) "أوضاع المغتربين الجزائريين" أشغال ملتقى الفكر الإسلامي المنعقد بتيزي وزو سنة 1973، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر 1973، ج3 ص: 21.

نفس المصدر، ص 43.

(43)- عباس (فرحات) الاستقلال المصادر، ص: 86.

نفس المصدر، ص 41.

(44)- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص:53

نفس المصدر، ص 121.

(45)- حديث أجريته يوم 1984/07/04 مع العقيد محمدي السعيد في بيته بالقبة.

(46)- العمالة هي الترجمة العربية لكلمة وقد أصبحت فيما بعد استرجاع الاستقلال تسمى الولاية.

(47)- خيضر (محمد) الحديث المشار إليه سابقا.

(48)- فرانكوس (آنيا) وسيريني (ج.ب) جزائري يسمى بومدين، باريس 1976، ص: 154.

(49)- هما العقيد محمدي السعيد والسيد الحاج بن علة.

(50)- الاستقلال المصادر ص: 62، لقد نشر السيد فرحات عباس ابتداء من هذه الصفحة نص الرسالة التي ضمنها أسباب استقالته من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي وهي مؤرخة بيوم 12 أوت سنة 1963.

(51)- بودي (فرانسوا) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باريس 1965، ص 47.

(52)- نفس المصدر، ص5.



الفصل السادس

البدايات الصعبة

الانقلاب الثالث

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

عمل الاستعمار الفرنسي بمجرد أن ثبت أقدامه، في الجزائر، على تفكيك أواصر الاقتصاد الوطني الذي كان مزدهرا نسبيا، ثم غير توجهاته بحيث لا يكون سوى مكمل للاقتصاد الفرنسي، أو مزودا إياه بالمواد الأولية الضرورية لتنميته وتطويره.وإن الشواهد لكثيرة على ما يمكن أن نسميه بالتشويه الاقتصادي.لكننا نكتفي بذكر بعضها مثل القضاء على حقول الأرز بنواحي المدينة واقتطاع المساحات الشاسعة المنتجة للقموح الجيدة في الشمال الشرقي للبلاد وفي نواحي معسكر وبلعباس واستبدالها كلها بكروم الخمر الضروري لتحسين أنواع الخمر الفرنسي، ومثل إتلاف الشبكة الصناعية التي كانت قائمة وكان يمكن أن تتطور ليس في الميدان الحربي فقط وإنما في كافة مجالات الإنتاج الصناعي.

هكذا صارت الجزائر في سنة 1962 مختلفة كليا عما كانت عليه سنة 1830. فبعد أن كانت تصدر الحبوب بكل أنواعها وتتصدق بالقمح والشعير على الشعوب المستضعفة بما في ذلك الشعبين الفرنسي والأمريكي في ذلك الوقت، صارت عاجزة عن سد قوت أبنائها وتلبية حاجاتهم الأساسية.

ولقد كان على الثورة، بعد استرجاع الاستقلال السياسي في سنة 1962 أن تقطع مع المستعمر السابق كل العلاقات في جميع الميادين وعلى جميع الأصعدة، ثم تجند كل ما لديها من إمكانيات بشرية ومادية لتعيد النظر في الهياكل الاقتصادية قصد تخليصها من خصائص التبعية وللتركيز على تكوين إنسان يكون قادرا على التفاعل مع متطلبات الثورة الشاملة.

إن تحرير الأرض، في منظور ثورة نوفمبر، لا يتوقف عند تخليصها من السيطرة الأجنبية، بل يتعدى ذلك إلى إعادة تأهيل مساحاتها الشاسعة وإعادة النظر في طرق التعامل معها بحيث تستعيد وظيفتها التي كانت تقوم بها قبل أن يفرض عليها الاحتلال.

لقد كانت معظم الأراضي في الجزائر، قبل الاستعمار الفرنسي ملكا مشاعا للأعراش التي كانت تستثمرها جماعيا لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، وتصدير الفائض من الإنتاج إلى المشرق، وإفريقيا السمراء وإلى جنوب أوروبا على وجه الخصوص. ثم جاءت قرارات القادة العسكريين الفرنسيين ومراسيم السلطات الاستعمارية فأباحت اغتصاب تلك الأراضي بسبب مشاركة أصحابها في الانتفاضات الشعبية المختلفة، وتسليمها بالمجان إلى الأوروبيين الذين صاحبوا الحملة خصيصا للاستفادة من الحرب الصليبية أو إلى الجنود المعطوبين والمتقاعدين أو إلى شركات استغلالية كبرى وقع تأسيسها للقضاء على الهياكل الاقتصادية الثابتة ولجعل الفلاحة الجزائرية مكملة للاقتصاد الفرنسي، وتابعة له في جميع الحالات.

فبواسطة هذه الطريقة في الاغتصاب والاستغلال تحولت مساحات كبيرة في مناطق مختلفة من منتجة للحبوب بجميع أنواعه إلى منتجة للخمور أو لمزروعات صناعية لا علاقة لها بواقع المجتمع الجزائري.

وتحول الإنسان الجزائري بالتدريج من صاحب أرض منتج إلى أجير مسخر، فقد قدرته على التعامل مع الأرض بتلك الحرية، التي كانت تسمح له بتوجيه الزراعة وتحديد أوقات العمل حسب إمكانياته الخاصة وحسب التقاليد الفلاحية السائدة في سائر أنحاء الريف.

من هذا المنطلق، فإن تحرير الأرض يشمل، في ذات الوقت، استرجاع السيادة الوطنية على كافة المساحات المغتصبة والمستغلة سواء من طرف المستعمرين الفرادى والشركات الامبريالية أو من طرف العملاء من المواطنين، وتخليصها من أنواع الزراعة التي أدخلت إلى بلادنا لتلبية بعض حاجات الفلاحة في فرنسا. ومن جهة أخرى، يتطلب تحرير الأرض إعادة صقل ذهنية الفلاح الجزائري، والتركيز على استصلاح المساحات الشاسعة في الهضاب العليا وفي الصحراء، لأن الجزائر ليست هي الشريط الساحلي فقط، ولأنها تتلقى،سنويا كميات هائلة من مياه

الأمطار، التي يضيع أكثر من خمسة أسداسها في البحر، كما أن باطن أراضيها يحتوي على ملايين الأمتار المكعبة القابلة للتجديد.

وبهذا المفهوم، فإن عملية تحرير الأرض كان يتوقف تحقيقها على ظهور ونجاح حركتين أساسيتين. أولهما عسكرية واعية تستعمل العنف المتنور وتضم في صفوفها طلائع مؤمنة برسالتها وقادرة ليس على الاستشهاد فحسب بل، كذلك، وفي المقام الأول على ربح ثقة الجماهير التي هي ضرورية لربح المعركة ضد المستعمر الذي يملك العدة والعتاد، وثانيهما ثقافية وطنية تستعمل التخطيط العقلاني ولا تتردد في اللجوء إلى العنف الثوري للقضاء على دابر التبعية بكافة أنواعها. هاتان الحركتان متلازمتان ومترابطتان أشد الارتباط بحيث يظل انتصار الواحدة كلا شيء ما لم تتمكن الأخرى من تجسيد جل أهدافها على الأقل.

ولقد تكفلت "جبهة التحرير الوطني"بإرساء قواعد الحركتين، وبعثهما إلى الوجود في وقت واحد، واستطاع الكفاح المسلح الذي بدأ بوسائل بدائية للغاية وظل مستمرا طيلة اثنين وتسعين شهرا أن يفرض على العدو الاعتراف بحق الشعب الجزائري في استرجاع سيادته على أرضه وتقرير مصيره بنفسه. أما الحركة الثقافية فإنها ما تزال قائمة تتطلب المزيد من تضافر الجهود ومن التحلي باليقظة الدائمة لكي لا تعود من جديد قوى الظلام التي تحول دون الوصول إلى تحرير الأرض بصفة نهائية.

وستبقى الانتصارات التي حققها الكفاح المسلح مجرد تتويج لحرب قامت وانتهت، وليست مرحلة حاسمة في طريق انتصار الثورة الشاملة التي انطلقت ليلة الفاتح من نوفمبر ما لم تتواصل المسيرة بنفس الحماس الذي كان سائدا خلال فترة النضال الدموي.

إن الجزائر لا يمكن مقارنتها بأي واحد من الأقطار العربية، مغربية كانت أو مشرقية، ولا ينبغي أن تكون مقلدة لهذا أو ذاك لأن تجربتها وحيدة، والثمن الذي دفعته لإنجاحها مرتفع للغاية، ولأن ثمة عهود مضروبة يجب الوفاء بها لأرواح مئات

آلاف الشهداء.أما تحرير الإنسان في منظور ثورة نوفمبر فإنه يكتسي نفس أهمية تحرير الأرض، لأن المواطن الحر لا يعيش على أرض مستعمرة ولا يكون الإنسان حرا إلا إذا استطاع تخليص أرضه من كل أنواع العبودية.

وقد يقال، وماذا يريد الإنسان الجزائري أكثر من استرجاع سيادته على كل شيء في أرضه؟ فدواليب الحكم بين يديه، وثروات البلاد تحت تصرفه يوظفها للبناء والتشييد ودلائل الحرية شامخة لم تعد تخفى على أحد.

صحيح، أن هذه المكاسب في حد ذاتها عظيمة، وفي ظاهرها كافية لتحقيق تحرير الإنسان، لكن هناك معطيات أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار قبل إصدار أي حكم في الموضوع. وأهم هذه المعطيات:

هو أن إقامة المصانع وبناء المعامل، واستصلاح الأراضي واستخراج الثروات الطبيعية والمعدنية قصد الاستثمار، والتصدير كلها تبقى، رغم الجهد والإمكانيات، دون الأهداف المحددة لها، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار الاستقلال الاقتصادي، ذلك أن القطعة الأساسية في حقل البناء الواسع ستظل هي الإنسان الذي تسند إليه مسؤولية التسيير والإشراف والتخطيط والصيانة والرقابة والإبداع. وإذا كان هذا الإنسان مفتقدا إلى التكوين الأيديولوجي فإن جل المجهودات تضيع سدى رغم كل المبررات التي قد نلجأ إليها.

فالتكوين الإيديولوجي لا يعني أبدا حشو الأدمغة بالشعارات النظرية كما قد يتصور البعض، ولكنه عملية إجمالية ومستمرة تمس كافة الميادين وتساير الانسان في جميع مراحل حياته، وعندما تنقطع أو تتعطل لسبب من الأسباب فإنها تترك المكان للفراغ الــذي تترتب عنه أنواع الفوضى والميوعة والإمعيــة التي هي نوع من التبعية القاتلــة.

إن التكوين الإيديولوجي هو الذي يسمح للإنسان بادراك الواقع الذي يعيش فيه وبمعرفة المحيط الذي يتطور فيه. وانطلاقا من ذلك الإدراك ومن تلك المعرفة يراعى

العمل من أجل التغيير نحو الأفضل بواسطة ما لديه من قدرة وإمكانيات. وبما أن هذه العملية تتطلب مزيداً من الدقة والوضوح فإن نجاحها يكون مرهونا بمدى قدرتنا على تحقيق الشمولية في تجسيدها. ومن هنا، نستطيع القول إن التكوين الإيديولوجي يستلزم البدء من دار الحضانة، ولا ينتهي بالتخرج من الجامعة، كما أنه يمارس بنفس الوتيرة في مجالات العمل وأماكن الراحة والاستجمام بحيث يكون الفرد دائم الاطلاع على ما كان وما يجري وما سيكون.

ولا يكون التكوين الإيديولوجي فاعلا إلا عندما يتمكن من تحريك الإنسان بكيفية واعية وتلقائية في الاتجاه المطلوب، لأن الوعي والتلقائية شرطان أساسيان لنجاح العمل في جميع الميادين. ولا يمكن إرغام الإنسان على القيام بأي شيء ايجابي إذا لم تستيقظ في داخلـه تلك القوة الكامنـة التي تدفعه نحو الشعور بالواجب والقيـام به.

إن عدم الانطلاق من الواقع وعدم الاهتمام بالإنسان الذي هو مركز كل واقع قد حالا دون تنمية الاقتصاد الوطني وجعلا النظام في الجزائر عاجزا عن التصدي لما يعترض الجماهير الشعبية الواسعة من قضايا اجتماعية مختلفة.

فالبطالة التي أصبحت شبحا مخيفا ما كانت لتنتشر لو عرف النظام كيف يحافظ على ميزة الجزائر الأساسية. فهو كبلد زراعي، كان في تلك السنوات الأولى يؤوي في أريافه سبعين بالمائة من السكان.

ومما لا شك فيه أن تزايد عدد السكان في الأرياف يؤدي حتما إلى الاعتناء بالزراعة، فيرتفع الإنتاج الفلاحي، وتتحسن الإنتاجية من جهة، وتنشأ مناصب الشغل لليد العاملة الجديدة من جهة ثانية. لكن إهمال الزراعة وسائر المرافق المتصلة بها قد دفع سكان الريف إلى الهجرة الجماعية وجعل نسبتهم تنخفض بسرعة إلى خمسين بالمائة بالنسبة لعدد السكان الإجمالي. في حين ارتفع عدد سكان المدن دون أن تتطور الصناعة بالكيفية القادرة على إنشاء مناصب الشغل المطلوبة.

ولقد كـــان من المفروض أن تركز الجزائر على إعـــادة تأهيـــل الأراضي المعتدى عليها وأن توفر الشروط اللازمة للاستصلاح المكثف خاصة في الهضـــاب العليـــا وفي الجنوب.

ومن المعلوم أن استخراج المياه وبناء السدود الصغيرة المساعدة على توظيف مياه الأمطار شرطان أساسيان لازدهار الزراعة، وأن العناية بهذه الأخيرة يؤدي حتما إلى تطوير الصناعـــة بكيفيـــة عقلانيـــة ومتناسبـــة مع حاجـــات البلاد وإمكاناتها في آن واحد.

وهكذا وبتضافر التآمر وعدم الخبرة، لم تنجح الصناعة التحويلية و لم تثبت قواعد الصناعة الخفيفة على الرغم من أن العملية الإجمالية تسببت منذ سنة ست وستين وتسعمائة وألف، في ضيـــاع الزراعة نتيجة فتح أبوب المصانع والورشات لليد العاملة الفلاحية.

وإذا كانت هجرة الأرياف، قد تسببت، بصفة مباشرة، في انخفاض المنتوج الزراعي، وتردي الإنتاجية، وفي ضياع الأراضي الخصبة نتيجة الإهمال ونتيجة التصحر، الذي لا يوقفه سوى الاستصلاح المكثف، فإن التدهور الفلاحي لم يحرم الشعب الجزائري من تحقيق الاكتفاء الغذائي فحسب، لكنه، أيضـــا، أخضع الصناعة التحويلية في بلادنا إلى الرأسمال العالمي الذي تتحكم فيه الإمبريالية ذات الأوجه المتعددة.

فصناعة العجين مثلا، مهددة بالتوقف في حالة عدم التمكن لسبب أو لآخر من استيراد الحبوب والدقيق، وهذا وضع غير طبيعي، لأن الجزائر تملك مساحات يكفي إنتاجها من الحبوب لتشغيل أضعاف المصانع الموجودة عندنا،لكن ذلك يتطلب إخلاصا ووطنية كافيتين لتجنيد الطاقة اللازمة لتفجير المياه.

الأوضاع الاقتصادية

ورد في الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا بتاريخ 1962/08/28 أنّ العمليات المالية في البلدين تبقى موحدة إلى غاية الواحد والثلاثين ديسمبر، وأنّ كلا من الحكومتين تضع تحت تصرف الخزينة الجزائرية ما تحتاج إليه من موظفين، وفي انتظار الفصل بين الخزينتين أرسلت وزارة المالية الفرنسية مائة وخمسين موظفا يؤطرون المصالح الجزائرية وفي ذات الوقت أرسلت الجزائر مجموعتين من المؤطرين يتكونون في فرنسا. معنى كل ذلك أن ثورة نوفمبر انهزمت في الميدان لأن الهدف عندما اندلعت،إنما كان هو استرجاع السيادة كاملة أي تقويض أركان الاستعمار والقضاء على كل آثاره عملا بالنظرية القائلة برفض أدنى علاقة مع المحتل السابق حتى لا تعطى له فرصة التمهيد للاستعمار الجديد.

وفي إطار نظرية الرفض، كان لابد على الجزائر أن تطرح على طاولة التفاوض عددا من الملفات السياسية التي لها علاقة مباشرة بميزانية الدولة المسترجعة استقلالها ويأتي في مقدمة تلك الملفات ذلك الذي يتعلق بالديون القائمة في ذمة الدولة الفرنسية قبل الاحتلال والمعترف بها رسميا بموجب المعاهدة الموقع عليها من طرف الملك لويس الثامن عشر بتاريخ 1819/12/28 وكذلك التعهد الذي التزم من خلاله بتسديد الدين مباشرة ابتداء من مارس 1820.

الدين المعترف به سبعة ملايين ونصف مليون فرنك ذهبي دون الأخذ في الاعتبار المبالغ الصغيرة التي أقرضها الداي حسين إلى القنصل فاليار بطلب من ممثلي الثورة الفرنسية آنذاك، وزيادة على المبالغ النقدية هناك كميات كبيرة من المواد الغذائية التي ساهمت بقسط وافر في إنقاذ الجنوب الفرنسي من المتربة والمسغبة.

يقول السيد دوكرامون بهذا الصدد:"استطاع القنصل فاليار أن يحصل على ترخيص من الداي حسن لتصدير كميات كبيرة من الحبوب، والقديد والجلود وغيرها من المواد المخصصة لتموين الجنوب الفرنسي وفيالق الجيش، وبذلك أفشلت مناورات الانكليز الرامية إلى مضاعفة المتربة التي كان عليها الفرنسيون في

ذلك الحين ويقول فاليار:" لقد علمت من الداي نفسه أن الانكليز جرأوا على أن يلتمسوا منه رفض إسعافنا حتى نموت جوعا لكن الداي رد عليهم تجسيد مطلق لبلاده وصديق للفرنسيين، وأترك لكم كيفية إبلاغ هذا الموقف إلى الجمهورية وأبنائها علما بأن الظرف يضاعف من قيمة الحدث" وبالفعل فإن الداي لم يكتف بالأوامر التي أصدرها لتفتح أسواق الشرق والغرب لسفن مرسيليا، لكنه سلمّ جنوة بطلب من القنصل لتستقبل مشتريات فرنسا وجاوز إحسانه ذلك إلى تقديم الأموال اللازمة للتسديد مقابل الصفقات المبرمة مع الأهالي وبعد ذلك فإنه أقرض الجمهورية الفرنسية خمسة ملايين من دون فائدة.

ومهما يكن من الأمر ولأن التاريخ لا يكتب بأثر رجعي نؤكد أن مصادر تمويل الخزينة الجزائرية في ذلك السداسي الأول التالي لاسترجاع الاستقلال الوطني قد تعرضت إلى نهب كبير يتمثل خاصة في رحيل مئات آلاف الأوربيين دون أن يدفعوا ما عليهم من غرامة وضرائب ودون أن تُقوّم الأضرار المادية التي تسببت فيها عصابات المنظمة السرية المسلحة بعد وقف إطلاق النار وهي أضرار مست سائر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقدر بآلاف مليار الفرنكات القديمة في ذلك الوقت مع العلم أن الحكومة الفرنسية هي المسؤولة قانونا عن التصرفات الإجرامية، التي قام بها أفراد المنظمة المذكورة.

لكن مدرسة التاريخ الاستعمارية تعطي لهذه الحقائق الواضحة تفسيرا آخر إذ يقول السيد فرانصوا يوي على سبيل المثال:" كانت مداخيل الجزائر بلا قيمة تذكر لأن الحياة الاقتصادية توقفت عندما ترك الأوربيون مكاتبهم ومزارعهم ومصانعهم وهو ماجعل ابن بلة يختار سياسة التقشف، وقد كان على الحكومة الجزائرية، والحال هذه، أن تشترط على الحكومة الفرنسية تولي تصفية كل هذه الأوضاع قبل الفصل النهائي بين الخزينتين. وكان عليهما كذلك، أن نثير مشكل تمويل المشاريع الاقتصادية التي انطلقت مع مخططي شال وقسنطينة والتي أسند تنفيذها إلى مقاولات بعضها في أوربا وبعضها في الجزائر لكن أصحابها كلهم من الأوربيين

الذين تركوا وراءهم ديونا كثيرة ومتعددة بالاضافة إلى ما تسببوا فيه من خسائر نتيجة التخريب المعتمد الذي طال المشاريع نفسها وما كان ملحقاً بها من العتاد. وعندما يعود المرء، اليوم، إلى تلك الفترة ويتجرد من كل العواطف فإنه يقر بأن الجزائر كانت قادرة على تلافي جميع النواقص في التسيير المالي وتجاوز سائر الصعوبات التي مردها عدم وجود الكفاءات، لو أن نظام الحكم الذي انطلق من انقلاب الثاني والعشرين جويلية 1962 لم يقرر اقصاء كل مرافق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي كانت من بينها وزارة المالية التي كانت تتوفر على إطارات وطنية أضافت إلى تكوينها العلمي (لأن معظمها من خريجي الجامعات) تجربة خمس سنوات من الممارسة الميدانية.

فالاستغناء عن خدمات مرافق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو الذي حَرَمَ البلاد من كفاءات حرصت قيادة الثورة على إعدادها لما بعد استرجاع الاستقلال الوطني.

كما أنه نتيجة الفراغ المهول هو الذي مهد للاستعمار الجديد وفسح له مجال التمركز في جميع الميادين وعلى الرغم من أن الجزائر في ذلك السداسي الأول من عام 1962 كانت شبيهة بالتاجر الغني الذي يبدد أمواله ثم يدخل السوق معتمدا على خصومة ومنافسة، فإن وزارة المالية في أول حكومة تتشكل بعد استرجاع السيادة الوطنية قد اتخذت عددا من التدابير الخاصة بفرض مجموعة من الضرائب على المداخيل كما أنها رفعت الأتاوات اللصيقة ببعض المستهلكات غير المعاشية مثل التبغ بجميع أنواعه والخمور والمحروقات.

لكن كل ذلك لم يكن كافيا، لأن التسيير والتجهيز يتطلبان أموالا طائلة بينما لم تترك الإدارة الكولونيالية سوى خزينة فارغة ومشاكل كثيرة ومعقدة، ولأن الحكومة الفرنسية أبدت عدم استعدادها للقيام بواجب المستعمر السابق كاملة، فإن الرئيس أحمد بن بلة قد لجأ إلى تنظيم حملة وطنية واسعة للتضامن أنتجت ميزانية معتبرة، كما أن الأمين العام للمكتب السياسي السيد محمد خيضر قد شرع في

زيارة استهدفت سائر الأقطار الشقيقة يلتمس المساعدة العاجلة ويجمع بقايا ميزانية جبهة التحرير الوطني، ومن الجدير بالذكر أن اليسار واليمين الفرنسيين، لأسباب مختلفة، لم يتوقفا عن المناورة لإضعاف المالية الجزائرية، وحينما لم يتمكنا من تجميد حسابات الدولة الجزائرية في فرنسا،فإنهما ركزاها على ضرورة إلغاء بنك الجزائر وقد تم لهما ذلك بتاريخ الواحد والثلاثين ديسمبر 1963

أما المجهودات الجزائرية فإنها قد أثمرت وفي دورة مارس 1964 صادق المجلس الوطني على ميزانية التجهيز التي بلغت 2.2 مليار فرنك وفي شهر أفريل قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني تم استبدال الأوراق المالية الفرنسية بالأوراق الجزائرية وظهر الدينار الجزائري.

الفلاحـــة

عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة من الاحتلال نشاطا تخريبيا مكثفا قامت به المنظمة السرية المسلحة التي لم تكتف بحملات الإبادة التي ذهب ضحيتها آلاف الجزائريات والجزائريين بل ركزت على حرق كثير من المؤسسات الحيوية واغتيال الإطارات الوطنية وإتلاف وسائل الإنتاج وتعطيل العمل الضروري لإنجاح موسمي جني المحاصيل والحرث بمرحلتيه وكان لكل ذلك تأثير سلبي في الميدان الفلاحي على وجه الخصوص.

ولمواجهة الأوضاع الصعبة الناتجة عن سياسة الأرض المحروقة، وفي غياب الإمكانيات المادية، قررت الحكومة تجنيد جميع الطاقات الحية في البلاد وتنظيم الفلاحين في لجان لتسيير سخرت لها كل الوسائل الممكن استعمالها لحرث ما يمكن من مساحات الأرض الصالحة للزراعة. وفي نفس الوقت وحماية لأملاك الدولة ومنع سائر أنواع المضاربة، أصدر رئيس الحكومة مرسوما بياريخ 1962/10/22 يقضي بتحريم بيع وشراء الأراضي الزراعية التي كانت في حوزة الأوربيين. وفي الثامن عشر من شهر مارس سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف صدر المرسوم الذي

ينظم عملية استغلال الأرض وحمايتها (انظر مرسوم 1962/10/22 الذي ينشئ لجان التسيير في المؤسسات الزراعية).

انطلاقا من المراسيم المذكورة وتطبيقا لها وقع استرجاع كثير من المزارع التي وضعت تحت تصرف أبناء الوطن وخاصة منهم المجاهدين وعائلات الشهداء. وللتذكير فإن بعض تلك المزارع كانت مساحاتها تزيد عن ألف هكتار.

وحينما أحصت أقسام الفلاحة والاحتياط عتادها لم تجد، في كامل أنحاء الجزائر سوى سبعمائة جرار وهي غير كافية بالنظر لما يستطيع الجرار الواحد حرثه خلال الموسم كله. لأجل ذلك توجهت الحكومة إلى يوغسلافيا فاشترت منها بقرض يدفع على المدى الطويل خمسمائة جرار أخرى، وقررت أن الفلاح الذي ينتهي من استعمال الجرار يضعه تحت تصرف من هو في حاجة إليه. وتذكر الإحصائيات الرسمية أن نتائج العملية تجاوزت ثلاثة ملايين هكتار زرعت كلها قمحا وشعيرا.

هكذا إذن، انطلق العمل بجد في الميدان الفلاحي، وبسرعة كبيرة تشكلت لجان التسيير وشرعت في استغلال المساحات الشاسعة التي كانت تحت سيطرة الاحتلال. وكانت العملية مجدية بالفعل حيث يذكر السيد بوي نقلاً عن إرشيف وزارة الفلاحة الفرنسية، أن محصول الحبوب في تلك السنة الأولى من الاستقلال قد ارتفع بنسبة 10 بالمائة مقارنة مع محصول السنة التي سبقتها وزيادة في تنظيم القطاع الفلاحي الذي عرف لأول مرة التسيير الذاتي الذي ظهر خاصة في المزارع الشاغرة نتيجة هروب أصحابها من غلاة الكولون، قررت الحكومة الشروع في الاصلاح الزراعي مؤكدة أن ذلك لا يعني أن الجزائر سوف تكتفي برأي التقنيين الأجانب أمثال الأستاذ "ديمون" بل إنّ الرأي الأرجح سيكون على حد تعبير الرئيس احمد بن بلة "هو رأي الفلاحين الجزائريين الذين يعرفون ما لا يعرفه الأساتذة المختصون.إن الجزائر أضاف الرئيس بن بلة سوف تدرس جميع التجارب، وتسعى، بكل الوسائل للاستفادة من إيجابياتها مع الحرص على أن التنمية ستتم وفقا لمتطلبات الشخصية الوطنية وطموحات الجماهير الشعبية".

في هذا الإطار قام وزير الفلاحة: السيد عمار أوزقان بعدد كبير من الزيارات إلى داخل البلاد يتفقد لجان التسيير الذاتي ويدعو إلى سد الطريق في وجه "المستغليين الجدد" الذين يحاولون بشتى الوسائل الاستيلاء على مزارع الكولون التي عادت بعد فرار الأوربيين إلى أملاك الدولة. لأن الحكومة عازمة على منع الأغنياء من مضاعفة ثروهم على حساب الفقراء من أبناء الشعب. وواكب حملات التوعية وعمليات التحسيس والرقابة عمل دؤوب من أجل تزويد قطاع الفلاحة بإطارات تقنية سامية فتأسست، لذلك، مدارس التكوين المهني في عين تيموشنت وابن عكنون والدار البيضاء والروفيقو وأخرى في أماكن متعددة من أنحاء البلاد ويؤكد وزير الفلاحة، بهذا الصدد، أن الحكومة خططت لتكوين ألفي ممرن وممرنة خلال سنة 1963 وقررت إرسال عدد من الشباب يتكونون خارج الوطن.

ولم يكن همّ الحكومة في تلك الشهور الأولى من استرجاع الاستقلال مقصورا على توفر الشروط الموضوعية اللاّزمة لسد الفراغ الذي أحدثته الهجرة التي لجأ إليها "الأقدام السود" من أجل ادخال الجزائر في فوضى عارمة كانوا يعتقدون أنها ستؤدي من دون أدنى شك إلى حرب أهلية تفرغ الثورة من محتواها وتفتح النوافذ واسعة لعودة الاستعمار في أثوابه الجديدة، بل إنها فيما يتعلق بالمجال الفلاحي قد بذلت جهودا جبارة للحيلولة دون ظهور الإقطاع الجديد وذلك بمنع "بقايا الأهالي" من إبرام عقود بيع وهمية مع الكولون وخاصة منهم أصحاب المزارع الكبيرة في مختلف أنحاء الوطن. إن الجزائر، على حد تعبير السيد عمار أوزقان، ترفض استبدال مستغل بآخر، ولن تسمح بإعطاء الأرض إلا لمن يخدمها.

وبالإضافة إلى العناية بزراعة الحبوب، فإن الحكومة الجزائرية قد اهتمت اهتماما كبيرا بإعـــادة تشجير الغابات، التي تعرضت لأطنـــان القنـــابل المحرقة ولقنابل النابالم بصفة خـــاصة. كمـــا أنها اتخذت إجراءات كثيرة لإعادة تنظيم استغلال "الحلفة" وتسويقها.

هكذا تميزت الفلاحة الجزائرية بطابع طغت عليه خاصيات غير مألوفة أهمها التسيير الذاتي، والإصلاح الزراعي، وهي وإن كانت في العمق، تتلاءم مع حقيقة المجتمع الجزائري المسلم الذي تعرض إلى أشبع أنواع الاحتلال الاستيطاني إلا أن نجاحها كان يتطلب اهتماما كبيرا بتوعية الإنسان، وتمكينه من الفهم الصحيح الذي يساعد على تقبل الإجراءات الكثيرة السياسية، والإدارية التي اتخذتها الحكومة في تلك السنة الأولى من استعادة السيادة الوطنية، والتي شرع في تطبيقها بكيفية أقرب ما تكون إلى الفوضى. لقد كان على الحكومة يومها أن تشرح لسائر الشرائح الاجتماعية الأسباب والدوافع التي قامت إلى اختيار التسيير الذاتي والإصلاح الزراعي كأفضل وسيلة لتسوية المشاكل العديدة المفروضة على عالم الفلاحة جراء تطبيق قوانين الاستثناء وانتزاع الملكية وتغيير واقع الأرض من جهة وبسبب رحيل الكولون وما صاحب ذلك من حرق وتدمر للعتاد الفلاحي.

كان على السلطات المسؤولة أن تنتبه إلى أن التسيير الذاتي عبارة عن العودة إلى النظام القبلي حيث تتضافر جهود المجموعة لخدمة الأرض المشاعة، وحيث الصالح العام يقدم على كل شيء، لكن جبهة التحرير الوطني، التي كان من المفروض أن تقوم بتلك المهمة جردت من جميع الآليات التي تمكنها من ذلك والتي كانت قد أعدتها ووفرت شروط تطورها استعداداً لما بعد استرجاع السيادة الوطنية.

فاللجان والمجالس الشعبية قد ألغيت دون سابق إنذار بسبب الأزمة السياسة التي صاحبت انقلاب الثاني والعشرين من شهر جويلية سنة اثنين ستين وتسعمائة وألف. وسرح المحافظون السياسيون الذين يحظون بثقة المناضلين والذين كانوا يعرفون جيدا تفاصيل التنظيم الشعبي ويدركون أكثر من غيرهم واقع الجماهير ويجيدون التحكم فيه. كل ذلك حدث دون أن تنتبه السلطات الجديدة إلى ضرورة إيجاد البديل من بين الطاقات الوطنية الحية وهو الأمر الذي ساعد على ظهور الفجوات التي سمحت بتسرب مناهضي الثورة والطلقاء إلى المناصب الحساسة التي وظفوها لخنق أنفاس الثورة عن طريق العرقلة المقصودة لكل مشاريعها التنموية وفي مقدمتها مشروعا التسيير الذاتي والإصلاح الزراعي.

وزيادة على الفوضى والأمراض الاجتماعية وعدم اكتراث المسؤولين المباشرين، كان التسيير الذاتي يشكو واقع أغلبية عماله الذين تكونوا على يد الكولون الذين طبعوهم بقابلية الاستعمار التي كان يمكن التغلب عليها لو سلمت جبهة التحرير الوطني من مساوئ الانقلاب الذي نفذ في اليوم الثاني والعشرين جويلية اثنين وستين وتسعمائة وألف. لكن جبهة التحرير الوطني التي تفككت صفوفها نتيجة الانقلاب المذكور، لم تعد قادرة حتى على حماية المكاسب التي تحققت مقابل الأثمان الباهظة التي مافتئ الشعب يدفعها طيلة اثنين وتسعين شهرا.

ولأن كل ما تقدم كان حقيقة، فإن التسيير الذاتي، بدلا من الإسهام في تحرير الأرض وتحقيق التنمية الشاملة، قد أصبح منذ السنة الأولى، عبئا ثقيلا يمنع القطاع الفلاحي من التطور، وتنظيما عربيا يجمع في صفوفه قلة من المواطنين الصالحين وكثيرا من العابثين العاملين عن وعي أو عن غير وعي على تدمير المنشأ وإفلاس الزراعة.

ولم تكن إصابات الثروة البشرية وحدها هي التي تسببت في إفشال التسيير الذاتي وإعاقة النمو الفلاحي في الجزائر ما بعد استرجاع الاستقلال الوطني، بل إن العتاد بجميع أنواعه قد لعب دورا كبيرا في عرقلة السير الطبيعي لمختلف الحملات الزراعية بدءا من الحرث وانتهاءا بالحصاد.

فالجرارات على سبيل المثال كانت في معظمها معطلة بسبب التخريب الذي قام به الكولون قبل رحيلهم ونظرا لعدم وجود التقنيين الأكفاء القادرين على الإصلاح السريع من جهةولعدم وجود قطع الغيار من جهة ثانية. ودائما على سبيل المثال ورد في محفوظات عمالة العاصمة أن "950 جرارا من بين 1036 كانت معطلة، وأن كل ما بذل من جهدهم خلال أشهر كاملة، لم يسمح سوى بإصلاح اثنين وسبعين منها" وما يقال عن الجرارات يسحب كذلك على الحاصدات والناقلات وغيرها من الآلات الضرورية للبذر والعزق والتطهير.

وبالإضافة إلى تخريب العتاد الفلاحي، عمد الكولون إلى إبادة الثروة الحيوانية التي لم يتمكنوا من تصديرها إلى السوق الأوربية. وبهذا الصدد، يذكر السيد "فرانسوا بوي" في كتابه "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" (ص:112) أن عدد الأبقار قد انخفض من 32.000 رأس سنة 1960 إلى 4000 رأس سنة 1962. وعلى الرغم من محاولة الحكومة اللجوء إلى الخارج لشراء الأبقار والأغنام قصد إعادة تكوين الثروة الحيوانيـــة، إلا أن فراغ الخزينة وسوء اختيار السوق لم يمكنـــا من ذلك خاصـــة وأن العجز كان كبيرا وأن الأولوية كـــانت للسعي من أجل توفير الغذاء للمواطنات والمواطنين.

الصناعـة والتجـارة:

لم تكن سلطات الاحتلال مهتمة بتصنيع الجزائر، بل كانت تخطط، دائما، لإبقائها سوقا لترويج منتوجات الوطن الأم. لكن اكتشاف البترول والغاز قد أحدث توجها جديدا لدى حكومة باريس التي بدأت تفكر في تطوير الصناعة البتروكيماوية، وظهر التنافس بين كبريات الشركات خاصة عندما استخلصت الدراسات أن احتياطي الغـــاز في الصحراء الجزائرية يشكـــل عشر احتياطي العـــالم كلـــه.

لقد خططت حكومة ديغول لتكون صاحبة الامتياز في استغلال محروقات الجزائر ومناجمها وهي لذلك أدرجت ضمن اتفاقيات إيفيان نصا خاصا بإنشاء هيأة مشتركة تشرف على الصناعة البتروكيماوية. وحينما تأسست "المنظمة الصحراوية" أسندت رئاسة مجلس إدارتها إلى الدكتور الأمين في حين تولى مديريتها العامة السيد شيسون. وفي إطار هذه المنظمة أنشأت الشركة الجزائرية شامل الميتان التي كلفت ببناء مركب أرزيو البتروكيماوي الذي وضع حجره الأساسي الرئيس أحمد بن بله في الخامس عشر سبتمبر سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف.

ومن الجدير بالذكر أن الشركة المذكورة تشكلت بمساهمة سبع مؤسسات من بينها "سانرييال" التي تمتلك الدولة الجزائرية 50% من أسهمها والتي تتولى الإشراف الكلي على حاسي مسعود.

ولكي لا تبقى الجزائر أسيرة الرأسمال الفرنسي، وحتى لا تتمادى فرنسا في نصب الفخاخ قصد منع الشركات الأجنبية الأخرى من الحصول على امتيازات التنقيب في الصحراء، قررت الحكومة الجزائرية فسح المجال للرأسمال الغربي بصفة عامة والايطالي بصفة خاصة. وبالموازات مع ذلك، دعمت الحضـــور الوطني في "المنظمة الصحراوية" بتعيين مجموعة من الإطـــارات تنتمي إلى وزارات المالية والخارجية والبناء والأشغال العمومية.

ونتيجة لهذه السياسة الجريئة، شاهدت سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف قيام أول محطة لتكرير البترول بالدار البيضاء في السادس من شهر مارس، وتدشين مركب "أرزيو" في شهر نوفمبر. وانطلقت الأشغال لبناء مركب تمييع الغاز، وبلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في حقل المحروقات ست عشرة شركة ماعدا الشركات الفرنسية.

وفي ميدان الصناعة الميكانيكية، شاهدت سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف شروع شركتي "برلي" و"رونو" في تركيب السيارات بالروبية، وازدهرت الصناعة التقليدية في سائر أنحاء البلاد بعد أن كانت قد مرت بمراحل صعبة في عهد الاحتلال. ولمن يرجع إلى صحافة ذلك الوقت سيلحظ أن أول سيارة من نوع r 8 قد تم تركيبها في مستهل شهر أفريل، وجاء في تصريح المسؤولين أن المعمل يركب اثنتي عشرة سيارة يوميا وهو عدد يمكن مضاعفته بعد الأشهر الثلاثة الأولى، أي ابتداء من الشهر السابع من نفس السنة.

وإذا كانت كل الأدلة تشير إلى أن الصناعة في الجزائر بعد وقف إطلاق النار قد وجدت طريقها الصحيح الذي يقودها إلى الرقي والتطور بفضل البترول والغاز وبفضل رغبة المشرفين على القطاع في إخراجه من دائرة التبعية إلى المستعمر السابق، فإن التجارة لم تعرف كيف تتخلص من علاقات التبعية لفرنسا.

فالحكومة الجزائرية الجديدة، رغم عدم إخفاء التوجه الاشتراكي، قررت، منذ

الأسابيع الأولى التي تلت الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية، إرسال عدد من الإطارات الجزائريين إلى فرنسا يتكونون خاصة في دواليب وزارات المالية والتجارة والاقتصاد، و لم ينتبه المسئولون إلى ما كان يتضمنه ذلك القرار من تناقض صارخ سوف يكون له أثره السلبي على حسن سير النظام التعاوني الذي وجد ليشكل العمود الفقري لعملية البناء الاشتراكي.

لقد كان التخلص من التبعية الفرنسية في المجال التجاري يكاد يكون من باب المستحيلات ما لم يقرر النظام الجزائري الجديد قطع كل العلاقات التي كانت تربط الجزائر بفرنسا. لكن النظام المذكور فضل، لأسباب كثيرة تأتي في مقدمتها إسقاطات الأزمة السياسية التي تسبب فيها انقلاب الثاني والعشرين جويلية سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف، موقف القبول على موقف الرفض، معللا ذلك بصعوبة فك الارتباط خاصة وأن حوالي 90% من احتياجات الجزائريات والجزائريين كانت تستورد من الأسواق الفرنسية، وأن 85% من الصادرات الجزائرية كانت ترسل إلى فرنسا، وأهم تلك الصادرات، خارج البترول والغاز إنما كانت تتمثل في الحبوب والحوامض والخمور.

وفي سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف، وبينما كانت وفود الإطارات الجزائرية تتواصل في اتجاه المؤسسات الفرنسية، كان الفلاحون الفرنسيون يدعون إلى مقاطعة المنتوجات الجزائرية واللجوء في سد العجز الفرنسي، إلى الإنتاج الأوربي. لكن الحملة التي كان ينشطها بقايا أنصار "الجزائر الفرنسية" لم تحقق أهدافها كاملة إذ جاء في إحصائيات شهر جوان من نفس السنة أن الجزائر صدرت 41.000 ق من الفواكه منها 39.000 في اتجاه فرنسا.

وتماشيا مع سياسة الرئيس أحمد بن بله، حاولت وزارة التجارة الانفتاح على الأسواق الاشتراكية وعلى الصين ويوغسلافيا بصفة خاصة. غير أن العملة تعثرت بسبب مناهضة الإطارات التي تكونت في دواليب المؤسسات الفرنسية والتي

كانت، من قبل، متشبعة بألبان الهيمنة الأجنبية ومؤمنة، جراء ذلك، بأن العلاقات التجارية والاقتصادية بصفة عامة لا تكون مجدية إلا إذا كانت في إطار الإمبراطورية الفرنسية.

هكذا، يمكن القول:"إن الحكومة الجزائرية، قد ارتكبت خطأ فادحا عندما وضعت برنامجا سياسيا يهدف - في أساسه - إلى تكوين مجتمع اشتراكي مستقل ثم راحت توكل للمحتل السابق مهمة تكوين الإطارات التي تتولى تجسيد ذلك البرنامج على أرض الواقع.

صحيح أنّ الأوضاع كانت صعبة ومعقدة، من جهة نتيجة فراغ الخزينة الوطنية وبسبب الفخاخ التي تضمنتهـــا اتفاقيات إيفيان من جهة ثانية، لكنّ الأمر كان يمكن أن يكون هينا لو لم تتفرق الصفوف ولم تتشتت الطاقات الحية التي تكونت في أتون المعركـــة.

الانقلاب العسكري في 1965/06/19

ألقي القبض على الرئيس أحمد بن بلة في حدود الساعة الواحدة من صباح يوم السبت التاسع عشر جوان سنة 1965. ساعتها، كانت بعض الدبابات قد تموقعت في عدد من النقاط الإستراتيجية التي يسمح احتلالها بالتحكم في سائر منافذ العاصمة وفي أهم المؤسسات الإعلامية والسياسية والعسكرية.

وكان الجزائريون في تلك الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم بعيدين كل البعد عن حقيقة ما كان يجري في كواليس السلطة، بل إنّ بعضهم اعتقد ساذجا أن تحرك الدبابات في شوارع المدينة إنما كان في إطار إنجاز فلم حربي على غرار "معركة الجزائر" أو "الليل يخاف من النهار".. ومع طلوع النهار تواردت الأخبار متضاربة لكنها كانت - في مجملها - تحمل نبأ الإطاحة برئيس الجمهورية.. ولم يفهم الناس أسباب التغيير كما أنهم لم يكونوا مستعدين نفسيا لوقوع تغيير سياسي

بواسطة العنف، لكن الإطارات المسؤولة لم يفاجئها ما حدث، بل أن بعضهم كان ينتظر العملية قبل وقوعها بأسابيع عديدة نظرا للأسباب التالية:

1- أن الأزمة السياسية التي عرفتها صائفة سنة 1962 لم تقتلع جذورها. بل إن أسبابها ظلت قائمة ولم يحدث أن التقى جميع المعنيين في مؤتمر وطني من أجل مصالحة شاملة على أساس تصفية الحسابات الشخصية خاصة. ولأن ذلك لم يقع، فإن القوى الحية في المجتمع قد تشرذمت ثم تحولت، بالتدريج إلى دكاكين متنافسة على غير أسس إيديولوجية ومتطاحنة إلى حد الاقتتال من أجل الاستيلاء على السلطة.

أول تلك الدكاكين كان بزعامة السيد محمد بوضياف الذي كان من القادة الأوائل الذين تحملوا مسؤولية إشعال فتيل ثورة نوفمبر 1954 ومن أكثر المسؤولين السياسيين في حزب الشعب الجزائري معارضة لشخصية الزعيم الحاج مصالي. لقد كان محمد بوضياف، من الوهلة الأولى، يرفض العمل تحت قيادة السيد أحمد بن بلة الذي يشكك في قدرته على تسيير شؤون البلاد، وكان يأمل أن تستمر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أداء مهمتها إلى غاية انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني طبقا لما جاء في مقررات مؤتمر طرابلس الأخير.

ولما أيقن أن السيد أحمد بن بله تمكن من بسط يديه على أجهزة الحكومة والحزب واستطاع أن يكسب، بصفة مؤقتة على الأقل، مساندة القوات الفاعلة في جيش التحرير الوطني، فإنه قرر الاستقالة من المكتب السياسي وأعلن عن تكوين أول حزب معارض أسماه: حزب الثورة الاشتراكية.

وكان ثاني الدكاكين الذي يستحق التوقف عنده هو جبهة القوات الاشتراكية بزعامة السيد حسين آيت أحمد. لقد تأسست هذه الجبهة، رسميا، يوم 29 /08 /1963 لكن نشاطها السياسي لم ينقطع منذ أن ألقي القبض على السيد محمد بوضياف ومجموعة من مساعديه في شهر جوان من نفس السنة. فالسيد آيت احمد كان يعتقد أنّه بإمكانه تجنيد أكبر عدد ممكن من النواب قصد إرغام رئيس

الجمهورية على ممارسة الديمقراطية، والعدول عن نظام الحكم الفردي الذي أصبح يشكل خطرا قاتلا على مكتسبات ثورة نوفمبر 1954. وحينما ثبت للسيد حسين آيت احمد أن الأغلبية الساحقة في المجلس الوطني تصب في وعاء رئيس الجمهورية وتأ تمر بأوامره باعتباره الأمين العام لجبهة التحرير الوطني خاصة بعد استقالة السيدين محمد خيضر ورابح بيطاط، فإنه لجأ إلى العنف واستطاع في مرحلة أولى أن يجر معه العقيد محند أولحاج الذي كان آخر قادة الولاية الثالثة.

دام التمرد المسلح الذي قامت به جبهة القوات الاشتراكية حوالي أربعة عشر شهرا وكلف البلاد كثيرا من الخسائر المتمثلة في الأرواح، واتلاف الممتلكات وتعميق هوة الخلاف بين أبناء الشعب الواحد وذلك على الرغم من الانقسام الذي أصاب التنظيم عندما وقعت الحرب على الحدود مع المغرب الأقصى في شهر أكتوبر سنة 1963 واستجاب الجناح المسلح بقيادة العقيد محند اولحاج للهدنة المعروضة من طرف رئيس الجمهورية من أجل توحيد الجهد العسكري ضد "العدو المشترك"[1].

لقد كانت جبهة القوات الاشتراكية متناقضة مع نفسها. فهي تدعو لحماية الحريات بجميع أنواعها ولتوفير شروط ممارسة الديمقراطية في الجزائر، وفي ذات الوقت تدعو إلى إراقة الدماء واستعمال العنف بكل أشكاله من أجل إسقاط رئيس الجمهورية، ومن جهة أخرى، فإنها تدعو إلى إقامة مجتمع اشتراكي وفي نفس الوقت تطلب مساعدة الارستوقراطيين والبورجوازيين حسب منظور التخلف[2] وتزعم أنها جبهة وطنية لكنها تنشط فقط في منطقة واحدة من الوطن. كل هذه التناقضات حالت دون انتشار العمل المسلح الذي انطلق من عين الحمام والذي انتهى بإلقاء القبض على السيد حسين آيت احمد يوم 1964/10/18[3].

ثالث الدكاكين وأخطرها، حسب رأينا، يتمثل في حركة السيد محمد خيضر. لقد كان الرجل ذا تجربة نضالية كبيرة وخبرة سياسية واسعة، ومؤهلات خارقة في التعامل مع الطلائع والجماهير الشعبية على حد سواء. ومنذ الوهلة الأولى، وقف

إلى جانب الرئيس أحمد بن بله مقابـــل السماح له بإعادة هيكلة جبهة التحرير الوطني التي تزعزعت صفوفها بسبب الأزمـــة متعددة الرؤوس التي عالجناها في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

كان محمد خيضر يشغل منصب الأمين العام لجبهة التحرير الوطني قبل انعقاد مؤتمرها الوطني الذي كان من انـــشغالاته الأساسية، بل كان التحضير له أولوية الأولويات لإيمان الرجـــل بالدور الذي يؤديه الحزب القوي في إعـــادة بناء الدولـــة القوية.

لقد كانت المهمة صعبة، خاصة في تلك الظروف التي أصبحت أبرز سماتها التكتل على أساس جهوي إن لم يكن هو السعي لإعادة بعث التشكيلات السياسية القديمة. وفي الوقت الذي كان فيه محمد خيضر يضاعف الجهد لتجاوز العقبات وتوفير أبسط الشروط اللازمة لإعادة هيكلة جبهة التحرير الوطني التي شتت صفوفها الانقسامات والصراعات، كان رئيس الحكومة يضع له العراقيل، ويمنعـــه - بشتى الوسائل - من تحقيق أهدافه، مركزا على إبقائه في حالة التابع المنفذ فقط.

وبدأ الخلاف بين الرجلين شكليا حول مجموعة من النقاط التنظيمية، لكنه سرعان ما انتقل إلى جوهر السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن الأمين العام لجبهة التحرير الوطني كان يرى أن رئيس الحكومة ليس من حقه تحديد التوجهات الأساسية دون الرجوع إلى المكتب السياسي وكان يدعو إلى التعجيل بعقد المؤتمر من أجل انتخاب الهيآت القيادية الشرعية التي تكون مؤهلة لضبط المحاور الرئيسية التي تتحكم في تنمية البلاد ولرسم الخطوط العريضة للمجتمع الجزائري الجديد.

ومع مر الأيام، انتـــشرت وجهة نظر السيد محمد خيضر الذي وجد أنصارا متحمسين في كافة أنحاء البلاد وفي اتحادية الجزائر الكبرى على وجه الخصوص، وأحس رئيس الحكومة بذلك فلم يرقه ما كان يحدث وقرر تهميش الحزب الذي لا يكون هو أمينه العام، ووجد دعما مطلقا من وزير الدفاع، آنذاك، الذي كان

يقود ما كان يسمى بمجموعة "وجده"، والذي كان يحتقر النضال السياسي ويؤكد لمحاوريه أن فرقة من الأجناد أكثر فعالية من خلية حزبية".

كان الجيش الوطني الشعبي، في ذلك الحين، هو القوة الوحيدة المنظمة لأن جبهة التحرير الوطني تفككت لأسباب عديدة تعرضنا لها في الجزء الثاني من هذا الكتاب، وكان رئيس الحكومة يعتقد أنه يستطيع توظيفه، شبحا يخيف به خصومه، وسيفا معلقا على أعناق منافسيه، وفي ذات الوقت كان يدرك مدى خطورته لو تحركه بعض الأدمغة في اتجاه الانقلاب، ولذلك فانه اهتدى إلى ضرورة إنشاء "الميليشيا الشعبية" التي تكون عناصرها منتقاة من المناضلين الموالين له والأكثر إخلاصا لشخصه ثم عين على رأسهـــا إطارين من جيش التحرير الوطني لعلـــه، بذلك، يتمكن من إحداث التوازن وجعل قادة الجيش يفكرون كثيرا قبل الإقدام على إحداث أي تغيير.

لم يكن هذا الصراع معلنا، لكن السيد محمد خيضر كان يعيشه من الداخل ويرى كيف أنه كان يعرقل مساعيه الرامية إلى إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني من ثمة، فإنه التمس، مرات عديدة، من رئيس الحكومة الانتباه إلى ما قد يحدث من أضرار تقوض أركان المجتمع الجزائري لو استمرت الاستعدادات للمواجهة بهذه الطريقة، وأشار عليه بالتركيز على عملية بناء تشكيلة سياسية قوية لان الدولة القوية لا وجود لها إلا بحزب سياسي قوي بمناضليه ومنظماته الوطنية.

غير أن هذا التفكير السليم لم يجد آذانا صاغية، ورأى فيه رئيس الحكومة محاولة لمشاركته في الحكم، وعليه قرر التخلص ممن بقي من القيادة التساعية في أعلى هرم السلطة وبدأ بتنحية السيد رابح بيطاط واستبداله على رأس دائرة التنظيم بالسيد الحاج بن عله، ولما أن بيطاط رفض القرار، فإن الأمين العام قد جمع المكتب السياسي الذي انقسم صفين: أحمد بن بله والحاج بن عله، من جهة، ومحمد خيضر وبيطاط من جهة ثانية ثم طلب من السيد محمدي السعيد الإدلاء برأيه قصد الفصل في الموضوع. لكن العقيـــد لم ينبس ببنت شفة، واعتبر رئيس الحكومة

ذلك تأييدا لقراره مما جعل محمد خيضر يحتج بشدة ويقدم استقالته من الأمانة العامة التي سارع السيد أحمد بن بله إلى الإعلان، رسميا، عن ضمها إلى مهام رئيس الحكومة. وبهذا الإجراء أصبح المكتب السياسي مكونا من ثلاثة أشخاص فقط وظهرت للوجود معارضة جديدة شرعت مباشرة في العمل إلى جانب المعارضات الأخرى من أجل الإطاحة بالنظام الذي لم يعد يرتكز على أي سند شرعي.

ويتمثل رابع الدكاكين في حركة السيد فرحات عباس الذي استقال من رئاسة المجلس الشعبي الوطني احتجاجا على تفرد رئيس الجمهورية بالحكم وللتعبير عن رفضه لمشروع الدستور الذي وضعته الحكومة والمكتب السياسي في الوقت الذي كانت اللجنة الدستورية المنبثقة عن المجلس تستعد لمناقشة وإثراء مشروعين تقدم بالأول مجموعة من النواب يتقدمهم الأستاذ بن عبد الله(*)، وكان المشروع الثاني من وضع السيد فرحات عباس نفسه.

ويرى رئيس المجلس الشعبي الوطني أن في تصرف الحكومة خرقا للقانون واعتداء على صلاحيات النواب الذين انتخبهم الشعب "ليقوموا في مدة عام واحد بتزويد البلاد بدستور ديمقراطي وشعبي"[5] لكن رئيس الجمهورية، بدلا من تسهيل مهمة ممثلي الشعب، اختار طريقة شاذة تتمثل في عرض مشروع الدستور على "جمعيات إطارات الحزب الذي لم يكن قد تكون بعد بفعل عدم انعقاد مؤتمره"[6].

لقد عبر السيد فرحات عباس عن موقفه بإسهاب في رسالة مؤرخة بيوم 1963/08/12 وموجهة إلى جميع النواب جاء فيها على الخصوص: "إن النظام الذي يراد لنا يتضمن مساوئ كثيرة لأنه لا يوجد جزائري واحد يستطيع بمفرده تحمل عبء المسؤولية. فالحمل ثقيل، ولأنه كذلك، سوف يضطر رئيس الدولة الذي هو في نفس الوقت رئيس الحكومة إلى الاعتماد على محيطه المكون من رجال غير منتخبين وأجانب عن البلاد في كثير من الأحيان.. إن مثل هذا النظام سيقود حتما إلى التمردات والانقلابات والمؤامرات"[7].

خامس الدكاكين كان بزعامة العقيد محمد شعباني[4] عضو المكتب السياسي المنبثق عن مؤتمر أفريل 1964 وقائد الولاية السادسة سنة 1962. لقد كان محمد شعباني من الذين عبدوا طريق الحكم للرئيس أحمد بن بله، لكنه رفض الانحراف العسكري الذي رآه متمثلا في تبني وزير الدفاع للضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي وتكليفهم بالمسؤوليات الأساسية في صفوف الجيش الوطني الشعبي، وتصدى للانحراف السياسي الذي رآه متمثلا في اختيار رئيس الجمهورية اشتراكية فيدال كاسترو التي تعني الماركسية في مفهومها الضيق والتي تتناقض كلية مع الدين الإسلامي. إن هذا الرفض للانحراف المزدوج قد جسده العقيد محمد شعباني في معارضة أرادها سلمية لكن المسؤولين الأول والثاني في البلاد دفعا لتحويلها إلى نوع من الحرب الأهلية التي ذهب ضحيتها آلاف الشباب الذين تقاتلوا وهم يجهلون الأسباب الحقيقية التي تحتم عليهم ذلك. وفي النهاية ألقي لقبض على العقيد الشاب ثم نصبت له محكمة خاصة اشتغلت في سرية مطلقة وبدون دفاع قضت بإعدامه و لم يتدخل رئيس الجمهورية لإيقاف التنفيذ.

2- انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني بعيدا عن توصيات طرابلس وفي جو بعد ما يكون عن المصالحة التي كان منتظرا تحقيقها بواسطة مؤتمر وطني يشارك فيه ممثلو جميع القوات الحية في البلاد.

لقد انعقد المؤتمر في السادس عشر أفريل سنة 1964 ودامت أشغاله ستة أيام في غياب مجموعة كبيرة من الإطارات القيادية الأساسيين أمثال محمد خيضر ورابح بيطاط ومحمد بوضياف وحسين آيت احمد وفرحات عباس وابن يوسف بن خده وغيرهم كثيرون. وبدلا من أن يتوقف المؤتمرون طويلا، عند المشاكل الايديولوجية والسياسية التي تحول دون تحقيق الوحدة الوطنية، ولأنهم كانوا في أغلبيتهم الساحقة، من أنصـــار رئيس الجمهورية، فانهم اكتفوا بالمصادقة على ميثاق الجزائر وانتخاب كـــل من اللجنة المركزية والمكتب السياسي اللذين ضمـــا، في صفوفهمـــا، كثيرا من التناقضـــات التي يستحيل معها ضمـــان أمن البلاد واستقرارهـــا ناهيك عن بنائها وتنميتها.

صحيح أن اللجنة المركزية للحزب قد تضمنت مسؤولين وضبّاطاً من جبهة وجيش التحرير الوطني، لكنهم لم يكونوا، في غالب الأحيان، الأكثر تمثيلا لجماهير الشعب، كما أنهم لم يكونوا يحظون بتأييد ولاياتهم التي أبعد معظم قادتها العسكريين والمدنيين بسبب مواقفهم المؤيدة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقت الصراع السياسي الذي تلا وقف إطلاق النار والذي أفردنا له الحيز الذي يستحقه في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن كل أعضاء اللجنة المركزية لم يكونوا مستعدين للنضال من أجل تطبيق ميثاق الجزائر الذي كان تعبيرا عن مشروع مجتمع لا علاقة له بالأهداف الكبرى التي أعلنت عنها جبهة التحرير الوطني في نداء الفاتح نوفمبر سنة 1954، والتي ظلت متمسكة بها إلى أن كان وقف إطلاق النار في شهر مارس سنة 1962.

ولأن المؤتمر أغلق في وجه المسؤولين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني، ولأنه كان انتقائيا على أساس الموالاة الشخصية ورافضا لكل معارضة سياسية أو إيديولوجية، ولأنه انعقد في فترة طبعها الارتجال وسادها الفوضى والغموض وتفشى فيها الظلم والاستبداد، فانه تمخض عن قرارات كلها حبلى بالمشاكل والأزمات حتى إنّ تشكيل اللجان الوطنية المختلفة قد تطلب حوالي ثلاثة أشهر ولم ينته إلا في عز الصيف عندما خلدت القواعد إلى راحة العطلة وتفرق المسؤولون لكي لا يعودون لمباشرة أعمالهم إلا في مستهل فصل الخريف.

لقد كان مؤتمر أفريل 1964 إعادة تكاد تكون طبق الأصل لمؤتمر طرابلس سنة 1962، وكما أن قرارات هذا الأخير حملت في مضامينها بذور تلكم الأزمات التي انتهت بالانقلاب على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فان القرارات التي تمت المصادقة عليها في قاعة إفريقيا قد كانت في أساس كثير من الأحداث التي قادت إلى انقلاب التاسع عشر جوان سنة 1965.

3- إن عدم انعقاد المؤتمر الوطني في الوقت المناسب وطبقا لما تقتضيه المصالحة الوطنية، وكذلك تكاثر الأزمات السياسية التي لا مبرر لها غير المطامع الشخصية، قد دفع بالمنظمات الوطنية إلى العمل بشتى الوسائل على تحقيق استقلالها عن نظام الحكم في البلاد وبصفة خاصة عن قيادات جبهة التحرير الوطني التي أرهقتها الصراعات الداخلية وأعياها البحث عن أفضل السبل لإعادة القطار إلى سكته بعد أن غادرها في طرابلس سنة 1962.

وكان الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو أول تنظيم جماهيري ينبه إلى أن الصراع الداخلي لا يفيد سوى الاستعمار الجديد الذي يهدف إلى إضعاف الاقتصاد الوطني قبل الإجهاز عليه[8] وفي نفس السياق رفع راية الاحتجاج على الطريقة التي تمت بها إعادة هيكلة الدولة الجزائرية والتي أبقته على الهامش رغم أن قياداتـــه "كانت دائما من بين الإطـــارات الأكثر فعاليــــة في صفوف جبهة التحرير الوطني"[9].

وفي الواقع، أن تحديد الاتحاد العام للعمال الجزائريين كان مقصودا لأن الحزب الشيوعي الجزائري الذي عاد إلى النشاط مباشرة بعد وقف إطلاق النار إنما ركز كل مساعيه للاستوحاذ على ذلك التنظيم الجماهيري ووظف لتحقيق ذلك، مناضليه الذين قد شاركوا، فرادى في صفوف جبهة التحرير الوطني خاصة خارج الوطن. ولأن قيادات جبهة التحرير الوطني كانت مشغولة بمعالجة الأزمة متعددة الرؤوس التي ولدت في طرابلس والتي تحولت بالتدريج إلى شبه حرب أهلية يغذيها أعداء الثورة بمختلف انتماءاتهم ومن بينهم، بل ويأتي في مقدمتهم الحزب الشيوعي الذي ظل دائما، يرفض الجزائر التي ظلت أطراف الحركة الوطنية رافعة لواء استرجاع سيادتها منذ لحظات الغزو الاستعماري الأولى.

وفي خضم الأزمة المذكورة، حاولت الحكومة الجزائرية إيجاد أرضية للتفاهم مع قيادات الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وعقدت لذلك الغرض عدة اجتماعات مشتركة ولكنها كانت، في كل مرة، تفشل بسبب تحرشات الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الثورة الاشتراكية الذي كانت عناصره الأكثر نشاطا تتحرك في أوساط العمال داخل الجزائر وفي فرنسا على وجه الخصوص *.

4- التناقض الصارخ بين النصوص الأساسية المصادق عليها في مؤتمر طرابلس والجزائر من جهة وبيـــن واقع الشعب الجزائري وسلوكات الحاكم الأول في البلاد من جهة ثانيـــة.

فالرئيس أحمد بن بله وقع مراسيم مارس 1963 المتعلقة بإقرار التسيير الذاتي في مجال الفلاحة والصناعة والتجارة دون الرجوع إلى الشعب وفي غياب المؤسسات بينما كـــان عليه الترتيب حتى يعقد المؤتمـــر وحتى يتسنى للمختصين دراسة السلبيات والإيجابيات.

وفي مؤتمر الجزائر الذي عالجناه في الجزء الثاني من هذا الكتاب تم إقرار الاشتراكية العلمية التي تتناقض في الجوهر مع الإسلام الذي يعود دين الدولة ودين الشعب الجزائري. ومما لا شك فيه أن مثل هذه القرارات المتعلقة بمصير الأجيال بأكملها إنما كان نجاحها يتوقف على نقطتين أساسيتين لم يكن معقولا اتخاذها بكيفية ارتجالية، بل كان لا بد من الرجوع إلى الاستفتاء الشعبي من جهة وإلى اشتراك أكبر عدد ممكن من الإطارات التي في حالة القبول الشعبي، تتولى تعميم الثقافة الاشتراكية ونشرها بمنهجية فاعلة في أوساط الجماهير على اختلاف مستواتها؛ وبما أن كل ذلك لم يقع فان القرارات، رغم أهميتها، قد ظلت مجرد أوراق لعدد من الدارسين والباحثين. أما بالنسبة للمواطنين، فانهم تعلموا الشعارات دون أن ينفذوا إلى معانيها مما ترتب عليه انفصال الجماهير عن السلطة وعجز هذه الأخيرة عن إنجاز التعبئة الضرورية لإنجاح العمليات التنموية في سائر مجالات بناء الدولة. بل أن معظم المواطنين لم يعودوا يعتقدون أنهم معنيين بما يتم في دواليب الحكم من نشاط ومن صراعات على حد سواء.

وهناك موضوع آخر لابد من الإشارة إليه والتوقف عنده نظرا لما يتسم به من خطورة ويتمثل في عدم انتباه القيادات العليا إلى حتمية التغيير الجذري في هيآت

الإدارة وهياكلها وفي قطاعي العدالة والتربية والتعليم إذ من المستحيل إنجاز أهداف الثورة بواسطة الوسائل التي أعدتها الإدارة الكولونيالية لحماية مصالحها والدفاع عنها. فعدم إجراء التغيير المذكور منع الثورة من مواصلة طريقها واحدث بالتدريج منطلقات آمنة للثورة المضادة تفتح الأبواب واسعة للامبريالية الجديدة وتقضي تماما على كل الطاقات الوطنية في البلاد.

وعلاوة على التناقض المشار إليه أعلاه هناك عدم انسجام المسؤولين الذين هم الحل والربط والذين جاؤوا من آفاق مختلفة رغم الانتماء الشكلي لجبهة التحرير الوطني.

لقد كانت "ج ت و" حركة جهوية ضمت في صفوفها كل الجزائريات والجزائريين الذين آمنوا بضرورة الكفاح المسلح وسيلة وحيدة لاسترجاع الاستقلال الوطني ولتحرير البلاد من كل أنواع الهيمنة.

وحين انعقاد المؤتمر في شهر جانفي سنة 1963، لجأت الحكومة إلى اتحادية جبهة التحرير الوطني، في الجزائر الكبرى لإقصاء العناصر المنتمية للحزبين المذكورين ويبدو أن مناضلي جبهة التحرير الوطني استعملوا طريقة غير ديمقراطية جعلت الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة تحتج وتعلن عن إدانتها " لخرق المعايير النقابية الديموقراطية"(10).

إن تدخل الحكومة بذلك العنف لم يسفر سوى عن تعيين قيادة نقابية موالية، أما القواعد فإنها ظلت على ما كانت عليه مناهضة، ايديولوجيا، للسياسة الجديدة التي وضعها الرئيس أحمد بن بله وهي في أساسها منحرفة عن الخطوط العريضة التي رسمها نداء أول نوفمبر 1954، لأجل ذلك، فان الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي هدأت صفوفه طيلة حوالي عام كامل، قد عاد إلى المعارضة العلنية المعبر عنها بواسطة الإضرابات التي مست كل القطاعات تقريبا. وأمام إجراءات مالية اتخذتها الحكومة لفائدة الفلاحين الجزائريين واعتبرها النقابيون عملا ديماغوجيا يستهدف التحضير لمؤتمر الحرب، فان الاتحاد قد رفع شعار الأصالة والعودة إلى التراث

الوطني لضبط طريقة البناء والتشييد التي لا يجب أن تكون نتيجة طبق الأصل لما هو متبع في البلدان الاشتراكية حتى ولو كانت كوبا "لأن الجزائر قدمت ما عليها أن تقدم من تضحيات ليس لتسقط من جديد في أحضان الأجنبي بل أنها ليست في حاجة لتلقي الدروس من أي كان"[11].

هكذا، نستطيع القول إن أخطاء الحكومة في المجال الإيديولوجي خاصة قد أعطى للشيوعيين فرصة مكنتهم من العودة بقوة إلى الساحة السياسية بعد أن تخلص حزبهم من عقدة عدم المشاركة في ثورة التحرير الوطني، ونظرا لخبرتهم في ميادين الدعاية وخاصة الكادحين من العمال، وحيث أن أهدافهم تختلف، في أعماقها، عن الأهداف المسطورة في نداء أول نوفمبر، فإنهم راحوا يوظفون كل المناسبات لتعبئة الهيآت النقابية ضد نظام الحكم وذلك في الوقت الذي كانوا يبدون فيه، ظاهريا، مساندتهم لسياسة الحكومة.

وكانت بعض قيادات الاتحاد العام للعمال الجزائريين تدرك ذلك لكنها لم تجد المنفذ الملائم الذي يمكنها من التموقع في الأوساط الفاعلة من أجل التصدي لمناورات الحزب الشيوعي الجزائري ومنعه من الاستمرار في ممارسة سياسة التعفف التي كان يرمي، من ورائها، إلى إذكاء مجالات الحياة اليومية.

ولو أن الرئيس أحمد بن بلة إنتبه، في الوقت المناسب، لما كان يجري في عالم الشغل من مناورات تحضر، في غالب الأحيان، بتزكية أقرب المقربين إليه من أدعياء الماركسية والتقدمية، لما تمادى في إقصاء إطارات الثورة لصالح مجموعة من العناصر لم يكن يربطها به سوى رغبتها في إحداث التغيير الذي يحيد جبهة التحرير الوطني ويقضي على الشرعية الثورية وصولا إلى إلغاء مشروع المجتمع الذي جاءت به ثورة نوفمبر 1954.

وعلى غرار الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فان الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين لم يكن، منذ بدايات استرجاع الاستقلال الوطني، موافقا على الانقلاب الذي حيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ولأن الرئيس ابن بله كان يعلم

ذلك، فانه لم يتوقف عن السعي، بشتى الوسائل، من أجل إبعاد العناصر المعارضة واستبدالها بأخرى تضمن لنظام الحكم مساندة التنظيم الطلابي. ولتحقيق ذلك الغرض، استعمل رئيس الحكومة الإطارات الماركسية التي كانت تدور في فلكه والتي كانت لها، في أوقات مختلفة، علاقات متينة بقيادات الاتحاد التي كانت تنشط خاصة خارج البلاد.

ولم تكن مهمة رئيس الحكومة سهلة، لأن الطلبة الجزائريين استفادوا، في معظمهم، من تجربة جبهة التحرير الوطني التي تشبعوا بإيديولوجيتها، ومن ثمة لم يكونوا، رغم توجهاتهم النقدية، مستعدين لغض الطرف عن المناورات الشيوعية الرامية إلى إفراغ الثورة الجزائرية من محتواها الحقيقي. وكان بإمكان الرئيس أحمد بن بله الحفاظ على وحدة التنظيم وإشراكه في وضع البرنامج السياسي وتطبيقه، لكنه فضل الأسلوب المذكور أعلاه وتحول بذلك إلى طرف في الصراع القائم بين اللائكيين وأدعياء التقدمية من جهة وبين أنصار العروبة والإسلام من جهة ثانية.

ولأن الصراع لم يكن متكافئا، فان الكفة المدعومة من رئيس الحكومة قد رجحت في مستهل شهر فيفري سنة 1963 وأصبحت قيادة الاتحاد مشكلة بأغلبية شيوعية وهو ما جعل الاتحاد يتخلى عن تسميته المميزة ويستبدلها بالاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين. وتحت هذه التسمية الجديدة عقد في شهر أوت سنة 1964 ذلكم المؤتمر الذي كرس الانقسام في الجامعة وتسبب في تكوينه الاتحاد الديموقراطي للطلبة الجزائريين" الذي أعلن عن معارضته لنظام الحكم ومساندته لجبهة القوات الاشتراكية في عملها المسلح ضد الحكومة[12].

ولم تكن النساء الجزائريات أكثر حظا من الطلبة والعمال، بل إنّ نظام الحكم قد وجد نفسه مضطرا للتدخل بكيفية لا شرعية، من أجل إقصاء المسؤولات اللائى أبدين تأييدهن للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ وفي أثناء المؤتمر التأسيسي المنعقد يوم 20 جانفي سنة 1963، والذي انبثق عنه الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، عملت اتحادية الجزائر الكبرى لجبهة التحرير الوطني على تعيين القيادة

الجديدة معتمدة مقياسا واحدا هو مدى الولاء للمكتب السياسي المعلن عنه يوم 1962/07/28.

لقد كان تصرف اتحادية الجزائر الكبرى لجبهة التحرير الوطني غير قانوني، خاصة، وانّ مسؤوليها أنفسهم لم يكونوا منتخبين، ولا معينين من طرف مؤتمر وطني، بل إنّ وجودهم على رأس ذلك الجهاز الحزبي مربوط فقط باستعدادهم لتطبيق الأوامر، وقدرتهم على إنجاز المهام المسندة إليهم بقطع النظر عن نوعيتها.

الملحق -1-

PROCLAMATION AU PEUPLE ALGERIEN- AUX MILITANTS DE LA CAUSE NATIONALE!

A vous qui ètes appelés à nous juger (le premier d'une façon générale, les seconds tout particulièrement), notre souci en diffusant la présente proclamation est de vous éclairer sur les raisons profondes qui nous ont poussés à agir en vous exposant notre programme, le sens de notre action, le bien-fondé de nos vues dont le but demeure l'Indépendance nationale dans le cadre Nord-africain. Notre désir aussi est de vous éviter la confusion que pourraient entretenir l'impérialisme et ses agents administratifs et autres politicailleurs véreux.

Nous considérons avant tout qu'après des décades de lutte, le Mouvement national a atteint sa phase finale de réalisation. En effet, le but d'un mouvement révolutionnaire étant de créer toutes les conditions d'une action libératrice, nous estimons que, sous ses aspects internes, le peuple est uni derrière le mot d'ordre d'indépendance et d'action, et sous les aspects extérieurs, le climat est favorable pour le règlement des problèmes mineurs, dont le notre, avec surtout l'appui diplomatique de nos frères arabo-musulmans. Les évènements du Maroc et de la Tunisie sont à ce sujet significatifs et marquent profondément le processus de la lutte de libération de l'Afrique du Nord. A noter dans ce domaine que nous avons depuis forts Longtemps étés les précurseurs de l'unité dans l'action, malheureusement jamais réalisée entre les trois pays.

Aujourdhui, les uns et les autres sont engagés résolument dans cette voie et nous, relégués à l'arrière, nous subissons le sort de ceux qui sont dépassés. C'est ainsi que notre mouvement national, terrassé par des années d'immobilisme et de routine, mal orienté, privé du soutien indispensable de l'opinion populaire, dépassé par les événements, se désagrège progressivement à la grande satisfaction du colonialisme qui croit avoir remporté la plus grande victoire de sa lutte contre l'avant-garde algérienne. L'heure est grave!

Devant cette situation qui risque de devenir irréparable, une équipe de jeunes responsables et militants conscients, ralliant autour d'elle la majorité des éléments encore sains et décidés, a jugé le moment venu de sortir le mouvement national de l'impasse ou l'ont acculé les luttes de personnes et d'influence, pour le lancer aux cotés des frères marocains et tunisiens dans la véritable lutte révolutionnaire.

Nous tenons à cet effet à préciser que nous sommes indépendants des deux clans qui se disputent le pouvoir. Plaçant l'intérêt national au-dessus de toutes les considérations mesquines et erronées de personnes et de prestige, conformément aux principes révolutionnaires, notre action est dirigée uniquement contre le colonialisme, seul ennemi et aveugle, qui s'est toujours refusé à accorder la m oindre liberté par des moyens de lutte pacifiques.

Ce sont la, nous pensons, des raisons suffisantes qui font que notre mouvement de rénovation se présente sous l'étiquette de:

FRONT DE LIBERATION NATIONALE

Se dégageant ainsi de toutes les compromissions possibles et offrant la possibilité à tous les patriotes algériens de toutes les couches sociales, de tous les partis et mouvements purement algériens, de s'intégrer dans la lutte de libération sans aucune autre considération.

Pour préciser, nous retraçons ci-après les grandes lignes de notre programme politique:

BUT : Indépendance Nationale par :

- la restauration de l'Etat algérien souverain démocratique et social dans le cadre des principes islamiques.

- Le respect de toutes les libertés fondamentales sans distinction de races et de confession.

OBJECTIFS INTERIEURS:

- assainissement politique par la remise du mouvement national révolutionnaire dans sa véritable voie et par l'anéantissement de tous les vestiges de corruption et de réformisme causes de notre régression actuelle.

- Rassemblement et Organisation de toutes les énergies saines du peuple algériens pour la liquidation du système colonial.

OBJECTIFS EXTERIEURS :

- Internationalisation du problème algérien.

- Réalisation de l'unité nord-africaine dans son cadre naturel arabo-musulman.

- Dans le cadre de la charte des Nations Unies, affirmation de notre sympathie agissante à l'égard de toutes nations qui appuieraient notre action libératrice.

MOYENS DE LUTTE:

Conformément aux principes révolutionnaires et compte tenu des situations intérieures et extérieures, la continuation de la lutte par tous les moyens jusqu'à la réalisation de notre but.

Pour parvenir à ses fins le Front de Libération Nationale aura deux taches essentielles à mener de front et simultanément : une action intérieure tant sur le plan politique que sur le plan de l'action propre, et une action extérieure en vue de faire du problème algérien une réalité pour le monde entier avec l'appui de tous nos alliés naturels.

C'est là une tache écrasante qui nécessite la mobilisation de toutes les énergies et toutes les ressources nationales. Il est vrai, la lutte sera longue mais l'issue est certaine.

En dernier lieu, afin d'éviter les fausses interprétations et les faux fuyants, pour prouver notre désir réel de paix, limiter les pertes en vies humaines et les effusions de sang, nous avançons une plateforme honorable de discussion aux autorités françaises si ces dernières sont animées de bonne foi et reconnaissent une fois pour toute aux peuples qu'elles subjuguent le droit de disposer d'eux-mêmes.

1- la reconnaissance de la nationalité algérienne par une déclaration officielle abrogeant les édits, décrets, et lois faisant de l'Algérie une terre française en déni de l'histoire, de la géographie, de la langue, de la religion et des mœurs du peuple algérien.

2- L'ouverture des négociations avec les porte-parole autorisés du peuple algérien sur les bases de la reconnaissance de la souveraineté algérienne, une et indivisible.

3- La création d'un climat de confiance par la libération de tous les détenus politiques, la levée de toutes les mesures d'exception et l'arrêt de toute poursuite contre les forces combattantes.

EN CONTRE-PARTIE:

1- les intérêts français, culturels et économiques honnêtement acquis, seront respectés ainsi que les personnes et les familles.

2- Tous les français désirant rester en Algérie auront le choix entre leur nationalité d'origine et seront de ce fait considérés comme étrangers vis-à-vis des lois en vigueur ou opteront pour la nationalité algérienne et dans ce cas seront considérés comme tels en droits et en devoirs.

3- Les liens entre la France et l'Algérie seront définis et feront l'objet d'un accord entre les deux puissances sur la base de l'égalité et du respect de chacun.

Algérien ! nous t'invitons à méditer notre Charte ci-dessus. Ton devoir est de t'y associer pour sauver notre pays et lui rendre sa liberté. Le Front de Libération Nationale est ton front, sa victoire est la tienne.

Quant à nous, résolus à poursuivre la lutte, surs de tes sentiments anti-impérialistes, nous donnons le meilleur de nous-mêmes à la Patrie.

- Le 1er Novembre1954
Le Secrétariat.

- النص الأصلي مستخرج من جريدة المجاهد اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني.

إعلان إلى الشعب الجزائري
وإلى المناضلين من أجل القضية الوطنية

إليكم، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا- نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة- نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل وذلك بأن نعرض عليكم مشروعنا والهدف من عملنا، وصواب وجهة نظرنا التي يبقى هدفها، دائما، هو الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي. ورغبتنا، أيضا، هي أن نجنبكم الالتباس الذي قد تلجأ إليه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

"فنحن نعتبر، قبل كل شيء، أن الحركة الوطنية- بعد عقود من الكفاح- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. بالفعل، وحيث أن هدف أية حركة ثورية هو توفير كل الشروط اللازمة للقيام بالعملية التحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية، متحد حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الصغيرة التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي خاصة لدى إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لذات دلالة، في هذا الصدد، وهي تعبر بعمق عن مسار الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا كنا،منذ أمد بعيد، أول الداعين إلى الوحدة في العمل التي، مع الأسف، لم تتحقق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

واليوم، فإن كل واحد منها قد انطلق بعزم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا، فإن حركتنا الوطنية التي أنهكتها سنوات من الجمود والرتابة وسوء التوجيه والتي حرمت من المساندة الشعبية الضرورية وتجاوزتها الأحداث... إن هذه الحركة تتفكك بالتدريج محدثة ارتياح الاستعمار الذي ظن أنه أحرز أكبر انتصار في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

"فأمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسئولين المناضلين الواعين، التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والنفوذ لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والشهرة، ولذلك، وطبقا للمبادئ الثورية، فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد العنيد الأعمى، الذي ظل دائما يرفض منح أدنى الحريات بوسائل الكفاح السلمي.

هذه، في رأينا، أسباب كافية لجعل حركتنا التحديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وبذلك نتخلص من جميع الشبهات المحتملة، ونتيح لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية البحتة فرضه الاندماج في الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا، نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

– إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطيـــة الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية.

– احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

– التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي تسببت في تخلفنا الحالي.

– تجميع وتنظيم جميـــع الطاقـــات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفيـــة النظـــام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطاره الطبيعي العربي والإسلامي
- تأكيد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية وذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة

وسائل الكفاح:

طبقا للمبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

وسيكون على جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها، أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إنها لمهمة شاقة وتتطلب تعبئة كل القوى وجميع الموارد الوطنية. صحيح أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وسائر التعلات، وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وللحد من الخسائر البشرية وإراقة الدماء، فإننا نعرض على السلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف، نهائيا، للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية، علنا ورسميا، ملغية بذلك كل الأوامر السلطانية والمراسيم والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم تأريخ الشعب الجزائري وجغرافيته ولغته ودينه وطبائعه.

2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية واحدة لا تتجزأ.

3- خلق حو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع لمعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1- إن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية، والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم حق الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون، بذلك، أجانب تجاه القوانين السارية المفعول، وبين الجنسية الجزائرية، وفي هذه الحالــة يعتبرون جزائريــين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3- تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك للتأمل في هذا الميثاق، وواجبك هو أن تنضم إليه لإنقاذ بلادنا وتمكينها من استرجاع حريتها. إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمين على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبريالية، فإننا نقدم للوطن أغلى ما نملك.

– بتاريخ أول نوفمبر 1954

السكرتارية.

– اعتمد، في الترجمة ،على الأصل المنشور بالعدد الخاص من المجاهد ، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني.

– الترجمة المقترحة.

الفهرس

سحب الطباعة الشعبية للجيش
الجزائر — 2007



ISBN 978-9947-24-150-9
9 789947 241509